332.1 84 /01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد
- تلمسان -

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و التجارة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد

تخصص: نقود بنوك و مالية

عنوان المذكرة

دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية

دراسة حالة موريتانيا

إعداد الطالب:
ولد الحسن سيدنا

تحت إشراف الأستاذ:
د. شعيب بغداد

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د شريف شكيب أنور	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د. شعيب بغداد	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	مشرفا
د. طاولي مصطفى كمال	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بوهنة علي	أستاذ محاضر	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: **2007/2006**

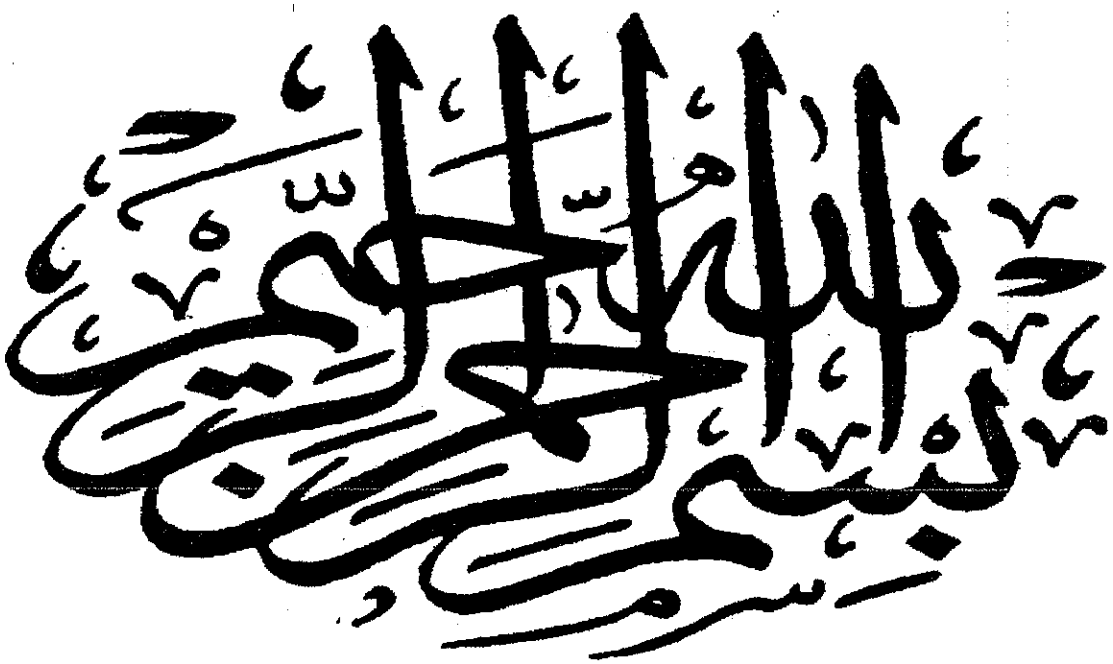

كلمة شكر و تقدير

كلمة شكر و تقدير

لا يسعني و أنا أشرف على نهاية هذا البحث إلا أن أتقدم بجزيل شكري و عرفاني بالجميل لأستاذي المشرف، الأستاذ الفاضل الدكتور شعيب بغداد لحرصه الدائم على متابعة هذا البحث في مختلف مراحله قراءة و تمحيصا و توجيها.

و كذلك لما قدمه لي من توجيهات هادفة، و استقباله لي في كل الأوقات دون حرج أو تذمر فله مني أسمى آيات التقدير و الاحترام.

كما أتقدم بشكري و تقديري لكافة الأساتذة الذين أشرفوا على تأطيري و خصوصا في هذه المرحلة من الدراسة و إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إكمال و إنجاز هذا البحث.

إهداء

أهدي عملي هذا إلى:

ما قال فيهم جل ثناؤه: " و وصينا الإنسان بوالديه حسنا...".

كما أهديه خالصا إلى:

كل معتز بأمته، صادقا في إسلامه

إلى كل شهداء الحق و ضحايا الباطل.

إلى كل من يعمل ليخفف آلام و أوجاع الضعفاء و المحرومين،

إلى كل من أدرك دوره في الحياة.

كما أهديه لكل الإخوة و الأصدقاء، و خصوصا الطلبة الموريتانيين في جامعة تلمسان.

و الإهداء كذلك للأخت موساوي اسمهان .

قائمة الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول توضيحي لميزانية بنك تجاري.	06
02	عملية خلق الودائع في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة.	24
03	عملية خلق النقود في حالة البنك منفرد.	27
04	مؤشرات التنمية في البلدان النامية و مقارنتها بالبلدان المتقدمة.	52
05	تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة والمدينة في كل من فرنسا و الاتحاد.	77
06	وضع البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة 1970-1979.	97
07	الميزانية المختصرة للبنك المركزي الموريتاني خلال الفترة 1989-1994.	98
08	تشكلة النظام المصرفي الموريتاني.	106
09	تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاتها في الفترة 1983-1988	124
10	مصادر النظام النقدي و مقابلاتها للفترة 1989-1992	128
11	الموارد المجمعة للنظام المصرفي و مقابلاتها	132
12	الإنتاج الزراعي سنة 2003/2002.	138
13	الإنتاج الزراعي خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية	138
14	إمكانيات الإنتاج الحيواني.	139
15	مساهمات قطاع الصيد في تكوين الناتج الداخلي الخام كنسبة مئوية (%)	139
16	مساهمة قطاع الصيد في ميزانية الدولة.	140

17	حالة الاحتياطات حسب الحقول.	141
18	توقع مداخيل الدولة المستمدة من استغلال النفط 2006-2010.	141
19	مساهمة قطاع المناجم في النمو 1980-2004.	142
20	الادخار المالي المسير من طرف البنوك التجارية في موريتانيا في الفترة 1989-1995.	144
21	معدلات نمو الادخار المحلي حسب كل فئة و الموجه كودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة 1990-1995.	146
22	تطور الادخار الداخلي الخام كنسبة % من الناتج الداخلي الخام.	146
23	مساهمة اتحاد بنوك التنمية في قطاع الصناعة حتى 1990.	150
24	وضعية القروض الموجهة لقطاع الصناعة في الفترة 1991-1997.	153
25	القروض الموجهة لقطاع الصناعة خلال الفترة 2000-2003.	155
26	وضعية القروض الموجهة لقطاعي الزراعة و الصيد البحري خلال الفترة 1990-1997.	160
27	وضعية القروض القصيرة و المتوسطة لقطاعي الزراعة و الصيد خلال الفترة 2000-2003.	162
28	تطور توزيع القروض الموجهة لتمويل قطاع الخدمات في الفترة 1991-1997	164
29	تطور كل من القروض القصيرة و المتوسطة الممنوحة من طرف البنوك التجارية لقطاع الخدمات	166
30	الديون المتعثرة للبنوك الموريتانية و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية المصرفية خلال الفترة 1989-1992.	168

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات

1- BAAM: البنك العربي الإفريقي في موريتانيا.

2- BALM: البنك العربي الليبي الموريتاني.

3- BAMIS: بنك البركة الموريتاني الإسلامي.

4- BCM: البنك المركزي الموريتاني.

5- BHM : بنك الإسكان الموريتاني.

6- BCAO: البنك المركزي لإفريقيا الغربية.

7- BIAO: البنك الدولي لإفريقيا الغربية.

8- BIMA: البنك الدولي لموريتانيا.

9- BMCI: البنك الموريتاني للتجارة الدولية.

10- BMD: البنك الموريتاني للتنمية.

11- BMDC: البنك الموريتاني للتنمية و التجارة.

12- BNM: البنك الوطني الموريتاني.

13- CB: بنك شنقيط.

14- GBM: البنك العام لموريتانيا.

15- MIFRMA: شركة حديد موريتانيا.

16- SNIM: الشركة الوطنية لاستخراج الحديد.

17- SMB: الشركة الموريتانية للبنك.

18- UBD: إتحاد بنوك التنمية.

19- BASIM BANK: بنك التجارة و الاستثمار في موريتانيا.

20- BCI: بنك التجارة و الصناعة.

21- FF: رمز العملة الفرنسية "الفرنك الفرنسي".

22- UM: رمز العملة الموريتانية "الأوقية".

23- CFA: رمز العملة المحلية للاتحاد النقدي لإفريقيا الغربية.

24- $: رمز العملة الأمريكية "الدولار".

المقدمة العامة

مقدمة عامة

شهد الاقتصاد الموريتاني خلال العقود الثلاثة الأخيرة تطورا متباينا ففي بداية السبعينات كانت لموجات الجفاف المتعاقبة و ما ترتب عليها من هجرة ريفية آثار سلبية على الاقتصاد رغم جودة أداء القطاع المنجمي و قد تميزت نهاية السبعينات و بداية الثمانيات بتورط موريتانيا في صراع إقليمي إضافة إلى تبني سياسات اقتصادية غير ملائمة ، الأمر الذي ترجم في ضعف نمو الاقتصاد و اختلال ميزان المدفوعات و تراكم العجز العمومي بشكل غير قابل للاستمرار على المدى الطويل ، و في هذا السياق تم في منتصف الثمانيات ، تطبيق إصلاحات رامية إلى استعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى و تحسين القدرة التنافسية كما دعمت هذه الإصلاحات عن طريق سلسلة من البرامج الاقتصادية ، و استحدثت إصلاحات متنوعة بهدف تحسين المردودية الجبائية و خلق مناخ مواتي للادخار و الاستثمار و تحسين القدرة التنافسية و تشجيع النمو الاقتصادي إلا أن عدم الصرامة في المراقبة و المتابعة و غياب الشفافية في التسيير الاقتصادي والمالي اثر تأثيرا سلبيا وقويا على النتائج التي كان يتوخى الحصول عليها من هذه الإصلاحات .

و على امتداد هذه الفترة ، تمت استعادة التوازنات المالية قبل أن تشهد تدهورا شديدا اعتبار من 2002 و في نفس الوقت تحسنت البنية التحتية الأساسية كما ارتفعت بشكل كبير

مساهمة القطاع الخاص وتحسنت المؤشرات الاجتماعية بكيفية معتبرة و الواقع أن ارتفاع الإنفاق العام خلال هذه الفترة الأخيرة كانت له نتائج سلبية على المالية العامة و على التضخم الذي ارتفعت نسبته ارتفاعا كبيرا.

و رغم النتائج المحققة فإن التحليل يظهر هشاشة شديدة تطبع الاقتصاد حيال الصدمات الخارجية خاصة منها انخفاض النمو العالمي الذي يؤثر على الطلب الخارجي للمنتجات التصديرية ، و الجفاف و التصحر اللذين انعكسا من خلال كساد كبير في القطاع الزراعي و تدهور مخزون الثروة الحيوانية.

ذلك أن القطاع الريفي الذي يزخر بمقدرات كثيرة شهد تراجع متوسط مساهمته في الناتج الداخلي الخام في حدود 5% منذ سنة 2000 ، بعد أن كانت حوالي 10% سنة 1985 ، أما القطاع المنجمي الذي كان يمثل منذ بداية سنوات الاستقلال قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الوطني ، فلم تتجاوز مساهمته في تشكيل الناتج الداخلي الخام نسبة 11.6% في المتوسط طيلة الفترة 1989-2004 رغم انتعاش طفيف سجل منذ سنة 1988.

و يقدم استغلال النفط الذي بدأ سنة 2006 فرصا لتحقيق نمو اقتصادي إجمالي في حدود 12.9% على امتداد الفترة 2006-2010 و هو ما يمثل نسبة نمو كبيرة و خلال هذه الفترة ، ستبلغ حصة قطاع النفط ثلث الناتج الداخلي الخام الحقيقي و نسبة كبيرة من قيمة الصادرات الأمر الذي سيفاقم من هشاشة الاقتصاد حيال الصدمات الخارجية .

إشكالية البحث:

تواجه الدول النامية بصفة عامة منذ الاستقلال السياسي معضلات اقتصادية و اجتماعية عديدة تعود في معظمها إلى عدم توافر الموارد المالية اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة القادرة على النهوض بمستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لهذه البلدان التي تحاول اللحاق بركب التقدم الذي وصلت إليه البلدان المتقدمة و قد حققت البلدان النامية منذ استقلالها حتى الآن درجات متفاوتة من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي حسب إمكانياتها الطبيعية و مؤهلاتها البشرية و المادية و توفر متطلبات التنمية الاقتصادية كما أن البعض منها استفاد بدرجة كبيرة من المساعدات المادية و التقنية من الدول المتقدمة و بعض آخر من هذه الدول لسبب أو لآخر لم تبرح مكانها كثيرا أو على الأقل فإن ما حققته حتى الآن من التنمية الاقتصادية لم يصل بعد إلى الحد المطلوب، و ذلك بالنظر إلى إمكاناتها المادية و البشرية و من هذه البلدان على سبيل المثال البلد الذي نحن بصدد تطبيق هذه الدراسة عليه.

فإذا نظرنا إلى الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في موريتانيا سواء قبل الاستقلال أو بعده نلاحظ مجموعة من العوامل التي لا تساعد على تطور المصارف و ازدهارها و لا تؤدي إلى توسع اقتصادي ورقي اجتماعي فقد سيطر المستعمر الفرنسي على موريتانيا في نهاية القرن 19م و من الطبيعي ألا يلتهب هذا الأجنبي حماسة للعمل على تنمية اقتصاد البلاد و رفع مستواه لان ذلك قد يؤدي إلى الإسراع في طرده و العودة من حيث أتى و بعد رحيله ترك الدولة مكبلة بتنظيم وسياسة محكمة الوثاق في توجيه الاقتصاد الموريتاني

في شكل يضمن تبعيته للاقتصاد الفرنسي ، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الداخلية نذكر منها على سبيل المثال :

-عدم إقبال الناس على التعامل بالنقد و الاكتفاء باقتصاد المقايضة فترة طويلة

-تدني مستويات الدخول التي قد لا تصل مستوى الكفاف

-الميل إلى الاكتناز لدى أصحاب الدخول المرتفعة ...)

و نتيجة لهذا المناخ الاقتصادي و الاجتماعي مر الجهاز المصرفي الموريتاني بتطورات في هيكله و نظامه خلال فترة قصيرة.

و من المعروف أن دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في وسطا معين يرتبط بطبيعة هذا الجهاز والظروف التي تنشأ فيها و مدى إمكانيته و الدوافع التي تحدد معالم سياسته و من أجل توضيح ذلك سنقوم بطرح الأسئلة التالية :

1. ما هي الآثار التي أحدثها النظام المصرفي في تحقيق التنمية في موريتانيا ، و ما مدى علاقة ذلك بالإصلاحات المالية ؟

2. ما هي أهم التطورات و التغيرات التي مست هيكل هذا النظام ؟

3. ما هو حجم الائتمان الممنوح من طرف النظام المصرفي للقطاعات الاقتصادية و هل بالفعل كانت له نتائج إيجابية ؟

3.أما الإطار الزمني ، فسوف نقوم بمعالجة هذا الموضوع على طول الفترة الممتدة ما بين 1960-2007 ويرجع ذلك إلى أن النظام الموريتاني شهد تغيرات جذرية خلال هذه الفترة من دخول موريتانيا منطقة لفرنك الغرب إفريقي و الذي يتم التعامل فيه بعملة واحدة و هي الفرنك الغرب إفريقي ثم خروج موريتانيا من هذا الإتحاد و إنشاء بنك مركزي و عملة وطنية و هي الأوقية سنة 1973 و بعد استقلال الجهاز المصرفي شهد جملة من الإصلاحات الرامية إلى تعزيز وتطوير نشاطه من أجل مواكبة أهداف التنمية .

أسباب اختيار الموضوع :

توجد جملة من الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع منها :

1.قلة الدراسات التي تناولت دور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية من طرف الباحثين الوطنيين و كذلك الباحثين على مستوى جامعة تلمسان.

2.المساهمة في إثراء المكتبة الجزائرية و خصوصا مكتبة جامعة تلمسان ، التي لا يوجد بها حتى الآن و أنا أقوم بهذه الدراسة مرجع واحد يتعرض لدور النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية .

3.عامل الرغبة الشخصية في دراسة مثل هذا النوع من المواضيع و كذلك بسبب ارتباطه المباشر بالتخصص الذي أتباع فيه دراستي

أهمية البحث :

تتضح قيمة هذا البحث من خلال الاهتمامات الكبيرة و الراهنة في جميع أقطار العالم بأهمية البنوك في شتى مجالات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و قدرتها على تجميع فوائض المجتمع في شكل مدخرات و إعادة توزيعها على القطاعات الاقتصادية الباحثة عن التمويل مما يعود بالنفع إلى أولئك الذين تم توظيف أموالهم المدخرة و كذلك لأولئك الذين يفتقرون إلى التمويل و هذا هو دور النظام المالي و المصرفي بشكل عام.

كما يستمد أهميته من قدرة الدولة على التدخل من خلال الجهاز المصرفي في التأثير على حجم كل من الادخار و الاستثمار و كذلك توجيه الأموال إلى القطاعات ذات النفع العام في الاقتصاد الوطني .

المنهج و الأدوات المستخدمة :

استخدمنا في هذا البحث الأساليب المعروفة في الدراسات الاقتصادية

المنهج التاريخي : حيث استعرضنا المراحل المختلفة التي مر بها الجهاز المصرفي الموريتاني و كذلك الإصلاحات التي طرأت على هذا الجهاز

المنهج الوصفي : من أجل وصف كل مرحلة من هذه المراحل و كذلك المتغيرات الاقتصادية و الظروف المحيطة بهذه المتغيرات (دوليا و داخليا)

المنهج التحليلي: استخدمنا هذا المنهج من أجل تفسير كل هذه المعطيات و كذلك الدور الذي تلعبه قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية في تنميتها.

أما الأدوات المستخدمة فقد استخدمنا:

- الجداول الإحصائية المختلفة المتعلقة بموارد و استخدامات الجهاز المصرفي
- القوانين و التشريعات المختلفة التي تصدرها السلطات من أجل تنظيم المهنة المصرفية

الدراسات السابقة :

حسب ما اطلعت عليه و أنا أقوم بإعداد هذا البحث ، فإن الدراسات التي تناولته تقتصر على أطروحتين للماجستير تناولتا الجهاز المصرفي و أطروحة ثالثة تناولت الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على النظام المصرفي الأطروحة الأولى : بعنوان دور الجهاز البنكي في تمويل التنمية –رسالة ماجستير– معهد البحوث و الدراسات– القاهرة 1998 من تقديم ولد سدينا محمد الأمين ، فرغم جدية الطرح الذي قام به الباحث و رغم غزارة المعلومات الواردة في هذا البحث إلا أن هيكل الجهاز المصرفي الموريتاني قد تغير كثيرا بعد هذه الأطروحة .

الأطروحة الثانية : بعنوان تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1972–1997 ، رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر من إعداد أمان احمد ولد أحمد ، و قد تطرق الباحث فيها لكل التغيرات و المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي الموريتاني كما حاول كذلك إبراز المشاكل التي يعاني منها الجهاز المصرفي إلا أنها لم تتطرق للتنمية و لا لدور الجهاز المصرفي في خلقها.

أما الأطروحة الثالثة فهي بعنوان الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على النظام المصرفي الموريتاني –رسالة ماجستير 2005-2006- جامعة تلمسان من تقديم الطالب ولد أب عالي يحي ، و قد حاول الباحث من خلال أطروحته هذه التطرق إلى الإصلاحات الاقتصادية وإبراز مدى تأثيرها على الجهاز المصرفي و رغم المعلومات الهامة و خصوصا في جانب الإصلاحات الاقتصادية و التي أفاد تني كثيرا، إلا أن هذه الدراسة لم تستخدم بشكل نهائي الأدوات القياسية (الإحصاءات ، المنحنيات ، المعادلات،...)

صعوبات البحث :

لا تختلف الصعوبات التي اعترضتني عن الصعوبات التي تعترض جل الباحثين و المتعلقة بجمع و ترجمة و تدقيق المعلومات إلا أن أهم هذه الصعوبات :

ـــ التوفيق و التقريب بين الإحصاءات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني و التي تتعدد بتعدد مصادرها

ـــ قلة المراجع الجديدة التي تتناولت هذا الموضوع

منهجية البحث:

تم تقسيم هذا البحث إلى الفصول التالية :

الفصل الأول :و هو فصل نظري عن النظام المصرفي يتناول مبحثه الأول مفهوم النظام المصرفي ، مكوناته ، وخصائصه.

و في المبحث الثاني، وظائف البنوك، تجارية، متخصصة، و إسلامية أما المبحث الثالث فقد تناول البنك المركزي وظائفه، و قواعد و أسس الإصدار، و آليته في تنفيذ السياسة النقدية.

الفصل الثاني: و هو كذلك فصل نظري تم التطرق فيه للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية ، ففي المبحث الأول مفهوم التنمية الاقتصادية و مقومات نجاحها ، التنمية و النمو و الفرق بين كل من المفهومين ، و في المبحث الثاني نظريات و إستراتجيات التنمية الاقتصادية المتوازنة وغير المتوازنة ،و تقييم كل من هذه النظريات .

أما المبحث الثالث فتم الحديث فيه عن تمويل التنمية الاقتصادية، التمويل الداخلي و كذلك التمويل الخارجي.

الفصل الثالث : فصل تطبيقي تناول نشأة و بنيان الجهاز المصرفي الموريتاني في مبحثه الأول المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي حتى مرحلة استقلاله و هي المرحلة التي تم فيها إنشاء العملة الوطنية و البنك المركزي و كذلك المخططات الاقتصادية التي رافقت هذه المرحلة و في مبحثه الثاني مكونات النظام المصرفي من بنك مركزي و بنوك تجارية ومتخصصة و مؤسسات تمويل غير مصرفية ،أما المبحث الثالث فتم التطرق فيه للإصلاح المصرفي من خلال كل البرامج التي عرفتها موريتانيا.

الفصل الرابع : و هو تطبيقي أيضا الائتمان المصرفي في موريتانيا و دوره في التنمية الاقتصادية في مبحثه الأول دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات من خلال مساهمة كل من الخواص و القطاع العام في الودائع لدى هذا الجهاز وفي مبحثه الثاني قروض الجهاز

المصرفي لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعة ،الصيد البحري ، الصناعة ، و الخدمات أما المبحث الثالث و الأخير فتناول معوقات الجهاز المصرفي الموريتاني تلك المتعلقة بتعثر الديون المصرفية و كذلك ما هو متعلق بتقديم و تنظيم الخدمة المصرفية أو التعامل مع الزبناء و ختمنا هذا البحث بخلاصة عامة عبارة عن خاتمة تضمنت النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسات و الاقتراحات التي يجب الأخذ بها من وجهة نظرنا .

الجانب النظري

الفصل الأول: النظام المصرفي

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

الفصل الأول

النظام المصرفي

مقدمة الفصل الأول

يحتل القطاع المصرفي مركزا حيويا في النظم الاقتصادية و المالية بما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال تعبئة المدخرات الكافية، و التوزيع الكفء لهذه المدخرات على الاستثمارات المختلفة، و البنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، و كلما نمى و اتسع هذا النشاط زادت تبعا لذلك حسابات البنوك و تعددت خدماتها، و يصبح من الأهمية بمكان الدور الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية و في تطور و تقدم الدول اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا و حيث تقوم بتمويل التنمية الاقتصادية بتقديم القروض و السلفيات و التسهيلات الائتمانية المختلفة معتمدة على مواردها الخارجية من الودائع و على موارد أخرى داخلية و ذاتية تتمثل في رأسمالها و احتياطياتها و مخصصاتها و أرباحها.

و تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى و الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة، و لقد ازدادت أهميتها في العصر الحديث و أصبحت تشكل فيما بينها أجهزة فعالة يعتمد عليها في تطوير و تنمية مختلف قطاعات الاقتصاد القومي فهي كأداة من أدوات الاستثمار تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادي، و البنوك هي مؤسسات أعمال يتركز استثمارها الأساسي في حقوق مالية مثل الأسهم و السندات و القروض بدلا من الأصول الحقيقية مثل المباني و المعدات و المواد الخام، و تقوم بتجميع المدخرات و الأموال من الأفراد و المستثمرين و تحويلها إلى سلع أو أموال يمكن إقراضها للعملاء و لا يقتصر نشاطها على ما تزاوله من أعمال مصرفية و إنما يتعداه إلى خلق الجو المناسب و التربية الصالحة للتنمية الاقتصادية.

فالبنوك لما تقوم به من أعمال و بما تقدمه من خدمات بشأن حركة التجارة و تدعيم قوى الصناعة و إفادة شتى مرافق الزراعة إلى جانب وظيفتها الاستثمارية فإنما بذلك تهيئ الظروف المناسبة و العوامل المساعدة على خلق خطة التنمية و سيرها وفق الأهداف المرجوة.

و يمكن القول أن الوظيفة الرئيسية للبنوك تتمثل أساسا في إمداد الاقتصاد القومي بالأموال اللازمة لتنميته و ذلك عن طريق تجميع الأموال من مصادر ادخارها المختلفة ثم توزيعها على مجالات الإقراض المختلفة و ذلك وفق أسس و قواعد و أصول معينة سواء في مجال تجميع الأموال أو في مجال توزيع هذه الأموال و تقوم هذه القواعد على اعتبار أساسي هو أن البنوك لا تمتلك الأموال المودعة لديها و إنما هي مؤتمنة على هذه الأموال.

و سنقوم بتوضيح ذلك من خلال هذا الفصل حيث نتطرق لمفهوم النظام المصرفي و توضيح مكوناته و خصائصه من خلال المبحث الأول أما في المبحث الثاني فسنقوم بتوضيح مفصل لوظائف البنوك سواء كانت تجارية متخصصة أو إسلامية أما المبحث الثالث و الأخير فسنتكلم على البنك المركزي موضحين وظائفه و القواعد و النظم المستخدمة في عملية إصدار النقود و كذلك آلية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية و الائتمانية.

المبحث الأول: مفهوم النظام المصرفي

ينصرف المفهوم التقليدي للجهاز المصرفي إلى مجموعة البنوك التجارية التي كان لها سبق الظهور في النشاط المصرفي.

و لفظة بنك مأخوذة من الكلمة الإنجليزية Bank و هي القطعة الخشبية العريضة التي يتم التعامل بالنقود فوقها بين المودعين و من كانوا يثقون في نزاهتهم من التجار و رجال االصاغة[1].

أما الصفة التجارية فقد ارتبطت بالنشاط الرئيسي الذي كان يتم التعامل عليه، أما في وقتنا الحاضر فيقصد بالنظام المصرفي مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان اللازم على الصعيد بين الفردي و القومي.

و قد عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع كما تعامل بالائتمان منذ أوائل العصور، إلا أن الصرافات لم تقم كحرفة مستقلة إلى بعد قيام الدولة بسك النقود، و يرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي و في نشر لوائه في حوض البحر الأبيض المتوسط و قد نقل البطالمة نظام البنوك إلى مصر و تتلمذ الرومان في الفن المصرفي علي الإغريق وانتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم باتساع دائرة النفوذ الرومانية[2].

المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي

يتكون النظام المصرفي و المالي من مجموعة من المؤسسات و هي:

وزارة المالية و الخزانة، البنك المركزي و المصارف التجارية، مؤسسات الإقراض المتخصصة و المؤسسات المالية غير المصرفية و سنتناول كل هذه المكونات بشيء من التفصيل:

---

[1] د. محمد عزت غزلان. اقتصاديات النقود و المصارف. دار النهضة العربية 2002. بيروت- لبنان. ص 109.

[2] د. بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي. الطبعة الثانية، الجزائر. ص 84.

أولا: وزارة المالية أو الخزانة

هي الممثلة المالية للحكومة بجميع وزاراتها و دوائرها الرسمية وشبه الرسمية و تقوم عادة بالوظائف التالية:

أ- تنظيم الميزانية العامة للدولة و الإشراف على تنفيذها و متابعتها سنويا، و بالتالي فهي الجهة المسئولة عن تنفيذ السياسة المالية للدولة.

ب- جمع الإيرادات الضريبية نيابة عن الدولة.

ج-القيام بالإشراف على النفقات الحكومية و تخويل صرفها.

د- إصدار السندات الحكومية لتمويل أي عجز في ميزانية الدولة.

ه- مراقبة و تعقب الأعمال المخالفة للقانون إما بشكل تهرب ضريبي أو بشكل عمليات تهريب السلع و العملات الأجنبية أو عمليات تزوير العملة الوطنية[1].

ثانيا: البنك المركزي

يتفق الاقتصاديون على أن البنك المركزي هو مؤسسة مصرفية هدفها الرقابة على كمية النقود و استعمالها بصورة تسهل تنفيذ السياسة النقدية و قد يجري وضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه، أو في أغلب الأحيان يجري فرضها عليه من قبل الدولة[2].

فهو إذا يعتبر من أهم المؤسسات المالية، و يأتي على رأس النظام المصرفي، و يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل أقطار العالم، و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، و أن وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة، و يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، و يتمتع بالسيادة و الاستقلال و سنتناوله في مبحث مستقل نتعرض فيه لوظائفه و كذلك قواعد و أسس الإصدار و عن آليته في تنفيذ السياسة النقدية.

ثالثا: المصارف التجارية

يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد و تلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، و التي تمنح القروض قصيرة الأجل، و هي القروض التي

---

[1] د. عبد المنعم السيد علي، و نزار سعد الدين العيسى. النقود و المصارف و الأسواق المالية. دار الحامد للنشر و التوزيع. الطبعة الأولى. 2004. ص 128.

[2] د. ضياء مجيد. اقتصاديات أسواق المال. مؤسسات شباب الجامعة. 2005. الاسكندرية. ص 241.

الجدول 01: ميزانية البنك التجاري

الأصول (الاستخدامات)	الخصوم (الموارد)
1- أرصدة نقدية حاضرة: - نقود حاضرة في خزانة البنك. - أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي (احتياطي قانوني) - أرصدة سائلة أخرى (شبكات و حوالات و أوراق مالية تحت التحصيل) 2- حوالات مخصوصة: - أذونات الخزينة. - أوراق تجارية. 3- مستحق على البنوك. 4- أوراق مالية و استثمارات سندات حكومية. - أوراق مالية أخرى. 5- قروض و سلفيات - مقابل الضمانات. - بدون ضمانات.	1- رأس المال المدفوع. 2- الاحتياطي القانوني الخاص. 3- شيكات و حوالات و اعتمادات دورية مستحقة الدفع. 4- مستحق للبنوك. 5- الودائع. - حكومية و خاصة. - جارية. - لأجل. - بإخطار. - توفير.
مجموع الأصول	**مجموع الخصوم**

جدول توضيحي لميزانية بنك تجاري [1]

[1] د. ضياء مجيد.. اقتصاديات أسواق المال.. مرجع سابق ص 275..

رابعا: مؤسسات الإقراض المتخصصة

تعتبر البنوك المتخصصة أو مؤسسات الإقراض جزء هام من النظام المصرفي في أي بلد، و هي بنشاطاتها المختلفة تكمل نشاطات الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي. و هي بنوك متخصصة في منح القروض لقطاعات معينة بهدف تشجيع تنميتها، كالمصرف الزراعي الذي يختص بمنح القروض للمزارعين، و المصرف الصناعي الذي يمنح قروض لأغراض تنمية الصناعة أو المصرف التعاوني الذي يختص بمنح القروض للجمعيات التعاونية و مساعدتها في تقديم الخدمات لأعضائها، أو قد تكون هناك مصارف متخصصة في منح القروض لتشجيع قطاع التشييد و الإسكان أو قطاع التصدير و ما شاكلها، و تكون هذه المؤسسات ممتلكة من قبل الدولة جزئيا أو كليا، أو تنشأ في القطاع الخاص مع ضمان القروض من طرف الدولة كمؤسسات الإقراض المتخصصة في منح القروض لطلاب الجامعات لتشجيعهم على إكمال تحصيلهم العلمي الجامعي و تسديد الديون لدى تخرجهم. و هذا ما نجده في عدد من الدول المتقدمة الأوروبية و الأمريكية بشكل خاص و بالرغم من أهمية مثل هذه المؤسسات في توفير الائتمان لأغراض محددة بفئات معينة من المجتمع، فإن حجمها و عددها لا يزال ضئيل في العديد من الدول النامية[1].

خامسا: مؤسسات مالية غير مصرفية

شهدت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نموا كبيرا في المؤسسات المالية غير المصرفية، سواء بصورة مطلقة أو مقارنة بالمصارف التجارية، خاصة في البلدان الرأسمالية المتقدمة و تشمل هذه المؤسسات شركات الوساطة المالية التي تقوم بتعبئة المدخرات الوطنية و تشجيع الاستثمار المحلي من خلال أنشطتها في السوق النقدي، بقبول الودائع الادخارية و التعامل في الأسواق المالية، بيعا و شراء للأسهم و السندات و الاستثمار المباشر في قطاع التشييد أو أي قطاع آخر يسمح له بالاستثمار فيه.

و من الأمثلة عن هذه المؤسسات صناديق توفير البريد و مؤسسات الادخار لأغراض الإسكان و مؤسسات الضمان الاجتماعي و شركات التأمين بأنواعها المختلفة. و هي جميعها تعتبر مؤسسات وساطة مالية هدفها التوسط بين المقرض (المدخر) و المقترض

[1] د. عبد المنعم السيد علي. و د. نزار سعد الدين العيسى. مرجع سابق. ص 149.

(المستثمر). و بافتراض أن هذه المؤسسات تساعد على تحريك الأموال المدخرة العاطلة و توجيهها نحو مجالات استثمارية فإنها تساعد على زيادة حجم الائتمان بتحويل الأموال من المدخرين إلى المستثمرين (المقترضين) و لكنها لا تستطيع زيادة الائتمان إلا بقدر ما يتوفر لديها من أموال فقط[1].

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي

و سنختصر دراسة هذه الخصائص في ثلاثة زوايا و هي:

مرحلة نماء النظام المصرفي، درجة تركز البنوك و مدى انتشار ظاهرة التخصص في النظام المصرفي.

1-مرحلة نماء النظام المصرفي:

هناك معيارين تقاس بهما درجة نماء الجهاز المصرفي و هما:

أ- **مدى نماء الوعي المصرفي:** و المقصود بالوعي المصرفي أو العادة المصرفية هو تعود الأفراد على إيداع أرصدتهم النقدية لدى البنوك و اعتمادهم على الشيكات في تسديد مدفوعاتهم النقدية، و يتمثل نماء العادة المصرفية في ارتفاع نسبة المدفوعات التي تستخدم الشيكات في تسوية المعاملات إلى جملة المدفوعات النقدية بلا استثناء.و هذا الأمر يتوقف بطبيعة الحال على عادات و خصائص المجتمع المتعلقة بتسوية المدفوعات، و على مدى انتشار المؤسسات المصرفية في أنحاء البلد.

و يمكن القول أن الأقطار النامية على وجه العموم ذات نسب نقدية منخفضة، بمعنى أن نسبة عرض النقد إلى الدخول القومية فيها هي منخفضة عموما إذا ما قورنت بتلك النسبة السائدة في الأقطار الأكثر تقدما. فقد بلغت هذه النسبة في الأردن و مصر مثلا في نهاية عام 1999 حوالي 33% إلى 22% على التوالي في حين بلغت في اليابان مثلا و في نفس الفترة الزمنية حوالي 48,5 % و في بريطانيا حوالي 41 % و هكذا يمكن القول إذا ما اعتبرنا هذه الأقطار على اختلافها ممثلة لصنفيها النامي و المتقدم نسبيا

أن نسبة عرض النقد إلى الدخل القومي في الأقطار المتقدمة اقتصاديا هي على وجه العموم بحدود الضعف أو أكثر مما هي عليه في البلدان النامية و يدل ذلك على مدى

[1] د. عبد المنعم السيد علي. و د. نزار سعد الدين العيسى. مرجع سابق. ص 150.

استعمال النقود في كل من هاتين المجموعتين من الأقطار التي تمر بمراحل مختلفة من التطور الاقتصادي، و من ناحية أخرى لو أننا تتبعنا تطور هذه النسبة على مدى سنوات عديدة لرأينا أنها تبقى ثابتة نسبيا في المدى القصير في الأقطار النامية وهذا نابع من كون النقود في هذه الأقطار تستعمل غالبا لأغراض المعاملات التي تتغير على وجه العموم بنسبة التغير في الدخل، و يقل الاحتفاظ بالنقد عادة لأغراض المضاربة أو لأغراض السيولة حيث يعتمد الطلب على النقد لهذين الغرضين على التغيرات في سعر الفائدة و على حالة التوقعات السائدة على مدى فترة زمنية معينة.

ب-مدى قيام سوق نقدي يعتد بنشاطه: تعرف النظم الاقتصادية نوعين رئيسيين من أسواق الائتمان أسواق التعامل في القروض قصيرة الأجل وينظمها السوق النقدي، و أسواق التعامل في القروض طويلة الأجل التي يمثلها السوق المالي، و تنفصل السوق عن بعضها البعض في أكثر من نقطة واحدة، و بصرف النظر عما توفره الأسواق النقدية المنظمة من أهمية واضحة بالنسبة للاقتصاد القومي في مجموعه، فهذه الأسواق لها أهميتها الخاصة في تأمين السيولة للنظام المصرفي و في تمكين البنك المركزي من الرقابة على الأحوال الائتمانية في البلاد.

إذ تجد البنوك في رحاب السوق النقدي مجالا مناسبا لاستثمار قدر معين من مواردها في أصول بالغة السيولة.

كما يجد البنك المركزي في السوق النقدي منفذ للتأثير على سياسة البنوك التجارية، و من الواضح أن صلاحية السوق النقدي لتأمين سيولة النظام المصرفي أو لتوفير أسباب سياسات البنك المركزي إنما تتوقف على مدى نمائه.

و يستدل على نماء السوق النقدي بمقدار ما يتصف به من سعة و ما يتمتع به من سيولة و نشاط، و ما يتاح للمنافسة من سلطات في تحديد شروط التعامل و تشترك البلاد الحديثة العهد بالنظام، و معظمها البلدان في أوائل مراحل النمو الاقتصادي في قصور نماء أسواقها النقدية إن وجدت[1].

---

[1] ولد أب عال يحي. الاصلاحات الاقتصادية و أثرها على النظام المصرفي الموريتاني. رسالة ماجستير. جامعة تلمسان 2005-2006. ص 19-20.

حيث أن هذه البلدان النامية تتميز بضعف أجهزتها الصيرفية و قلة عددها و صغر حجمها، كما أن أجزاء من قطاعاتها الاقتصادية خاصة الزراعية منها، لا تستعمل النقد إلا بشكل يسير، و لا زال الاستعمال النقدي للمصارف كوسائل إقراض أو وسائل ادخار أو وسائل دفع بالنسبة لودائعها النقدية، غير معروف على نطاق واسع[1].

و لا تزال الشركات المساهمة محدودة العدد و الإمكانيات المالية الذاتية، أما الأسواق المالية و النقدية فهي ما بين معدومة أو ناقصة التنظيم أو محدودة الحجم، أما أسعار الفائدة فهي مرتفعة عموما نسبيا و لكن بسبب شحة الموارد المالية و ليس بسبب الطلب الكبير على القروض.

2-تركيز البنوك:

من الملاحظ أن أسواق التمويل الدولي تشهد منذ بداية الثمانينات ثورة حقيقية أنتجت تغيرات جذرية في وسائل و أدوات انتقال الأموال من الوحدات المالية ذات الفائض إلى الوحدات الباحثة عن التمويل و قد تحولت هذه الأسواق إلى حركة متطورة حتى أضحى من الصعب جدا – وسط أجواء الخلق و التجديد المستمرين- وصف أي أداة من الأدوات الجديدة بأنها الأحدث أو أنها آخر ما ابتكرته "الهندسة المالية" فكل يوم يحمل معه أداة جديدة، تسوق و تروج لها مؤسسة مالية مصرفية جديدة يغلب على نشاطها الطابع الشمولي[2].

و ما ميز هذه التطورات المتلاحقة و السريعة هو تركز العمليات المصرفية في أيدي عدد قليل من البنوك العملاقة، و اضمحلال عدد من البنوك الصغيرة في معظم البلدان.

ففي الاتحاد السوفياتي سابقا ينفرد بنك الدولة بتزويد النظام الاقتصادي بالائتمان قصير الأجل، فضلا عن الاطلاع بمسؤوليات البنك المركزي، و في جنوب إفريقيا يسيطر مصرفان على نحو 95% من أصول النظام المصرفي، و في فرنسا يتركز النظام المصرفي في قبضة أربع بنوك رئيسية مؤممة تعرف اصطلاحا بشركات الائتمان و في كندا يسيطر ثلاثة بنوك على 70% من أصول النظام المصرفي و كما هو الحال في

---

[1] النقود و المصارف و الأسواق المالية. مرجع سابق. ص 401.

[2] صلاح الدين حسن السيسي. القطاع المصرفي الاقتصادي الوطني. عالم الكتب. القاهرة. 2003.ص 74.

إنجلترا حيث تسيطر خمسة بنوك تجارية –تعرف بالبنوك الخمسة– على نحو 90% من أصول النظام المصرفي الإنجليزي و لقد اتخذ التركز المصرفي صورا مختلفة باختلاف البلدان، ففي إنجلترا و كندا مثلا، تم التركز بطريقة الاندماج، و في فرنسا تم التركز عن طريق القضاء على البنوك المحلية التي لم تستطع الصمود طويلا أمام منافسة الفروع التي أنشأتها البنوك الرئيسية في طول البلاد و عرضها و في الولايات المتحدة اتخذ التركز صورة الاندماج أو تكوين الشركات القابضة[1].

3-ظاهرة التخصص:

يتألف النظام المصرفي من عدة أنواع من المؤسسات الائتمانية التي تتفاوت في ما بينها في طريقة و درجة التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد و المشروعات و تختلف درجة تخصص البنوك من بلد الى آخر باختلاف مرحلة النمو الاقتصادي و درجة نماء النظام الائتماني، و طبيعة التقاليد المصرفية التي تجري عليها البنوك في مزاولة نشاطها.

و تثار مشكلة التخصص هذه عند الكلام على النطاق المأمون لنشاط بنوك الودائع أو البنوك التجارية[2].

و يمكن القول بصفة عامة أن هنالك مذهبين رئيسيين في هذا الموضوع فهناك التعاليم المصرفية التي توطدت في القرن التاسع عشر في إنجلترا، و تذهب إلى الفصل بين عمليات الائتمان الطويل الأجل و عمليات الائتمان في الأجل القصير و القول بتخصص بنوك الودائع في القيام بالنوع الأخير من العمليات و مثالها، خصم الكمبيالات و تقديم الاعتمادات قصيرة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة و التجارة و الأعمال.

و يقابل هذا المسلك من جانب البنوك الإنجليزية، سياسة البنوك الأوروبية و خاصة البنوك الألمانية التي تضطلع بكافة أنواع العمليات المصرفية بلا تخصص و لا تخصيص فكما تقوم هذه البنوك بعملية الائتمان في الأجل القصير تقوم كذلك بتقديم القروض الطويلة الأجل اللازمة لتمويل الصناعة و بالإضافة إلى هذه الخصائص و بصفة عامة فقد شهد

---

[1] ولد أب عال يحي. مرجع سابق. ص 20.

[2] ولد أب عال يحي. مرجع سابق. ص 21.

القطاع المالي في كثير من البلدان النامية موجات تحرير واسعة خلال العقد الأخير من القرن الماضي مما أدى إلى إنهاء التدخل الحكومي المباشر في قرارات البنوك الخاصة بالائتمان و إلغاء القيود على محركات رؤوس الأموال الدولية،و لا يعني التحرير المالي قيام نظام مصرفي حر و من أهم مزايا التحرير المالي العمل في زيادة الوساطة المالية التي يقوم بها النظام المصرفي.

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك

لكي يتم إدارة بنود الأصول و الخصوم للبنك التجاري فلا بد من تحليل هذه القوائم لمعرفة جوانب الضعف و القوة و معالجة جوانب الضعف، لذلك يتطلب الأمر استخدام بعض المؤشرات التي تستخدم في تحليل المراكز المالية للبنوك، بعض هذه المؤشرات يرتبط بالميزانية والبعض الآخر يرتبط بقوائم الدخل، و البعض الثالث يرتبط بكل من الميزانية (قائمة المركز المالي) و قائمة الدخل[1].

1-الميزانية التقديرية:

للميزانية التقديرية دور حيوي في عملية تخطيط البنك، و عادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، و يتم عادة تقييم أداء الوحدات المختلفة للبنك من خلال تنفيذ المخطط الموضوع في الميزانية، و لا يكفي أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة الحالية إذ يعني ذلك تراكم الانحرافات خلال العام، فيصعب إصلاحها لذلك تجري المقارنة خلال فترات دورية و ذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها و العمل على تلافي أي قصور، إلا أن ذلك يتطلب توفير بيانات الميزانية التقديرية و تكون معدة بطريقة سليمة و بالدقة المطلوبة.

2-التقارير:

تعتبر التقارير أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها أحدث وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة، هذا و من الضروري أن تعد هذه التقارير في الوقت الملائم، و أن تتسم بالبساطة في فهم محتوياتها بحيث لا تتطلب مجهودا من رجال الإدارة لفهمها، و تتضمن هذه التقارير مختلف نواحي الأنشطة المصرفية في الفروع، مثل

1 د. عبد الغفار حنفي. إدارة البنوك. الدار الجامعية للطباعة و النشر. بيروت. 1997. ص 303.

تطور الودائع وفقا لأنواعها و أرصدة القروض وفقا لأنواع الضمانات، و متوسط سعر الفائدة، و تحليل إجراءات و مصروفات البنك و أسباب التغيير في البنود المختلفة، إلى جانب التقارير المتعلقة بالنسب الخاصة بالاحتياطي و السيولة و المعاملات الخارجية للبنك[1].

3-معايير أو نسب السيولة:

تتضمن دراسة المعيار النقدي و نسبة الاحتياطي و معيار السيولة و نسبة السيولة.

أ-**المعيار النقدي:** يشير هذا المعيار إلى مدى كفاية الأصول النقدية في سداد الودائع و يحسب بالطريقة التالية:

$$\text{المعيار النقدي} = \frac{\text{نقدية بالخزينة + أرصدة لدى البنك المركزي + المستحق على البنوك}}{\text{الودائع + المستحق للبنوك}}$$

ب- نسبة الاحتياطي: تمثل العلاقة بين الأرصدة التي يحتفظ بها البنك التجاري لدى البنك المركزي، و بعض بنود الخصوم المكونة من الودائع بالعملة المحلية، و المستحق للبنوك، و يتم حساب هذه النسبة عادة وفقا للبنك المركزي:

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{أرصدة لدى البنك المركزي}}{\text{شيكات و حوالات + مستحق البنوك}}$$

ج-معيار السيولة: و هو أكثر شمولا من المعيار النقدي، و يتكون من الأصول النقدية، مضافا إليها أذون الخزانة و الأوراق المالية (و هي تمثل استثمارات قصيرة الأجل يمكن تحويلها إلى نقدية سائلة في أقل وقت و بأقل خسارة) أما المقام فهو التزامات البنك اتجاه المودعين، فهي توضح النسبة التي تغطيها الأصول السائلة من الودائع و البنوك و المراسلين في جانب الخصوم[2].

---

[1] الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على النظام المصرفي الموريتاني. مرجع سابق. ص 23.

[2] د. عبد الغفار حنفي. مرجع سابق. ص 307-308.

د-نسبة السيولة: يضع البنك المركزي قواعد تتبع في الرقابة على البنوك التجارية منها تحديد نسبة و نوع الأموال السائلة التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية و هو ما يعرف بنسبة السيولة.

$$\text{نسبة السيولة} = \frac{\text{نقدية + أرصدة لدى البنك المركزي+ أذونات الخزانة + أوراق مالية حكومية}}{\text{ودائع + مستحقات البنوك + شيكات و حوالات}}$$

4 - كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع:

و هي عبارة عن العلاقة بين حق الملكية و الودائع

$$\text{الودائع} = \frac{\text{حق الملكية (رأس المال و الاحتياطات و الأرباح غير الموزعة}}{\text{الودائع}}$$

و يهتم المحلل هنا بمعرفة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، و أيضا مدى قدرته على رد الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له، فكلما زادت هذه النسبة كان ذلك مصدر أمان للمودعين، و العكس في حالة انخفاض هذه النسبة، و يقصد بالودائع هنا بند ودائع و حسابات جارية (بأنواعها) + المستحق للبنوك.

أ- علاقة حقوق الملكية بالاستثمارات:

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الاستثمارات}} \times 100 = \frac{\text{رأس المال + الاحتياطات + الأرباح غير الموزعة}}{\text{أذونات الخزينة + أوراق مالية+ أوراق تجارية مخصومة+ سلفيات و قروض}}$$

ب- علاقة الاستثمار برأس المال الحر:

يقصد برأس المال الحر = حقوق الملكية – الأصول الثابتة

$$= \frac{\text{حقوق الملكية - الأصول الثابتة}}{\text{الاستثمارات}} \times 100$$

5- معايير التوظيف:

أ- **علاقة القروض و السلفيات بالودائع:** تعد هذه العلاقة مؤشرا سليما لقياس نشاط البنك و ذلك فيما يتعلق بقدر ما يزود به المجتمع من أموال في صورة قروض و سلفيات بالنسبة للائتمان الذي يحصل عليه و تحسب هذه النسبة كما يلي[1]:

$$\frac{\text{القروض و السلفيات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ب- **علاقة الاستثمار بالودائع:** و هي مقياس لمدى توظيف البنك للودائع، و ذلك للحكم على طبيعة سياسة البنك، و هل هي سياسة توسعية أو انكماشية و لذلك يضاف إلى القروض و السلفيات كافة أوجه الاستخدام الأخرى لأموال البنك و التي تشمل محفظة الأوراق المالية و أذون الخزانة و الأوراق "الاستثمارات" ة و تحسب كما يلي:

$$\frac{\text{الاستثمارات}}{\text{الودائع}} \times 100$$

ج- **علاقة الاستثمارات بمصادر الأموال:** تمثل الودائع الجانب الأكبر من مصادر الأموال في البنك، و كذلك حقوق الملكية مصدرا آخر يجب أن يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال و تعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي و الحاضر و المستقبل، و تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\frac{\text{الاستثمارات}}{\text{مصادر الأموال}} \times 100 = \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{مصادر داخلية + مصادر خارجية}} \times 100 \qquad \frac{\text{الاستثمارات}}{\text{حقوق الملكية+ الودائع}} \times 100$$

[1] نفس المرجع أعلاه.

المبحث الثاني: وظائف البنوك

نظام البنوك في وضعه الحالي كأي نظام آخر وليد التطور الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الذي قام فيه، ففكرة الاتجار بالنقود بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف الذي يكسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت عملات أجنبية أو محلية.

و بتقدم التجارة و ظهور فائض من النقود لدى التجار بدأت ظاهرة إيداع النقود لدى جهة مأمونة و موثوق فيها و هنا نقول أن البنك في تطوره أضاف وظيفة أخرى و هي السماح للتجار بإيداع نقودهم لديه حيث يكون لهم الحق في سحبها في أي وقت يشاءون/، و كان المودعون يحصلون على شهادات من البنك تثبت إيداعهم لديه مبالغة معينة من النقود، و قد تطورت هذه الشهادات –شهادات الإيداع– مع رسوخ الثقة في الجهة التي أصدرتها و تعود أفراد الجمهور على استعمالها فكانت في مبدئها شهادات اسمية و كانت تتداول عن طريق التنازل ثم تطورت مع الزمن و أصبحت شهادات لحاملها، أي أنها أصبحت تنتقل من يد لأخرى بالتسليم و مع مرور الزمن لاحظ رجال المصارف أن نسبة صغيرة من شهادات الإيداع تعود إليهم للمطالبة بتحويلها إلى نقود و من ثم تجمعت لدى هذه البنوك مبالغ نقدية كبيرة خاملة، و هناك رأى رجال البنوك أنه من الممكن و من الأفيد لهم إقراض هذه النقود الخاملة مقابل حصولهم على فائدة[1].

و لكن تطور وظائف البنوك لم يقف عند هذا الحد، بل تقدم مرحلة أخرى، فالبنوك في مجموعها الآن لا تقدم قروضا للجمهور من ودائع تملكها بل تقدم أيضا قروضا من ودائع ليس لها وجود لديها، أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا، و هذه أهم وظيفة من وظائف البنوك التجارية و سنتطرق فيما يلي لأهم وظائف البنوك سواء كانت تجارية أو غير تجارية.

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية

البنوك التجارية هي مؤسسات مصرفية عرفت في البداية باسم بنوك الودائع، تعمل في سوق النقد، أي سوق الأصول المالية قصيرة الأجل، وتتسم معاملاتها بطابع الائتمان قصير الأجل و هذا الطابع هو أهم ما يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية و المالية

---

[1] د. صبحي تادرس قريصة، و د. مدحت محمد العقاد. النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت 1983. ص 79.

الأخرى التي تتعامل في الائتمان طويل الأجل، و إذ ذابت حاليا هذه الفروق مع انتشار ما يعرف باسم البنوك الشاملة.

و ترجع أهمية البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي إلى الدور الذي تلعبه في تيسير المعاملات، و في التأثير على عرض النقود، فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي في نقل هذه الفوائض إلى القطاعات الاقتصادية التي تحتاجها فيما يعرف بالوساطة المالية بين وحدات الفائض و وحدات العجز (الوظيفة التمويلية)، و لكن تقوم هذه النوعية من البنوك بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد بتكوينها ودائع وهمية عن طريق خلق التزامات جديدة عليها تساهم في تكوين جانب هام من السيولة النقدية في الاقتصاد فيما يعرف بالنقود المصرفية، و ذلك في إطار الوظيفة النقدية لهذه النوعية من البنوك التي تنفرد بالقيام بها على باقي وحدات الجهاز المصرفي في معناه الواسع الذي يشتمل على البنوك التجارية و بنوك الأعمال و الاستثمار و البنوك المتخصصة[1].

البنوك التجارية إذا تقوم بوظائف نقدية و غير نقدية متعددة هذه الوظائف يمكن تقسيمها أيضا إلى وظائف كلاسيكية قديمة و أخرى حديثة كما يلي:

أولا: الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية

1ـ قبول الودائع:

نستطيع أن نلاحظ أن الوظيفة الأولى للبنك تنحصر في قبول ودائع الأفراد من عملة و معادن ثمينة مقابل الحصول على عمولة لقيامه بالحراسة و المحافظة على هذه الثروة المودعة، فالبنك يقوم بإيداع هذه الثروة في حسابات بأسماء أصحابها، و بعض هذه الحسابات قابل للسحب بالاطلاع و يطلق عليه الحساب الجاري، و البعض الآخر يعتبر وديعة لأجل. و هذا لأجل لا يزيد علي سنة في أغلب الأحوال و يمنح البنك التجاري للعميل صاحب الحساب الجاري شيكات يستطيع أن يصدرها لأمر من يشاء في حدود المبالغ المودعة في الحساب.

2ـ منح القروض قصيرة الأجل: و التي تحصل عليها هذه البنوك عن طريق الودائع، و تأخذ هذه القروض أحد الصور التالية:

[1] د. محمد عزت غزلان. اقتصاديات النقود و المصارف. دار النهضة العربية بيروت. 2002. ص 109-110.

أ-قروض نقدية تحت الطلب: و هي قروض لفترة قصيرة جدا و تمنح عادة لبيوت الخصم حيث تتعهد سدادها خلال 24 ساعة.

ب-السحب على المكشوف: حيث يتجاوز السحب هنا مقدار الرصيد الدائن للحساب الجاري، و هو وسيلة شائعة من الاقتراض من البنوك و لأن الفائدة التي تحصل على الرصيد المدين تسحب على أساس الرصيد اليومي للحساب، فإن العميل تكون لديه ميزة هي دفع الفائدة على المقدار الفعلي المقترض من يوم ليوم، و ليس على مقدار القرض عن كل فترة، و في هذا يكون سعر الفائدة عادة أرخص أنواع الاقتراض.

ج-الخصم: جوهر هذه العملية هو الاقتراض رغم أن البنك لا يعترف بذلك و مع هذه الوظيفة يقدم العميل الكمبيالة أو السند الأذني إلى البنك الذي يقوم بإقراض العميل القيمة الاسمية لهذه الأوراق بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق[1].

3- تشغيل موارد البنك على شكل قروض و استثمارات متنوعة مع مراعاة مبادئ التوفيق بين سيولة أصول البنك و ربحيتها و أمنها.

ثانيا: الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت نظرة المصرف إلى نفسه، من مجرد دكان لتجميع الأموال و اقتراضها، إلى مؤسسة تهدف أولا و قبل كل شيء إلى تأدية خدمات نافعة للمجتمع لتضمن لنفسها البقاء و النمو و الازدهار و الحصول على الأرباح وسيلة إلى تأدية هذه الخدمات و محاولة إغراء المتعاملين بشتى الوسائل على ولوج أبوابها، باعتبار أن اقتراب متعامل جديد للمصرف يعتبر ربحا في حد ذاته و بعض هذه الخدمات ناشئ بالضرورة مما تقتضيه طرق الائتمان المختلفة التي تستخدمها المشروعات التجارية و الصناعية و التي تتطور بتطور طرق الإنتاج و التوزيع، و انطلاقا مما سبق، فإن المصرف يسعى جاهدا إلى رفع رقم أعماله و إلى ضغط و ترشيد مصروفاته و أعبائه. و محاولاته إلى رفع رقم أعماله أدت به إلى ابتكار خدمات جديدة يؤديها المتعاملين معه، و فيما يلي أهم هذه الخدمات.

[1] د. مجدي محمود شهاب. مرجع سابق. ص 195.

أ- **مساعدة الشركات على بيع الإصدارات الجديدة من أسهمها:** تقوم البنوك التجارية بعمل من أعمال بنوك الاستثمارات حيث تساعد شركات المساهمة العامة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب، و في تلقي الدفعات الأولى و من ثم تلك الأسهم مقابلة عمولة محددة، تأخذها البنوك من الشركة و بموجب هذه الخدمة تصبح البنوك من مؤسسات سوق رأس المال الأولية و التي يطلق عليها اسم سوق الإصدارات، و هي بذلك تقدم خدمة جليلة لكل من المستثمر و الشركة حيث تسهل عملية الاكتتاب دون أن يتكلف المستثمر لقاء هذه الخدمة أية مبالغ لأن المصارف تأخذ عمولتها من الشركة.

ب- **خلق بعض أدوات الاستثمار المالي:** تقوم البنوك التجارية بدور مهم في الأسواق المالية بصفتها من مؤسسات الوساطة المالية التي تسهل تدفق الأموال من وحدات الفائض (المدخرين) إلى وحدات العجز (المقترضين) في المجتمع و تتعدد الوسائل و الأساليب التي تتبعها هذه البنوك، و يؤدي بعض هذه الوسائل إلى خلق أدوات استثمارية جديدة و من أمثلة ذلك شهادات الإيداع.

ج- **تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:** لوحظ مؤخرا أن البنوك أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، و يتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب و كذلك طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و الإنتاج و البيع و التحصيل، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر من مصلحة البنك و مصلحة المشروع الذي يتعامل معه، على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله، فمسألة تحديد الحجم الأمثل للأموال اللازمة للمشروع مسألة هامة لتحديد كمية الأموال التي تفي بحاجات المشروع بحيث لا يترتب عليها نقص في سيولة المشروع على تطوره و على قدرته على الوفاء بالتزاماته، و لا يترتب عليها إفراط في هذه السيولة بحيث تشكل أعباء على المشروع.

د- **ادخار المناسبات:** تشجع البنوك المتعاملين معها، أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل نفقات موسم الاصطياف أو الزواج أو التدريس الجامعي للأبناء، أو شراء هدايا في الأعياد حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات و تمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع حجم مدخراتهم، كأن تمنحهم الحق على الاقتراض بشروط سهلة و هذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد البنك نتيجة تراكم مدخرات المتعامل، على فترات دورية حتى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها ذلك المتعامل فيقوم بسحب مدخراته و غالبا لا يؤثر هذا السحب على موارد البنك لسببين:

- أن هناك مناسبات عديدة يدخر لها أنواع مختلفة من المتعاملين.

فمثلا في الوقت الذي يسحب فيه المدخرون أموالهم لمواجهة نفقات الأعياد، نجد غيرهم يدخر استعدادا لمواجهة نفقات مناسبات أخرى.

- إن ارتفاع عدد المدخرين و تنوع المدخرات، يقلل كثيرا من آثار عملية السحب بالقياس إلى حجم المدخرات المودعة.

ه- **البطاقة الائتمانية:** و هي من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية

في الولايات المتحدة الأمريكية في الستينات من هذا القرن، و تتخلص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك، تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل و رقم حسابه، و بموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات عديدة من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى البنك خلال 25 يوما من تاريخ استلام فاتورة من مختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم، حيث يرسل إلى البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر و لا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد على أن يدفع فوائد مقدارها 5,1 % في الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد[1].

و تتمكن البنوك التجارية بفضل وظائفها المتمثلة في قبول الودائع و إقراضها من خلق النقود التي تعتبر من أهم وظائف البنوك التجارية، و فيما يلي شرح مفصل لهذه الوظيفة.

---

[1] ولد أب عال. مرجع سابق.

ثالثا: خلق الودائع

المقصود بخلق الودائع أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية، أي المبالغ المودعة لديها في الأصل، أي أنها تخلق هذه الودائع (أو القروض) خلقا، فتزيد من العرض الكلي للنقود.

و هذه هي أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر و سنتناول الكلام عن عمليات خلق الودائع بخصوص ثلاثة أنواع من الأصول أي ودائع مقابل نقد، ودائع مقابل قروض و سلفيات، ودائع مقابل أوراق مالية[1].

1-ودائع مقابل نقود:

في هذه الحالة تقوم البنوك التجارية بإصدار ودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزائنها. و إن مقدار هذا التدفق يساوي النقود المصدرة من قبل البنك المركزي ناقصا النقود في التداول، أي خارج البنوك التجارية، و على أساس هذا التحليل يعتبر مصدر الودائع مقابل نقد اما الإصدار النقدي الجديد من قبل البنك المركزي أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول. فإذا كان مقدار التدفق النقدي الجديد إلى البنوك التجارية يساوي مليون دولار ففي هذه الحالة يكون الأثر المباشر لذلك التدفق النقدي على ميزانية البنوك التجارية مجتمعة كالآتي:

أصول	خصوم
نقدية + مليون دولار	ودائع جارية + مليون دولار

و معنى هذا أن البنوك التجارية قامت بشراء أصول على صورة نقد بمقدار مليون دينار مقابل زيادة ديونها بنفس المقدار على شكل ودائع تجارية، يطلق على هذه الودائع – أي ودائع مقابل نقد – اسم الودائع الأولية أو الرئيسية. و من الملاحظ أن هذه الودائع لا تزيد من العرض الإجمالي للنقود إذا كان مصدر التدفق النقدي إلى البنوك التجارية هو النقد في التداول، طالما أن الزيادة في حجم الودائع الجارية ناظرها نقص في حجم النقود

[1] د. ضياء مجيد. مرجع سابق. ص :279-281.

في التداول. أما إذا كان مصدر التدفق النقدي هو إصدار جديد من البنك المركزي. ففي هذه الحالة يكون البنك المركزي هو المسئول عن زيادة عرض النقود.

2- ودائع مقابل قروض و سلفيات:

تقوم البنوك التجارية بمنح القروض إلى العملاء، فإذا كان مبلغ هذه القروض مليون دينار مقابل وديعة جارية، فإن أثر ذلك على ميزان البنك التجاري سيكون على النحو التالي:

أصول	خصوم
قروض و سلفيات + مليون دينار	ودائع جارية + مليون دينار

إن قيام البنك التجاري بمنح قروض و سلفيات إلى عملائه يكون قد خلق مليون دينار من النقود لم تكن موجودة من قبل، أي أن العملاء حصلوا على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل، و على ذلك يكون البنك التجاري قد حصل على أصل يدر عائد سواء على شكل سعر فائدة أو على شكل خصم (عند خصم الأوراق التجارية مثلا)، و حصل العملاء على ودائع يمكنهم الاستفادة منها في تسديد قيمة مشترياتهم من السلع و غيرها.

3- ودائع مقابل شراء أوراق مالية:

تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض طويلة الأجل عن طريق قيامها بشراء أوراق مالية بقيمة

مليون دينار، و عندئذ سيكون أثر هذه العملة على ميزانيته على النحو التالي:

أصول	خصوم
أوراق مالية + مليون دولار	ودائع جارية + مليون دينار

إن قيان البنك التجاري بشراء هذه الأوراق المالية يكون قد خلق مليون دينار لم يكن لها وجود من قبل، أي أن الحاصلين على هذا المبلغ لم يكونوا قد أودعوا هذا المبلغ في البنك التجاري سابقا.

و يطلق على الوديعتين الأخيرتين اسم الودائع المشتقة، فعملية خلق الودائع هنا عبارة عن إضافة جديدة في عرض النقود، طالما أن النقود في التداول لم تنقص نتيجة خلق أي من الوديعتين الأخيرتين.

تعتبر هذه الودائع التي قام بخلقها البنك التجاري (البنوك مجتمعة) وسائل دفع جديدة، و ذلك عن طريق منح الائتمان لشراء أوراق مالية أو تقديم القروض إلى العملاء.

و قد اعتمدت البنوك التجارية في خلق الودائع على الوديعة الأولية (الودائع الأولية) إذ أن السحوبات على الودائع الأولية لا تشكل إلا جزءا قليلا من كامل مبلغ الوديعة مما يجعل البنوك التجارية قادرة على الاستفادة من احتياطياتها النقدية في خلق ودائع مشتقة أي خلق الودائع (خلق الائتمان).

و فيما يلي شرح لمقدرة البنوك التجارية مجتمعة على خلق النقود ثم بعد ذلك نشرح مقدرة البنك التجاري منفردا على خلق النقود.

أولا: خلق الودائع في حالة البنوك مجتمعة:

مع التجارب لاحظت البنوك التجارية أن العملاء لا يقومون بسحب ودائعهم كلها في فترة واحدة، و نتيجة لذلك تجمعت أموال طائلة لدى البنوك التجارية، تستطيع أن تقرض منها جزء كبير و تحتفظ بنسبة معينة تتراوح من 10% إلى 30% منها لمواجهة طلبات الساحبين و الآن سنفترض ما يلي:

1- أن جميع البنوك التجارية قد أدمجت في بنك واحد فقط له عدة فروع منتشرة في البلد.

2- أن البنك التجاري يحتفظ بنسبة 25% كاحتياطي قانوني و يقوم باستثمار 75% على شكل قروض متنوعة.

3- أن جميع المتعاملين مع البنوك التجارية يحتفظون بكل ما يمتلكون لدى البنك التجاري على شكل ودائع.

و الآن سنتصور الآثار المترتبة على حصول البنك الوحيد في الدولة على وديعة مقدارها (10.000) دينار حصل عليها من أحد الأشخاص و أودعها لدى البنك التجاري ما الذي سيقع على الفرضيات السابقة.

سيقوم البنك التجاري بالاحتفاظ بنسبة 25% باحتياطي نقدي تحت الطلب لدى البنك المركزي (2500) دينار و يقترض الباقي و هو 7500 دينار إلى أحد الأشخاص و ليكن الشخص (أ) و نفترض أن (أ) اشترى بالمبلغ 7500 دينار بضاعة من شخص (ب)، حيث قام (ب) بإيداع هذا المبلغ (7500) دينار في حسابه لدى البنك أو إحدى فروعه المنتشرة، حيث يقوم البنك بالاحتفاظ بنسبة 25% من الوديعة الجديدة و يقوم بإقراض المتبقي و قدره (5625) دينار لشخص آخر و ليكن (ج) و الذي يقوم بدوره بإيداع المبلغ في البنك أو أحد فروعه، و تستمر العملية باقتطاع 25% كاحتياطي قانوني و 75% تقرض من جديد و في النهاية نجد أن البنك استطاع أن يقرض مبلغ (40.000) دينار و الجدول التالي يوضح ذلك[1]:

الجدول رقم 02:عملية خلق الودائع في حالة كون البنوك تعمل مجتمعة[2]

رقم الوديعة	الوديعة	الاحتياطي القانوني	القروض
1		2500	10.000
2		1875	7500
3		1400,25	5625
4		1054,69	4571.31
5		-	-
6		-	-
7		-	-
8		-	-
9		-	-
	40.000	10.000	30.000

[1] زياد رمضان. المرجع السابق. ص 32.

[2] رشاد العصار، رياض الحلبي. مرجع سابق. ص 99.

يتضح من الجدول السابق أن الوديعة (10.000) دينار شكلت أربع أضعافها و ذلك من خلال التسيير التالي[1]:

الاحتياطي القانوني يساوي 25% أي ربع الوديعة ¼.

لذا نضرب الوديعة في مقلوب الكسر لنحصل على الكمية التي تم خلقها:

$10.000 \times 4 = 40.000$

كذلك نجد أن مجموع ما شكله المبلغ المستثمر (القرض) إضافة إلى المبلغ المودع كاحتياطي قانوني = الاحتياطي (25%) + الوديعة المستثمرة (75%)

$40.000 = 10.000 + 30.000$

فلو رمزنا للوديعة الأولى (10.000) ب: A

و نسبة الاحتياطي القانوني (25%) ب: x

و الوديعة المشتقة (75%) ب:K

فيمكن إيجاد الوديعة المخلوقة بالمعادلة التالية:—

$$k = \frac{A-AX}{X}$$

و منه :

$$K = \frac{A}{X} - A$$

وبتطبيق الأرقام في المثال السابق نجد

K= 30000

[1] زياد رمضان. مرجع سابق. ص 32.

ثانيا: خلق الودائع في حلة البنك منفرد:

رأينا سابقا أن البنوك تخلق أربعة أضعاف الوديعة الأولى إذا كان الاحتياطي القانوني 25%، و خمسة أضعاف إذا كان الاحتياطي القانوني 20% و لكن السؤال المطروح هل يتحقق ذلك عندما يكون البنك التجاري منفردا؟

بالطبع، البنك منفردا لا يستطيع أن يخلق أربعة أو خمسة أضعاف الوديعة الأولى و ذلك لأن البنك التجاري عندما يقرض مبلغا من المال لأحد الأشخاص فإن عليه أن يتوقع أن جزءا كبيرا سيذهب إلى البنوك الأخرى و أن نسبة ضئيلة منه فقط ستعود إليه، و بالتالي البنك منفردا أقل قدرة على خلق النقود و لتوضيح لذلك سنفترض الآتي:

1- البنك التجاري يحتفظ بنسبة من الوديعة الأولية كاحتياطي قانوني و لكن هذه النسبة (20%) و يقوم بإقراض الباقي (80%).

2- نفترض أن ما سيعود على البنك التجاري من المبلغ المقترض على شكل إيداع في حسابات عملاء آخرين هو (25%). نلاحظ أن البنك التجاري منفردا يستطيع أن يخلق من الوديعة الأولية (10.000) دينار وديعة مشتقة قدرها (25.000) دينار فقط.

جدول رقم 03: يوضح عملية خلق النقود: في حالة البنك منفرد

رقم الوديعة	الوديعة	نسبة الاحتياطي القانوني	القروض	نسبة ما يعود للمقرض من الوديعة المستحقة
1	10.000	2000	8000	2000
2	2000	400	1000	400
3	400	80	320	80
4	80	16	64	16
5	16	3.2	12.8	3.2
6	3.2	0.64	2.56	0.64
7	0.64	0.128	0.512	0.128
8	0.128	0.0256	0.1024	0.0256
	12500	2500	10.000	2500

المصدر: رشاد العصار، رياض حلبي، مرجع سابق، ص 99.

إن الوديعة المشتقة تساوي 12500−10000 = 2500.

و نستطيع ايجاد ذلك من خلال المعادلة التالية:د

$$y = n \frac{(1-x)}{(1-x)(1-n)} = \frac{(0,2-1)\ 0,25\times10000}{(0,2-1)\ 1,025-1}$$

$$= \frac{(0,2-1)\ 0,25\times2500}{(0,80\times25)-1} = \frac{100\times2000}{0,8} =$$

2500 الوديعة المشتقة حيث ترمز (Y) للوديعة المشتقة، و (n) نسبة ما يعود للمصرف على شكل ودائع و (x) نسبة الاحتياطي القانوني و(A) الوديعة الأولية.

المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة

تساهم البنوك المتخصصة في تطوير و تنمية أهم القطاعات الاقتصادية، و يطلق عليها البعض مصطلح بنوك التنمية لما لها من أثر كبير على الاقتصاد، فتنمية الصناعة و تطوير الزراعة و السياحة و التعاونيات و المجالس المحلية بحاجة لأموال من مصادر التمويل تراعي أوضاع هذه القطاعات المختلفة، و في كثير من بلدان العالم توجد بنوك متخصصة لتمويل القطاعات الاقتصادية العامة التي تكون مملوكة بالكامل للحكومة أو بمشاركة القطاع الخاص و أكثر ما تقوم به البنوك المتخصصة هو تقديم القروض المتوسطة طويلة الأجل للمشروعات الاقتصادية للمؤسسة على أسس اقتصادية سليمة بما يضمن استمرار بنائها و مساهمتها في التنمية لكي يضمن البنك الممول الاستخدام السليم للأموال المقترضة منه، لا بد أن يستند إلى قرار إعطاء القرض على الدراسة و التحليل و التقييم للمشروع المراد تمويله و تتضمن هذه الدراسة جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية بما يضمن نجاح المشروع مستقبلا حيث أن نجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة في جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و هو ما يضمن أيضا استيراد الأموال المقترضة كما تم الاتفاق عليها مع البنك.

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات المباشرة عن طريق إنشاء و القيام بالدراسات للمشرعات المراد تمويلها و تتضمن هذه الدراسات جميع الجوانب الفنية و المالية و التسويقية ، بما يضمن نجاح المشرعات مستقبلا فنجاح المشروع يؤدي إلى المساهمة إلى جانب من جوانب التنمية الاقتصادية و ما يضمن أيضا استيراد الأموال المقترضة كما تم الاتفاق عليها مع البنك.

كما تقوم البنوك المتخصصة بالاستثمارات مباشرة عن طريق إنشاء مشروعات اقتصادية جديدة، مملوكة بالكامل لها، أو يشاركها القطاع الخاص و هذه المشروعات إذا ما نجحت فإنه يكون لها دور كبير و مؤثر في التنمية الاقتصادية و ذلك فيما يتعلق بالموارد الطبيعية و العمل المنتظم و الأموال. و تلعب البنوك المتخصصة دورا هاما في الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج، و ذلك لما لديها من إمكانيات في تنظيم عناصر الإنتاج، فهي لا تقدم الأموال فقط بل تقدم المشورة الفنية و الدراسات التي تساعد على إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي تعترض نجاح المشروع (المشروعات الاقتصادية)، و مما

لا شك فيه أن ممارسة البنوك المتخصصة في إنشاء المشروعات الاقتصادية أو المشاركة في إنشائها مفيد بما تحتويه التشريعات المصرفية المعمول بها في البلد، من مواد و فقرات قانونية منظمة لأعمال هذه البنوك و متفقة مع الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة و مع توجيهات و سياسات الحكومة اتجاه التنمية الاقتصادية بصفة عامة،وكثيرا من الدول النامية وضعت خطط للتنمية الاقتصادية فيها تلعب البنوك المتخصصة دورا بارزا من خلال تمويل القطاعات الاقتصادية التي تحجم البنوك التجارية عن تمويلها، و قامت بخلق الأجواء المناسبة للاستثمارات، و وضعت التشريعات الاستثمارية للتشجيع على القيام بهذه التشريعات، و تقع على البنوك المتخصصة مسؤولية أداء دورها من خلال قيامها بالاستثمارات أو المشاركة فيها و تقديم القروض لأصحاب المشروعات الاستثمارية[1].

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية

إن منهجية العمل لدى البنك الإسلامي تقوم على أساس جمع المدخرات و الودائع لغاية استثمارها في المجالات الاستثمارية، على أساس توزيع الأرباح على الأموال الداخلة في الاستثمار و حصة البنك مقابل الإدارة و الجهد.

1- الحسابات لدى البنك الإسلامي:

تعد الحسابات الجارية إحدى أهم الموارد بالنسبة للبنوك الإسلامية و إن كانت نسبة التعامل على هذه الحسابات و الإقبال عليها أقل منها في البنوك الأخرى غير الإسلامية، و لما كانت هذه الأموال مودعة لدى البنك الإسلامي على سبيل الأمانة تحت الطلب، فإنه و باعتباره مؤتمنا أو أمينا على هذه الأموال له أن يسلك في سبيل ذلك طريقتين هما:

أ- إنماء هذه الأموال و توظيفها و لكن بالشكل الذي يجعلها في صورة أقرب إلى السيولة، بحيث يمكن تسييلها بسرعة لمواجهة الحاجة غير المتوقعة لأصحاب الحاجات الجارية، و أهم سبل التوظيف الإسلامي في هذا المجال الأسهم التي تصدرها الشركات و

[1] زياد رمضان. مرجع سابق. ص 45.

مقيدة في البورصات، و من هذه الإيرادات يمكنه أن يدفع لأصحاب الحسابات الجارية عائدا يطلق عليه عائد تنمية الأموال.

ب- أن يحتفظ بهذه الأموال سائلة في خزائنه لمواجهة طلبات العملاء و في هذه الحالة لا يدفع البنك أي عوائد من المبالغ المودعة في تلك الحسابات و يحمل العميل مصاريف و تكاليف هذه الخدمة، و عادة ما تجمع البنوك بين الطريقتين وفقا للظروف و القواعد النقدية المعلنة من السلطات النقدية في الدولة[1].

2- الخدمات المصرفية:

يعد التوظيف و الاستثمار أساس عمل البنك الإسلامي، باعتبار أن البنك الإسلامي هو بنك استثمار و أعمال بالدرجة الأولى، و يتم ممارسة هذا التوظيف و الاستثمار في إطار القواعد الشرعية الإسلامية الحاكمة لمعاملات البنك.

و أهم هذه الصيغ ما يلي:

أ- **المرابحات الإسلامية:** و يطلق عليها لفظ (البيوع الإسلامية) و بيع المرابحة هو بيع (الأمانة) المعروف في الشريعة الإسلامية و الذي يختلف عن بيوع (المساومة) في أنه في بيع (الأمانة) يتم الاتفاق فيه بين البائع و المشتري على ثمن السلعة أخذا في الاعتبار ثمنها الأصلي الذي اشتراها به البائع.

و تتم عملية المرابحة في حالة زيادة ربح السلعة عن الثمن الأصلي للسلعة التي تم شراؤها به، و من هنا جاءت تسمية هذا النوع من بيوع الأمانة (بالمرابحة)، و التي يمكن تعريفها: بأنها تلك البيوع التي يزيد فيها سعر بيع سلعة من السلع عن سعرها الأصلي لتحقيق ربح.

ب- المشاركة: يعتبر التمويل بالمشاركة من أهم الأساليب التمويلية التي تستخدمها البنوك الإسلامية بفاعلية باعتبارها أساسا بنوك مشاركة و أحد نواحي تميزها و تفردها عن البنوك الغير إسلامية و بتحقيق نظام المشاركة يقوم البنك الإسلامي بتقديم التمويل الذي يطلبه المتعامل معه دون أن يتقاضى البنك فائدة محددة من قبل، و إنما يشارك البنك في الناتج المحتمل، سواء كان ربح أو خسارة.

---

[1] د. محسن أحمد الخضيري. البنوك الإسلامية، الطبعة الثانية 1995، ص 103.

ج- المضاربة: يقوم البنك الإسلامي بمقتضى عقد المضاربة بتقديم التمويل الكامل الذي يحتاجه العميل المضارب، و يعتبر البنك بمثابة صاحب المال، بينما العميل هو صاحب الخبرة الذي يقدم جهده و عمله في عملية المضاربة، و من ثم يتم توزيع ناتج المضاربة بين الطرفين على أساس حصتين حصة مقابل التمويل يأخذها البنك و الحصة الأخرى يأخذها العميل مقابل العمل.

د- دراسات الجدوى الاقتصادية: أصبحت عمليات دراسات الجدوى مرتبطة بكل قرار استثمار سواء من جانب البنك، أو من جانب عملائه خاصة بعد أن ازداد حجم و كمية المتغيرات الاقتصادية و غير الاقتصادية الحاكمة لعملية الاستثمار و التي أصبح من الصعب اتخاذ قرار استثماري في غيبة الحسابات الدقيقة لتأثيرها المتشابك المباشر و غير المباشر على المشروعات الممولة من جانب البنك أو التي يرغب الغير في إنشائها، و من هنا تقوم إدارة أمناء الاستثمار بالمساعدة في إعداد هذه الدراسات على النحو التالي:

- معاونة المستثمر الجاد في إعداد بيانات و معلومات دراسة الجدوى للمشروع الاقتصادي الذي يرغب في إنشائه سواء كانت مرتبطة بدراسة الجدوى التمهيدية أو الأولية بجوانبها (التسويقية، التجارية، المالية، الفنية البيئية).
- تقييم الدراسات المقدمة من الشركات ذاتها للوقوف على مدى مناسبتها و تطابقها مع الواقع الفعلي أو مع الأوضاع المستقبلية المنتظرة.
- تقديم المشورة الفنية و الاقتصادية و القانونية للمستثمرين للاستفادة من الفرص التسويقية و الاستثمارية المتاحة في الأسواق المحلية و العالمية و مدى قدرة مشروعاتها المزمع إقامتها في استغلال تلك الفرص المتاحة.

ه- خدمة الاكتتابات العامة للأوراق المالية: تمثل قضية التمويل بالنسبة لكل المشروعات عنصرا من أشد العناصر الحاكمة التي قد تؤدي إلى عدم إقامة المشروع، أو إلى تعثره أو إلى توقفه عن العمل خلال فترة حياته.

و تقوم البنوك الإسلامية بخدمة المشاريع المختلفة في عمليات تدبير للأموال اللازمة لها خاصة في مجال الاكتتابات الجماهيرية العامة بطرح الأوراق المالية سواء في صورة أسهم أو سندات على الجماهير و بما يشمل الخدمات الآتية:

- الحصول على الموافقات القانونية و إجراءات التسجيل اللازمة في سوق الأوراق المالية و إعداد السجلات و المستندات اللازمة الخاصة بنقل الملكية و الحيازة و كذا متابعة التصرفات التي تتم بشأنها.

- المساعدة في طرح الأسهم الخاصة برأس مال الشركات الجديدة للاكتتاب العام للجمهور و إعداد بيان بأسماء المكتتبين و حجم اكتتابهم و الجزء المكتتب فيه و حجم المدفوع من رأس مال الشركة...

- المساعدة في زيادة قيمة رأس مال الشركات القائمة بالفعل سواء بطرح أسهم جديدة أو بزيادة قيمة الأسهم المصدرة حاليا.

- إدارة عمليات الاكتتاب بجوانبها القانونية و الفنية و الإشراف على عملياتها الإعلانية و الإعلامية و المصرفية و الإحصائية.

و- إدارة الشركات نيابة عن الغير: و هي أحد أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار في البنوك الإسلامية، فبفضل الخبرات المتنوعة لدى الكوادر المصرفية و غير المصرفية العاملة بإدارة أمناء الاستثمار و ما لديها من خبرات إدارية يمكن أن تساعد الشركات و العملاء في إدارة مشروعاتهم حيث أن هذه الوظيفة الإدارية تغطي أربع مهام رئيسية متكاملة و يتعين القيام بها جميعا و هي:

التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة[1].

المبحث الثالث: البنك المركزي

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق، فهو الذي يقف على قمة النظام المصرفي، و على خلاف الأمر بالنسبة للبنك التجاري فإن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في النظام الاقتصادي الرأسمالي ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام، و إن كان المصطلح الشائع الآن لهذه المؤسسة هو البنك المركزي، فإن هذا الاصطلاح حديث النشأة في ذاته، حيث كان

[1] د. محسن أحمد الخضيري. مرجع سابق. ص 167-169.

في القرن التاسع عشر و حتى الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم (بنك الإصدار)، و لا تزال هذه التسمية هي السائدة في بعض الدول مثل فرنسا.

و في الحقيقة إن تغيير الاصطلاح يرجع إلى التطور الذي طرأ على وظيفة هذه البنوك ففي مستهل الأمر اقتصر دورها على إصدار البنكوت و المحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، غير أن الأمور تبدلت و أصبحت تتولى هذه البنوك بالإضافة إلى وظيفتها السابقة، تنظيم الائتمان.

و يعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1656 م أقدم البنوك المركزية من حيث تاريخ النشأة، غير أن بنك إنجلترا، و الذي يرجع تاريخ إنشائه إلى عام 1692 م أي في أواخر القرن السابع عشر يعتبر أول بنك إصدار، كما أن هذا البنك هو الذي وضع الأسس و القواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها، و قد استرشدت به فيما بعد دول عدة، و استمرت عملية إنشاء البنوك طوال القرون اللاحقة، إلى أن عقد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة 1920[1].

قرر هذا المؤتمر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي، بغرض إصلاح نظامها النقدي و المصرفي، و من أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي، و من ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك و استمرت كذلك خلال الخمسة و العشرين سنة التالية و هكذا أصبح لكل دولة الآن بنكها المركزي.

المطلب الأول: وظائف البنك المركزي

يوجد تشابه كبير في الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في معظم البلاد و لكن من الواضح أن درجة تطبيق هذه الوظائف تختلف من بيئة اقتصادية إلى أخرى.

و على هذا الأساس يمكن تحديد وظائف البنك المركزي على النحو التالي:

أولا: البنك المركزي هو بنك الإصدار.

ثانيا: البنك المركزي هو بنك الحكومة.

ثالثا: البنك المركزي هو بنك البنوك.

---

[1] د. مجدي محمود شهاب. اقتصاديات النقود و المال. دار الجامعة الجديد 2002 الإسكندرية. ص 215. ص 216.

رابعا: البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان.

و لنفصل ما أجملناه فيما يلي:

1- <u>البنك المركزي هو بنك الإصدار</u>:

كان إصدار النقود الورقية، هو الأساس الذي قام عليه نظام البنوك المركزية في الدول، و لهذا كان يطلق على هذه البنوك في أول الأمر اسم بنوك الإصدار و قد لوحظ في الواقع أن انتشار النقود الورقية في التداول قد أثار أمرين: الأول يتعلق بمن له حق الإصدار، أما الثاني فيتعلق بالكيفية التي يتم بها الإصدار.

فيما يتعلق بالأمر الأول، فلقد استقر الرأي على أن البنك المركزي هو الذي يقوم بالإصدار، و يرجع قصر هذا الدور في مؤسسة واحدة إلى عوامل عدة تتلخص فيما يلي[1]:

أ- الرغبة في توحيد النقد المتداول، و منع تعدد المعاملات، ذلك لأن تعدد هذه العملات يعني تعدد جهات الإصدار و هو يؤدي إلى فوضى في التعامل و كذلك هذه النقود المتعددة ستتداول بمعدلات خصم مختلفة بالمقارنة بقيمتها الاسمية، الأمر الذي يؤدي إلى فوضى نقدية.

ب- تمكين الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية، فحينما يصدر البنك المركزي النقود الورقية يستطيع مراقبة البنوك التجارية كلما توسعت في عملية الائتمان، و على الأخص أن زيادة الائتمان تؤدي بطبيعة الحال إلى زيادة الطلب على أوراق النقد، و ما دام البنك المركزي أي البنك المصدر هو الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه البنوك التجارية من أجل الحصول على كميات إضافية من النقود الورقية و من هنا تصبح الرقابة من خلال مؤسسة واحدة هي البنك المركزي أكثر فعالية.

ج- تركيز الإصدار لدى بنك واحد تدعمه الدولة يضفي على العملة نفسها قدرا كبيرا من الثقة.

د- إصدار النقود الورقية يحقق للبنوك التي تصدرها أرباحا كبيرة و إن كانت الدولة تستطيع أن تحصل على أرباح لا بأس بها إذا قامت بعملية الإصدار بنفسها، و لكن الواقع أن الدولة تفضل قيام البنك المركزي بالإصدار مع مشاركته في الأرباح، على أن تحصل

[1] د. مجدي محمود شهاب. مرجع سابق. ص220.

هذا السلوك يسمح للبنك المركزي بتسوية الحسابات بين هذه البنوك فيما يعرف بعملية غرف المقاصة.

و قد ألزمت معظم التشريعات المصرفية البنوك التجارية بالاحتفاظ برصيد دائن لدى البنك المركزي يساوي نسبة معينة من مجموع التزاماتها، و كان الغرض من ذلك تهيئة تغطية للالتزامات على البنك و خاصة التزامات الودائع، و المحافظة على سيولة البنوك التجارية، ثم استخدام البنك المركزي هذه الاحتياطات كأداة للتأثير في سيولة البنك التجاري الائتمانية، حيث يتضمن رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني تجميد جانب من موارد البنوك التجارية في الاحتياطي، ليقل حجم الرصيد الحر الممكن أن يستخدمه البنك التجاري في تمويل نشاطه الإقراضي و خلق النقد المصرفي، و ذلك في إطار ما يعرف بالسياسة النقدية الانكماشية، كما يؤدي خفض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى تحرير جزء من الموارد الكلية المتاحة للمصارف لكي تبني عليها سياسة نقدية و ائتمانية توسعية.

- تحتاج البنوك إلى موارد نقدية إضافية، و من وظائف البنك المركزي توفير هذه الموارد للبنوك عن طريق إعادة خصم ما تقدمه البنوك (التجارية) من أوراق تجارية و سندات أو عن طريق الإقراض المباشر.

- يقوم البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير للنظام المصرفي أثناء فترات الأزمات المصرفية أو الظروف غير المتوقعة لزيادة الطلب على السيولة.

- قيام البنك المركزي بعملية المقاصة بين حقوق و ديون المصارف اليومية فيما بينها من خلال ما يعرف باسم غرفة المقاصة[1].

4- <u>البنك المركزي هو الرقيب على الائتمان:</u>

هذه الوظيفة تتطلب قيام البنك المركزي باعتباره الممثل للسلطة النقدية بالتعاون مع الحكومة لتحديد أهداف السياسة النقدية و الائتمانية و العمل على تحقيقها بما يلزم من تدابير و من أسباب قيام البنك المركزي بهذه الوظيفة الدور الهام الذي تؤديه البنوك

[1] محمد عزت غزلان. مرجع سابق. ص 178.

التجارية في الحياة الاقتصادية و خاصة دورها في خلق النقد المصرفي و توفير الائتمان المصرفي.

المطلب الثاني: قواعد و أسس الإصدار

خضع البنك المركزي منذ البداية لقيود قانونية متعددة في إطار إصدار البنكنوت، و من الجدير بالذكر أن الآراء مختلفة في شأن إصدار الأوراق النقدية، ففي حين يرى البعض أن تتولى الحكومة ممثلة في البنك المركزي إصدار الكمية التي تراها مناسبة من الأوراق النقدية و ذلك حسب حاجيات التعامل و بناء على متطلبات الأسواق يرى البعض الآخر ضرورة تقييد الإصدار من قبل البنك المركزي فأنصار حرية الإصدار يرون بأن يقوم البنك المركزي بمتطلبات الجمهور من الأوراق النقدية على أساس الموازنة بين العرض و الطلب أما أنصار تقييد الإصدار فيرون وضع قيود على حق البنك المركزي في إصدار النقود[1].

و يمكن تلخيص أنظمة إصدار النقود الورقية في التالي:

1- نظام الغطاء الذهبي الكامل:

في هذه الحالة يتم تغطية الأوراق النقدية برصيد ذهبي بنسبة 100%، بمعنى تقييد عملية الإصدار وفقا لحجم الذهب الموجود في خزائن البنك المركزي، و هذ النظام إن كان يعطي ثقة كاملة في النقد الصادر، إلا أنه يؤدي إلى تقييد سلطة البنك المركزي في إصدار النقود، فلا يستطيع تلبية احتياجات السوق النقدية و التجارية، إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، لذلك لجأت بعض الدول إلى إتباع طرق إصدار أخرى، أكثر مرونة.

2- نظام الإصدار الجزئي الوثيق:

هذه القاعدة استخدمت في إنجلترا منذ عام 1844 ثم اتبعت في بعض الدول الأخرى لاحقا و يقوم هذا النظام على أن يكون غطاء النقد الصادر عبارة عن سندات حكومية و جزء مغطى بالذهب، بمعنى آخر أن البنك المركزي يغطي مقدار معين من النقود الصادرة بالسندات الحكومية و ما زاد عن ذلك إذا أراد البنك المركزي التوسع في

[1] رشاد العصار و رياض الحلبي. النقود و البنوك. دار الصفاء. الطبعة الأولى 2001. ص 46.

الإصدار يغطى كاملا بالذهب و بنسبة 100%، و هذا النظام إن كان مرنا إلا أن البنك المركزي لا يستطيع في كافة الظروف تغطية كمية النقود الصادرة بالذهب مما يؤدي إلى عدم تجاوب حجم الائتمان مع النشاط الاقتصادي.

3- نظام غطاء الذهب النسبي:

يقوم هذا النظام على أن يكون الذهب هو غطاء العملة المصدرة، و لكن في حدود نسبة معينة و لتكن 50% حيث تمثل هذه النسبة النهاية القصوى و يكون الغطاء النقدي لما تبقى من العملة المصدرة، أوراق حكومية و أصول أخرى تفرزها الحكومة و يتميز هذا النظام بالمرونة من ناحية و الجمود من ناحية أخرى، فالمرونة تتمثل في أن الغطاء الذهبي لا يمثل نسبة 100% و الجمود يتمثل في أن هذه النسبة هي في حد ذاتها الحد الأقصى للإصدار.

4- نظام الحد الأقصى للإصدار:

في هذه الحالة يحدد سقف إصدار النقود الورقية دون الأخذ بنظر الاعتبار حجم الرصيد الذهبي حيث لا يتم استخدام الذهب كغطاء للعملة، و عادة ما يرفع هذا السقف كلما كانت البلاد بحاجة إلى مزيد من النقود.

5- نظام الإصدار الحر:

في هذه الحالة يرتبط حجم الإصدار النقدي بمستوى النشاط الاقتصادي، حيث تقوم السلطات النقدية بإصدار الكمية الضرورية اللازمة لتغطية حاجة الاقتصاد الوطني من النقود الائتمانية.

المطلب الثالث: آلية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية

يقوم البنك المركزي وفقا للأهداف العامة للسلطة النقدية بالاهتمام بالأمور التالية:

- استقرار سعر الصرف.
- استقرار مستوى الأسعار.

و تزيد فعالية هذه السياسة في حالة اتساع سوق النقد، أو استقرار النشاط الاقتصادي،واعتماد البنوك عالي البنك المركزي كمصدر لمواردها النقدية وأهمية الفائدة التي تتقاضاها من عملائها كبند من نفقات الأنشطة الاقتصادية الممولة بالائتمان.

2-تغيير نسبة الاحتياطي النقدي للودائع:

يستطيع البنك المركزي اللجوء إلى وسيلة رفع أو خفض نسبة الاحتياطي النقدي للودائع، و ذلك للتحكم في الائتمان.

فالبنك المركزي كبنك للبنوك يتعين عليه الاحتفاظ بجزء من الاحتياطي النقدي الخاص بالبنوك التجارية، و يحدد القانون الحد الأدنى من هذا الاحتياطي، و لكن يمنح البنك المركزي السلطة القانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي النقدي.

و تلك الممارسة التي يتولاها البنك المركزي على حجم الودائع بالبنوك التجارية، و يحدد القانون الحد الأدنى من هذا الاحتياطي، و لكن يمنح البنك السلطة القانونية في تغيير مقدار تلك النسبة من الاحتياطي النقدي.

و تلك الممارسة التي يتولاها البنك المركزي على حجم الودائع بالبنوك التجارية من خلال تغييره لنسبة الاحتياطي أمر هين: ذلك أن البنك المركزي يغير هذه النسبة فيرفعها إذا أراد أن يحدث انكماشا في حجم التداول النقدي كله، و هو يخفض هذه النسبة إذا أراد أن يحدث زيادة في حجم التداول النقدي زيادة تحدث انتعاشا في السوق و من شأن رفع نسبة الاحتياطي النقدي للودائع أن يقلل من الاحتياطات الفائضة التي يمكن أن تستخدمها البنوك التجارية كأساس للتوسع في الائتمان، و من ثم يكون الهدف هو التشدد في منح الائتمان.

و في حالة الكساد، فإن البنك المركزي يخفض من نسبة الاحتياطي النقدي للودائع حيث يؤدي ذلك إلى زيادة كمية الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية مما يدفعها إلى التوسع في الائتمان.

3- عمليات السوق المفتوح:

تتركز سياسة السوق المفتوح على قيام البنك المركزي بعمليات الشراء و البيع المباشرين للسندات و الأذونات و الأوراق التجارية و بصفة خاصة الأوراق المالية الحكومية، و ذلك في السوق المفتوح بدوافع تحقيق الرقابة على الائتمان، و يقوم البنك بالتعامل في هذه السندات و الأوراق مع الجمهور و البنوك التجارية و سائر مؤسسات السوق النقدي بلا تمييز، و تهدف عمليات السوق المفتوح إلى التأثير على الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية كي يمكنها التوسع في الائتمان و بالتالي زيادة النقود المصرفية للمساهمة في تنشيط الحالة الاقتصادية، يدخل البنك المركزي السوق مشتريا لأوراق مالية و لتكن سندات حكومية من نوع معين، و لتوضيح هذه الوسيلة نفترض أن البنك المركزي اشترى قيمة السندات من فرد أو بنك، فإذا كان البائع أحد أفراد الجمهور فإنه يستلم قيمة هذه السندات بشيكات مسحوبة على البنك المركزي و عندئذ يودع البائع هذه الشيكات في حسابه لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه و البنك التجاري يرسل بدوره الشيكات إلى البنك المركزي كي تضاف إلى حسابه هناك، و هذا يعني زيادة في احتياطه النقدي لدى البنك المركزي، و هذا يزيد من مقدرة البنك التجاري على التوسع في الائتمان[1].

و إذا كان البنك التجاري هو البائع لهذه السندات فسوف يحدث نفس الأثر حيث تضاف قيمة هذه الشيكات مباشرة إلى احتياطه النقدي و يمكن القول أن قيام البنك المركزي بشراء سندات الأفراد و البنوك يقود في نهاية المطاف إلى زيادة الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية و من ثم يزيد من مقدرتها على التوسع في تقديم الائتمان و خلق الودائع.

و ينبغي أن نذكر هنا أن مجرد زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية ليست كفيلة وحدها بزيادة حجم الائتمان فهذا يتوقف على عوامل أهمها رغبة جمهور المتعاملين و إقبالهم على الاقتراض الذي يتوقف على طبيعة توقعاتهم بالنسبة لمستقبل معدلات الأرباح كما تتوقف أيضا على رغبة البنوك في الإقراض، و قد تضعف هذه الرغبة إذا ساد البنوك شعور الخوف و الحذر على مستقبل هذه القروض كما يحدث في أوقات الكساد.

[1] د. مجدي محمود شهاب. مرجع سابق. ص 231-232.

البلدان المتخلفة اقتصاديا فإن قيام البنك المركزي في هذه البلاد بعمليات البيع و الشراء على نطاق كبير يخلق تقلبات عنيفة في أسعار الأوراق المالية مما يترتب عليه زعزعة المراكز المالية للبنوك و زعزعة الثقة في مستقبل هذه الأوراق[1].

ثانيا: وسائل الرقابة الكيفية للرقابة على الائتمان:

تتميز وسائل الرقابة الكيفية عن الوسائل الكمية بكونها موجهة نحو استخدامات الائتمان و ليس نحو الحجم الكلي للائتمان، و يتعين قبل عرض أهم تلك الوسائل – و التي عرفت حديثا– أن نتناول باختصار أهدافها.

1–محاولة ترشيد استخدامات القروض المصرفية، و قصرها على ما هو ضروري وفق مقتضيات الظروف الاقتصادية للدولة.

2–معالجة القطاعات الحيوية من الاقتصاد القومي دون التأثير على الهيكل الاقتصادي القومي.

3–الحد من تجاوزات بعض المستهلكين في طلب بعض السلع من خلال نظام التقسيط، ذلك أن تنظيم البيع بالتقسيط إنما يمثل أحد الوسائل الهامة في الرقابة الكيفية للائتمان.

4–التأثير على وضع ميزان المدفوعات في الدولة، فيمكن أن يكون لتشجيع صناعات التصدير.

5–الرقابة على كل أنواع الائتمان، التجارية و المالية بعكس الأساليب الكمية على الائتمان المصرفي وحده.

أنواع الرقابة الكيفية:

تتمثل أهم أنواع الرقابة الكيفية على الائتمان في ما يلي:

1–تنظيم الاقتراض بضمان السندات عن طريق تحديد الهامش المطلوب:

يعتبر هذا الأسلوب من أهم الأساليب الكيفية في الرقابة على الائتمان و في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يستهدف تنظيم عرض الائتمان بغرض المضاربة في البورصات. و يقصد بتعبير (الهامش المطلوب) النسبة من ثم شراء السندات التي لا يسمح

[1] د. تادرس قريضة، د. مدحت محمد العقاد. مرجع سابق. ص 165.

للبنوك و غيرها من المؤسسات التي تتعامل في السندات أن تقرضها، و بمعنى آخر يقصد بالهامش الفرق بين قيمة القرض و القيمة السوقية له، فمن سلطة البنك المركزي تحديد هذا الهامش و بالتالي تحديد الكمية القصوى التي يستطيع مشتري السندات أن يقترضها بضمان السندات.

فإذا قام البنك المركزي بتغيير هذا الهامش، فإن مقدار القروض المتاحة يتغير، و إذا افترضنا أن البنك المركزي قد حدد هذا الهامش عند 40%، فإن مشتري السندات عند سعر سوق قدره 1000 دينار يجب أ، يدفع نقدا 400 دينار، و يمكن استخدام السندات كضمان لقروض تصل إلى 600 دينار.

و إذا قام البنك المركزي برفع الهامش إلى 60% فإن مقدار ما يدفع نقدا يصبح 600 دينار، و مقدار القروض التي يمكن الحصول عليها يمكن أن يصل إلى 400 دينار فقط، و بذلك نجد أن هذه الوسيلة تؤثر مباشرة على طلب القروض بدلا من أن تؤثر على كميتها أو نقصها، و هي كما تتضح تتسم باليسر إذ يكفي أن تلتزم البنوك و المؤسسات الأخرى بإتباع الهامش المطلوب و مع ذلك فإن أثر هذه الوسيلة يصبح محدودا إذا كان هناك تسربا في الائتمان لغرض المضاربة بواسطة مقترضين غير منتظمين أو ملتزمين.

2- تقييد الائتمان الاستهلاكي:

عندما يرغب البنك المركزي في تقييد الائتمان الاستهلاكي، فإنه يشدد في شروط منح هذا الائتمان، فإذا كانت الشروط الراهنة لهذا الائتمان تتلخص في أن من يرغب في الحصول على هذا الائتمان عليه أن يدفع 20% مثلا من ثمن السلعة المراد تمويلها، بهذه الكيفية مقدما و يقسط الباقي من الثمن على أجل مقداره 12 شهرا، فإن تشديد شروط الائتمان الاستهلاكي يكون مظهره اشتراط دفع نسبة أعلى من ثمن السلعة مقدما و لتكن 30% بدلا من 20%، و تقصير أجل التقسيط إلى 6 أشهر بدلا من 12 شهرا، و هنا

يؤدي تقييد الائتمان إلى استبعاد بعض المستهلكين الذين لا تنطبق عليهم شروط الائتمان الاستهلاكي الجديد.

3-الرقابة على الائتمان عن طريق إصدار التعليمات:

تتمثل هذه الرقابة فيما يصدره البنك المركزي من تعليمات أو اتفاقات غير رسمية للبنوك التجارية، و لا شك أن أثر هذه التعليمات يتوقف على مدى التزام البنوك التجارية بتطبيقها، و هذه الوسيلة تكمل الوسائل التقليدية للرقابة على الائتمان[1].

[1] د. مجدي محمود شهاب. مرجع سابق. ص 235.

خاتمة الفصل الأول

تناولنا في الفصل الأول النظام المصرفي، من الناحية النظرية حيث تكلمنا عن مفهوم النظام المصرفي و الذي يقصد به مجموعة المؤسسات التي تتعامل بالائتمان اللازم على الصعيدين الفردي و القومي كما تكلمنا عن البنوك التجارية، عن نشأتها و عن الوظائف التي تقوم بها، و يمكن القول بأنه من الناحية العلمية البحتة فان الوظيفة الرئيسية للبنوك ذات شقين هما قبول الودائع المختلفة من المودعين و تقديم القروض المتنوعة إلى المقترضين، و يتفرع من هذين الشقين و بسببهما خدمات كثيرة يؤديها البنك لكلا الفريقين لها أهميتها القصوى في النظام الاقتصادي بما يحقق للبنوك المساهمة في خلق الجو المناسب و التربية الصالحة للتنمية، و تطوير اقتصاديات البلاد، كما تكلمنا كذلك عن البنك المركزي و عن أهميته، إذ أنه يأتي على رأس النظام المصرفي، و يعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي و المالي في كل أقطار العالم و تعتبر نشاطاته في غاية الأهمية، و وجوده ضروري لتنفيذ السياسة المالية للحكومة و يلعب دورا مهما في تنفيذ السياسة الاقتصادية في الدولة، و يتمتع بالسيادة و الاستقلال و هو آخر ملجأ للإقراض معتمدا على إنفراده بإصدار النقود الورقية (البنكوت) المقبولة بقوة القانون من جميع وحدات الاقتصاد كما تكلمنا أيضا عن وظائفه كبنك إصدار للنقود القانونية، و كبنك للحكومة و مستشار مالي لها، و كبنك للبنوك، و أخيرا كمسئول عن إدارة شؤون النقد و الائتمان و الجهاز المصرفي في الاقتصاد القومي.

الفصل الثاني

التنمية الاقتصادية للبلدان النامية

مقدمة الفصل الثاني

احتل موضوع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية –بدءا من الحرب العالمية الثانية و حتى الوقت الحاضر – مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية، ذلك لأن عدد الدول النامية أو أعداد سكانها أصبحت تشكل نسبة كبيرة و متزايدة من سكان العالم، إضافة إلى أن معظم الدول النامية حصلت على استقلالها في النصف الثاني من القرن العشرين و أصبحت تسعى إلى التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، التي ظلت قائمة ردحا طويلا من الدهر

فلقد تبارى الاقتصاديون في كل من الدول المتقدمة و الدول النامية، و في الدول الرأسمالية و الاشتراكية و في المنظمات الدولية و الإقليمية، في دراسة و تحليل أوضاع التخلف و التنمية من جوانبها المختلفة –مظاهرها، أسبابها، عملياتها، و استراتيجياتها و مشاكلها– و قدموا عديدا من النظريات و الأساليب و السياسات، و عرضوا تجارب عديدة من الدول فضلا عن تقييم هذه التجارب، و ذلك بهدف البحث عن الوسائل و الأساليب التي يتعين على الدول النامية إتباعها و تحسين أوضاع سكانها.

و التنمية عملية ليست سهلة أو تقليدية، بل عملية شاقة تحتاج إلى جهد كبير و نفقات طائلة و وقت طويل و استراتيجيات متنوعة و لن يتحقق التقدم إلا بإتباع السياسات و الاستراتيجيات الملائمة و وضع البرامج و الخطط المناسبة في ظل تضحيات جسيمة مقرونة بعزيمة و إصرار و مثابرة من قبل شعوب و أبناء الدول النامية، كما يتعين على الدول المتقدمة أن تقدم للدول النامية العون المادي و المعنوي و أن تتبع السياسات المؤازرة لها، و أن تزيل ما وضعته من عوائق

أمام وارداتها و على الأخص الصناعية من الدول النامية، كما يتعين على المنظمات العالمية و الإقليمية أن تزيد من مساعداتها الحقيقية للدول النامية.

فسنتطرق في هذا الفصل لماهية النمو و مفهوم التنمية، أهمية التنمية و أساليبها و طرق قياسها المختلفة و كذلك نظريات و استراتيجيات هذه التنمية.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و مقومات نجاحها

تعتبر التنمية مفهوما شاملا له جوانب عديدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية و بيئية و أخلاقية و لم يعد مقبولا القول بأن التنمية تتمثل في مجرد زيادة دخل الفرد، فزيادة الدخل لا تضمن بالضرورة تحسن المستوى الصحي أو المستوى التعليمي أو المستوى الثقافي أو المستوى الأخلاقي أو المحيط البيئي للأفراد، كما لا تضمن الزيادة في الدخل تحقيق المزيد من المشاركة السياسية للأفراد أو مزيد من حرية التعبير عن الرأي أو مزيد من العدالة و الأمن، و كل هذه عوامل تمثل خيوطا في نسيج التنمية كما لا تعني التنمية أن تمنح كل هذه الأشياء للأفراد على سبيل الهبة أو الإعانة و إنما أن تتاح لهم الفرصة بأن يتعلموا و يتدربوا على كيفية تحقيقها بأنفسهم، و المثل الصيني يقول: "لا تعطني سمكة و لكن علمني كيف أصطاد" فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء، و لكن إنما تعني كيف تجعلهم أقوياء.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية

1- *تعريف التنمية:*

تتعدد تعريفات التنمية الاقتصادية , فيعرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، و هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان و الهيكل الاقتصادي، و يعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها يتم دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[1].

و على العموم فإنه لا يوجد تعريف جامع و محدد من قبل الاقتصاديين لمفهوم التنمية الاقتصادية، و إذا كان هؤلاء الكتاب و المفكرون و الاقتصاديون قد اختلفوا في تعريف التنمية الاقتصادية فذلك نظرا لأن عملية التنمية معقدة تنطوي على تطور شامل لجميع أجزاء النظام الاقتصادي، و سنورد بعض التعاريف الواردة في كلاسيكيات الفكر التنموي

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية" الناشر: قسم الاقتصاد- كلية التجارة، الإسكندرية 2000، ص 55.

هناك بعض الاقتصاديين أمثال Baldwin Meier قد عرفوا التنمية الاقتصادية على أنها "عملية يزداد فيها الدخل القومي و دخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"، و يتفق الشق الأول من هذا التعريف مع بعض الكتاب العرب حيث يرى الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي و بالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه، أما الاقتصادي Kindleberg فيؤكد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن "الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية و فنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة، أو التي ينتظر إنشاؤها"، أما نيكولاس و كالدور Nicolas, Kaldor فقد عرفوا التنمية على أنها "مجموعة من إجراءات و سياسات و تدابير متعددة موجهة لتغيير بنيان و هيكل الاقتصاد القومي يهدف في النهاية إلى تحقيق زيادة سريعة و دائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عن فترة ممتدة من الزمن و بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

و تركز هذه الآراء المشار إليها على زيادات الدخل، و متوسط نصيب الفرد منه، و السياسات الواجب إتباعها إلى أن التنمية الاقتصادية لا تحمل فقط تغيير كمي يتمثل في زيادة دخل الفرد الحقيقي فقط و إنما يتمثل في الحقيقة في تغيير و تطوير هيكل و بنيان الاقتصاد القومي، لأن هدف تحقيق زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق تغيير و تطوير هيكل و بنيان الاقتصاد القومي و في هذا النطاق يؤكد الدكتور محمد زكي الشافعي على أن التنمية الاقتصادية عبارة عن "تحول من أوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة و موروثة و غير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة و أفضل منها قبل حدوث التنمية[1].

2- طرق قياس مستوى التقدم الاقتصادي (مستوى التنمية)

لقد شاعت المقاييس المادية الإنتاجية و الاستهلاكية في المقارنة بين البلدان و تصنيفها إلى متخلفة و متقدمة حتى اليوم، فالمقاييس التي كانت تقاس في الخمسينات و

1 خطاري أحمد ولد بيه، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية"، رسالة ماجستير 2001، ص 58.

الستينات و حتى اليوم و من أهمها مستوى الدخل، و الإنتاجية و معدل التراكم، و معدل النمو، و مستوى المعيشة و الاستهلاك،.... بالإضافة إلى مؤشرات مساعدة تستخدم أيضا منها نصيب كل فرد من السكان في بعض المواد الأساسية مثل الحديد و الاسمنت و الكهرباء أو متوسط إنتاجية الفرد المشتغل و نصيب الفرد من الإنتاج و الدخل الوطني.... و كذا بعض الموارد الاستهلاكية كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء أو الكساء أو السكن و نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة (تلفزيون، ثلاجة، سيارة...) أو نصيب الفرد من نفقات التعليم و الصحة أو أسرة المستشفيات...، كل هذه المعايير تؤخذ في الحسبان من أجل قياس مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل بلد، و مقارنة مع غيره من البلدان.

أما الأثر الحقيقي فيقاس بمقدار تحسين ظروف حياة المواطنين فالإنسان في النهاية هو الهدف من التنمية، و تحسين نوعية الحياة التي يعيشها هو المقياس الحقيقي للنجاح فيها، فإذا اقتصرت التنمية على رفع معدلات النمو دون أن تتحسن نوعية حياة المواطنين لا يمكن القول بأن ثمة تنمية قد تحققت، و عند المقارنة بين الدول النامية و المتقدمة نجد أن هذه الأخيرة تعطي أولوية كبيرة لتنمية الإنسان فكريا أكثر من الأولى و هو ما ينعكس ايجابيا على التنمية في هذه البلدان، فقد أثبتت الدراسات الميدانية منذ فترة طويلة أن مردودية الفرد تزداد و تتضاعف تبعا للمستوى التعليمي الذي يتحصل عليه، و كذا المستوى الصحي له، و سوف نبرز هنا بعض المؤشرات الهامة و المستخدمة عالميا لقياس درجة التنمية الاقتصادية في كافة أرجاء المعمورة و التي تركز على مستويات التعليم و الصحة و نسبة العمل و مستوى الدخل و مستوى البطالة .... و لا شك أن هذه المؤشرات غنية عن كل شرح و تعليق.

الجدول رقم 04: مؤشرات التنمية في البلدان النامية و مقارنتها بالبلدان المتقدمة

مؤشرات مختارة	الدول النامية	الدول المتقدمة
عدد السكان (مليون نسمة)	4180	1320
نسبة عدد السكان للمجموع العالمي	% 76	% 24
نسبة سكان المدن	% 34	73
المساحة (كلم^2)	78328000	54461000
نسبة المساحة إلى إجمالي مساحة العالم	% 65	% 35
إجمالي الناتج القومي (مليار دولار)	2566,796	11518,183
النسبة المئوية إلى الناتج القومي	% 22	% 78
النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي الصناعي العالمي	% 9	% 91
النسبة المئوية من إجمالي إنتاج الغذاء	% 20	% 80
عدد المزارعين و الفلاحين (مليون)	1500	35
متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	1085	13500
إجمالي الإنفاق العسكري السنوي (مليار دولار)	150	700
الإنفاق السنوي على التعليم (مليار دولار)	97,754	546,743
الإنفاق السنوي على الصحة (مليار دولار)	38,191	550,711
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الصحي السنوي	11	454
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم السنوي	28	490
نصيب الفرد من السعرات الحرارية في اليوم	2422	3395
نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب	% 51	% 97
متوسط عمر الفرد	59 سنة	73 سنة
معدل الوفيات بين الرضع (بالنسبة للألف)	90 وفاة	17 وفاة

الوفيات بسبب الجوع	20 مليون نسمة	-
عدد السكان لكل طبيب	2140 نسمة	380 نسمة
نسبة المتعلمين	% 60	% 99
نسبة المشاركة في الصادرات العالمية	% 12	% 88
نسبة الهيمنة على التجارة الدولية	%17	% 83
نسبة امتلاك الأرصدة و الأوراق النقدية	%20	% 80
نسبة امتلاك العملات الأجنبية	%10	% 90
احتياطيات الذهب	% 15	% 85
نسبة تحقيق الإنتاج و استهلاكه عالميا	% 10	% 90
نسبة الاستهلاك النفطي	% 15	% 85
مصادر الثروة الطبيعية	% 65	% 35

المصدر: مجلة دراسات اقتصادية- البصيرة – الجزائر 1999,ص:154

3- ***مشكلة التنمية في البلدان النامية:***

هناك تداخل و تأثير متبادل بين الأنظمة الموجودة الأخرى، كالأنظمة الإدارية و السياسية والاجتماعية و البيئية و التكنولوجية و بالتالي فإنه لا يعقل وجود نمو شامل في ظل أنظمة اقتصادية ضعيفة كما أن وجود المشاكل و المعوقات يؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية و لهذه المشاكل آثار سلبية على المسيرة التنموية، و يمكن عرض بعض كل المشكلات و المعوقات كما يلي[1]:

- عدم توفر الموارد المادية و البشرية، مما يدي إلى انخفاض دخول الأفراد.
- صغر حجم الأسواق المحلية و ضعف الهياكل الأساسية اللازمة للإنتاج.
- صغر حجم رأس المال و ضعفه سواء الإنتاجي أو الاجتماعي أو النقدي.
- ارتفاع نسبة البطالة بأنواعها المختلفة، و التي يترتب عليها ارتفاع نسبة التضخم.

[1] محمد الدويري: "عقبات في وجه التنمية"، مجلة التنمية 1980، ص 32.

- عدم وجود أجهزة تخطيط اقتصادية كفئة قادرة على ترجمة الأفكار الاقتصادية إلى واقع اقتصادي.
- انخفاض إنتاجية رأس المال، و الذي يعود إلى قلة الأموال المتوفرة مع سوء استخدامها، و ضعف مستويات التعليم و تأخر أساليب الإنتاج بالاعتماد على العمل اليدوي.
- التركيز على إنتاج سلعي واحد في معظم دول العالم الثالث، مثل التركيز على الإنتاج الزراعي أو بعبارة أخرى التخصص في إنتاج و تصدير منتج واحد وهو ما يجعل الوضع الاقتصادي في هذه البلدان عرضة للانتكاس في أي وقت بفعل التغيرات في الأسواق العالمية.

و يضاف إلى هذه العوامل التي ذكرناها العديد من العوامل الأخرى لا ينبغي تجاهلها، منها على سبيل المثال لا الحصر عامل قلة الصيانة و ضعف ما هو موجود منها، و كذلك فساد الأجهزة الإدارية و هو ما يمكن أن نعبر عنه بمصطلح الفشل في إدارة التنمية.

المطلب الثاني: الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي

عند الحديث عن التخلف و التنمية تثار قضية التفرقة بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع، و يميل البعض إلى المساواة بين التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي-أي استخدامهما كمرادفين- حيث أن كلاهما يعني إلى الأحسن، و يميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح النمو الاقتصادي بشأن الدول المتقدمة اقتصاديا، على حين يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم و الأصوب -و الذي نتفق معه- هو قيام اختلاف واضح بين المصطلحين، لهذا فإنه من المفيد أن نوضح تفصيلا لمفهوم كل من النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

1-مفهوم النمو الاقتصادي:

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، و بالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بل لا بد أن يترتب عنه زيادة في دخل الفرد الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني، و كثيرا ما يزيد إجمالي الناتج المحلي في بلد ما، إلا أن نمو السكان بمعدل أعلى يحول دون زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي، فعلى الرغم من زيادة الناتج المحلي في هذا البلد إلا أنه لم يحقق نموا اقتصاديا.

- و على ذلك فإن معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

- أن الزيادة التي تتحقق في الدخل لا بد و أن تكون على المدى الطويل و ليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

- أن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن تكون زيادة حقيقي، فقد يزيد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي النقدي من 100 مثلا في سنة ما إلى 120 في العام التالي أي بمعدل 20 % فهل يعني هذا أن دخل الفرد زاد بمقدار 20 % ؟

يتعين للإجابة على هذا السؤال التعرف على اتجاه متوسط الأسعار (أسعار الجملة أو نفقة المعيشة)، فإذا علمنا أن الزيادة في أسعار السلع و الخدمات (الزيادة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة) بلغت أكثر من 20 % لأدركنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل النقدي و إن كان قد حقق زيادة بمعدل 20 % إلا أن متوسط دخله الحقيقي لم يزد و ربما انخفض و على ذلك لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود، أي لا بد من استبعاد معدل التضخم، و على ذلك فإن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمي، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية"، 2000 جامعة الإسكندرية، ص 51.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

يلاحظ على أنه على العكس من النمو الاقتصادي تنطوي التنمية الاقتصادية على حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل و تغير في هيكل الإنتاج و تغير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، و لعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي و إنما تمتد لتشمل التغير النوعي و الهيكلي.

و يمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل و متواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي و تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة و تحسن في نوعية الحياة و تغير هيكلي في الإنتاج، و وفقا لهذا التعريف فإن التنمية تحتوي على عدد من العناصر أهمها:

- **الشمولية**: التنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط عل الجانب الاقتصادي و إنما أيضا الثقافي و السياسي و الاجتماعي و الأخلاقي، و من هذا المنطق فإن التنمية تتضمن التحديث Modernisation و الذي يشير إلى إضعاف دور العادات و التقاليد غير العلمية في اتخاذ القرارات و زيادة دور المعرفة العلمية و لكن من ناحية أخرى تتضمن التنمية أيضا الالتزام بالجانب الأخلاقي فهناك من المعرفة الحديثة ما هو مخرب و مدمر، و حتى يكون للمعرفة الحديثة دور تنموي يتعين أن تتم الاستعانة بها في إطار أخلاقي محدد فالعلم الحديث قدم الطاقة النووية و الهندسة الوراثية و لكل منهما جوانب إيجابية و جوانب لا أخلاقية، و لا شك أن التنمية تعني الاستفادة بهما في إطار الأخلاق المتعارف عليها داخل المجتمع، كما تتضمن التنمية مزيدا من الحرية السياسية و الديمقراطية و مزيدا من المشاركة و اللامركزية، و يتضمن هذا البعد مشاركة الضعفاء في صنع التنمية.
- حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي لفترة طويلة من الزمن، و هذا يوحي بأن التنمية عملية طويلة الأجل.
- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة (التخفيف من ظاهرة الفقر).

المطلب الثالث: مقومات نجاح التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة، و تتمثل هذه المتطلبات في تغييرات عديدة في المجالات السياسية و الاجتماعية و الثقافية في المجتمع، أما على المجال السياسي فأحد الشروط الأساسية هو تحقيق الاستقلال السياسي و الاقتصادي إذ أن ظاهرة الاستعمار يترتب عليها استغلال ثروات المجتمعات المختلفة إلى جانب إهمال قضايا التنمية في هذه المجتمعات، و ليس بالغريب أن تظهر على المسرح قصية التنمية بوصفها قضية سياسية من الدرجة الأولى بعد استقلال عديد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمة الثانية، و يحقق الاستقلال السياسي و الاقتصادي شرط هام و أساسي هو السيطرة الوطنية على الموارد المتاحة للمجتمع، و بالتالي تحقيق القدرة على توجيهها و استغلالها في الشكل الذي يراه المجتمع ملائما.

– كذلك تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرا في السلطة السياسية القائمة و يعني هذا نقل السلطة إلى تلك الفئات أو الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية، فحيث تسود السلطة تلك الفئات التي تتعارض التنمية الاقتصادية مع مصالحها القائمة لن يفتح طريق أمام قوى الإنماء لتؤتي آثارها، دون إزاحة هذه الهيئات و الطبقات السياسية عن السلطة.

فالتنمية الاقتصادية تتطلب خلق حمية قومية و تلاحم قومي من أجل إنجاح عملية الإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، و التنظيم السياسي هو الهيئة التي يوكل إليها خلق هذه الحمية و تحقيق هذا التلاحم كما أن التنظيم السياسي يلعب دورا فعالا في الرقابة على سير الأمور و اتخاذ القرارات و تأثيرها على عملية التخطيط للتنمية.

– كما تتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم، و تتمثل هذه التغييرات في ثورة ثقافية تغير هذا النظام من جذوره و تجعله قادرا على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية و التكنولوجية، بمعنى أن الثورة الثقافية تؤدي إلى ملائمة نظام التعليم مع احتياجات النمو الاقتصادي و الاجتماعي السريع و تستهدف هذه الثورة خلق الطاقة الإبداعية لدى الأفراد.

ذلك أن التنمية الاقتصادية لا تتطلب فقط نقل التكنولوجيا من كان إلى مكان، بل لكي تنجح عملية النقل التكنولوجي لا بد من خلق العقل الذي يبدعها و يديرها و يسيرها و يعتني بها.

– و تحتاج أيضا التنمية الاقتصادية إلى تغير جوهري في بعض التنظيمات و المؤسسات الاقتصادية السائدة أو خلق مؤسسات و تنظيمات جديدة، تتطلب التنمية الاقتصادية رفع معدل الاستثمار و هذا يقتضي خلق المؤسسات المالية و المصرفية القادرة على تعبئة المدخرات الكامنة في المجتمع و التي تمثل في نفس الوقت قنوات لتوجيه هذه الموارد الاستثمارية، و من ثم يجب العمل على خلق المؤسسات المالية و المصرفية مثل البنوك و شركات التأمين و بيوت الادخار و بنوك الريف القادرة على الوصول إلى المدخرين الصغار في الريف و تعبئة مدخراتهم لأغراض الاستثمار مثل صناديق التوفير و بنوك القرى[1].

المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية

رأينا مما سبق، أن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية إلى جانب أمور أخرى، و هذا يعتمد على أمور عدة أهمها زيادة الاستثمار، و هنا يتعين على القائمين بعملية التنمية اختيار الإستراتيجية الملائمة للتنمية الاقتصادية التي تساعد على تطوير الاقتصاد و تحقق الأهداف المطلوبة.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة

صاغ الأستاذ Nurkse نيركسه فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين–رودان Rosentein-Rodan **المطلب** في صيغة حديثة متكاملة أخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن، حيث ركز NURKSE على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسع حجم السوق و الذي لا يتحقق إلى بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق

[1] عمرو محي الدين، "التخلف و التنمية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، ص 219-225.

بينها التوازن مع التأكيد على ضرورة تحقيق قدرا من التوازن بين القاع الصناعي و القطاع الزراعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي، و لم يقصد بالنمو المتوازن لمجموعة من صناعات السلع الاستهلاكية أن تنمو هذه الصناعات بمعدل واحد، بل من المؤكد أنها تنمو بمعدلات مختلفة تتحد بمرونة الطلب الداخلي للمستهلكين على السلع المنتجة.

و إستراتيجية النمو المتوازن تستهدف التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجة السوق المحلية، و ليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى و ذلك لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة، كما أن واقع البلاد المتخلفة من حيث عدم فاعلية آليات السوق يلقي على الدولة القيام بدورها في مجال التخطيط و التنفيذ لهذا القدر الضخم من الاستثمارات.

و في صدد توفير الموارد التمويلية لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن، يدعو نيركسه NURKSE إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المحل الأول وذالك لعدم ثقته في الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية و التجارة الخارجية التي تتحول شروط التبادل فيها لغير صالح الدول النامية التي تصدر المواد الأولية، و يرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي، فهو يرى أن يجب تعبئة المدخرات العينية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع، و ذلك بتوجيه فائض العمالة و توظيفها في بناء مرافق الاستثمار الاجتماعي، و هذا سوف يرفع من إنتاجية القطاع الزراعي نتيجة تخفيف اكتظاظه بالعاملين، و هنا يرى فرض ضرائب زراعية، و تحويل شروط التبادل بين ما يبيعه الفلاح و ما يشتريه لغير صالحه، أي شراء منتجاته بأسعار أقل من أسعار المنتجات التي يشتريها[1].

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصيف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية و تطبيقية" الدار الجامعية الاسكندرية 2006، ص 17171.

المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية غير المتوازنة.

ارتبطت إستراتيجية التنمية غير المتوازنة بالاقتصادي HIRSHMAN هيرشمان، انطلق هيرشمان من،انتقاد SINGER سنجر لإستراتيجية النمو المتوازنة على أساس عدم واقعيتها، التي دعت إلى تبني البلاد المتخلفة إستراتيجية نمو غير متوازنة.
و تتركز إسهامات HIRSHMAN فيما يلي:

1- أيد HIRSHMAN ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء أولوية للتنمية الريفية بحجة التوفير في حجم الإنفاق الاستثماري و محبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى، لأن الاستثمار في الصناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمار في صناعة أخرى في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات.

2- دعا إلى إستراتيجية النمو غير المتوازنة لكونها واقعية، تتوافق و الموارد المتاحة و لفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار، الذي تفتقر إليه هذه البلاد و أنه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقى على الضغوط و عدم التناسب و اختلال التوازن.

3- يجب أن تتركز الدفعة القومية في قطاعات أو استراتيجيات محددة ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكملة، بدلا من تشتيتها على جبهات كثيرة تتفاوت في درجة أهميتها، فالتنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل، و كل حالة لا توازن تخلق قوى و حوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة و تخلق حالة لاتوازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل.

4- تتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات، و يوضح HIRSHMAN، معالجة هذه المشكلة على مستويين.

المستوى الأول في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي و الاستثمار الإنتاجي المباشر و المستوى الثاني في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات قطاع الإنتاج المباشر[1].

المطلب الثالث: تقييم عام لنظرية النمو المتوازن و غير المتوازن

انتقد الكثير من الاقتصاديين التركيز الشديد على دور رأس المال بوجه عام و رأس المال المادي بوجه خاص و دفع عجلة التنمية.

و نشير فيما يلي إلى آراء بعض الاقتصاديين في هذا الصدد.

1- يشير هالبرونز إلى أنه يترتب على التركيز الشديد لأهمية التكوين الرأسمالي، إهمال عوامل التغيير الاجتماعي و السياسة البالغة الأهمية في العملية.

2- يضيف كيرنكروس إلى أن الدراسات الإحصائية قدرت أن مساهمة التركيم الرأسمالي لا تزيد عن 25 % من معدلات النمو التي تحققت، و أما الثلاثة أرباع الباقية فترد إلى عوامل أخرى، منها الكفاءات التنظيمية و الإدارية و الإفادة من الابتكارات و الأساليب الإنتاجية التي لا تتطلب إلا القليل من الاستثمارات.

3- تشير الدراسة التي قام بها دينسون عن مصادر النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في الفترة (1919-1957) إلى أن 15% فقط من الزيادة التي تحققت في الدخل القومي ترجع إلى الزيادة في حجم رأس المال المادي، على حين نجد أن تحسن نوعية العمل و عدد ساعات العمل و التقدم الفني و التنظيمي مسؤولة عن بقية الزيادة.

4- تشير الدراسة التي قام بها رداوي Redawy عن نمو الصناعة البريطانية خلال الفترة (1948-1954) أنه يعزى إلى عنصر رأس المال و العمل نصف الزيادة في معدلات النمو، أما النصف الآخر فمرده نوعية المهارات و الخبرات.

5- يؤكد الأستاذ SHULTZ شولتز على أهمية الاستثمارات في رأس المال البشري و عن شدة حاجة الدول النامية لمثل هذه الاستثمارات للإسهام في تكوين الكوادر الفنية و الإدارية و التنظيمية، و نضيف أن نجاح مشروع مرشال في إعادة إعمار أوروبا

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق، ص 174.

بعد الحرب العالمية الثانية حقق أكثر مما كان متوقعا منه، و ذلك بسبب تقدم العنصر البشري في هذه الدول[1].

6- يهاجم عديد من الاقتصاديين حاليا تجارب التنمية في الدول النامية التي ركزت على التركيم الرأسمالي، و في نفس الوقت لم تولي الجوانب الاجتماعية -كتخفيض حجم البطالة و العمل على تحقيق العدالة في توزيع ثمار التنمية و غيرها- للأهمية المطلوبة و يرى هؤلاء الاقتصاديون أنه لا يصح الحكم على أن بلد ما حقق تنمية حقيقة إلا إذا كان قد سار شوطا في مكافحة ظاهرة الفقر بين أغلبية سكانه، و في تحقيق عدالة في توزيع دخله القومي و القضاء على البطالة بأشكالها، و لا يمكن القول بأنه حقق تنمية حتى و لو تضاعف نصيب الفرد من دخله القومي، و يأسف هؤلاء المنتقدون لفشل تجارب التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم الثالث حيث لم يتحقق أي تقدم في مكافحة هذه العلل الثلاثة -الفقر و البطالة، و عدالة توزيع الدخل القومي- الأمر الذي يشير إلى شيء خاطئ في إستراتيجية التنمية التي سارت عليها هذه البلاد.

و من هنا ارتفعت صيحات هؤلاء الاقتصاديين بإعادة النظر في إستراتيجية التنمية التي ركزت على الجانب الاقتصادي، و التي تقيس الجهود الإنمائية بارتفاع الدخل القومي و نصيب الفرد منه، و طالبوا بإستراتيجية جديدة للتنمية تتجه مباشرة إلى مكافحة ظاهرة الفقر المطلق و تحقيق تخفيض متواصل في عدد العاطلين عن العمل، مع التقليص المستمر في الفجوة الدخلية بين الفئات الاجتماعية المختلفة و تبني ما يطلق عليه إستراتيجية "تلبية الحاجات الأساسية" و التي من أهم أهدافها، ضرورة توفير القدر المعقول من مأكل و مشرب و ملبس و تعليم أساسي و عناية صحية[2].

[1] د. محمد عبد العزيز عجمية. مرجع سابق، ص 176.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 176-177.

المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية

التمويل كظاهرة اقتصادية يعتبر أحد المشاكل الرئيسية التي تعانيها الاقتصاديات النامية في علاقاتها، التبعية للاقتصادات المتقدمة باعتباره أحد الظواهر اللصيقة بها.

فالمقصود بالتمويل مجموعة الأسس و الحقائق التي تتعامل في تدبير الأموال و كيفية استخدامها، سواء كانت هذه الأموال تخص الأفراد أو المنشآت أو الأجهزة الحكومية، بمعنى أنه الطريقة التي يحصل عليها الأفراد و الشركات أو الدول على الموارد سواء كانت نقدية أو عينية، ففي العصر الحديث، لم يقتصر التمويل على الحصول على المبالغ المالية فحسب، بل تعداها إلى جلب المعدات و الخبرات من أجل تسديد و استثمار المبالغ المالية بصورة أفضل من أجل مردودية أعلى و استفادة أكثر.

المطلب الأول: التمويل الداخلي

يقصد بالتمويل الداخلي، المورد النقدية و العينية التي يمكن توفيرها من المصادر الداخلية المختلفة لتمويل التنمية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات تلك التنمية.

و بالتالي فالتمويل الداخلي، ما هو إلا عبارة عن حجم الموارد التمويلية الداخلي التي توجه إلى الطاقات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد القومي، و يمكن القول أن التمويل الداخلي هو أحد مقومات التنمية الاقتصادية، باعتباره الدعامة الأساسية التي بدونها لا تستطيع الدولة أن تنفذ خططها الاقتصادية بحرية، فهو يتميز بمجموعة من الخصائص، نذكر منها على سبيل المثال: أنه يسمح للقائمين على اتخاذ القرار العمل بعيدا عن تأثيرات أي جهة خارجية، بالإضافة إلى تفادي المشاكل التي تصاحب الإفراط في الاعتماد على المصادر الخارجية، و يبقى نجاح الخطط التنموية يتوقف بالدرجة الأولى على مدى قدرة الجهات الفاعلة في تعبئة قدر أكبر من الموارد التمويلية الداخلية.

فالكثير من الاقتصاديين يرى أن قوة الدولة في تنفيذ و إنجاح خططها التنموية، تتناسب طردا مع مدى قدرة جهازها المصرفي على توفير التمويل اللازم للمشروعات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، فكلما كانت الدولة باستطاعتها أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي، كلما كانت لها القدرة على إنجاح الخطط التي تضعها من أجل خلق التنمية.

المطلب الثاني: التمويل الخارجي

يقصد بالتمويل الخارجي اللجوء إلى المصادر التمويلية الخارجية من أجل الحصول على الموارد النقدية و العينية، في حال ما إذا كانت المصادر الذاتية لا تكفي لتغطية و تنفيذ الخطط التنموية، و هو أسلوب كثيرا ما تلجأ إليه البلدان النامية لتنفيذ و تدعيم خططها الاستثمارية غير أن الدول النامية في أغلب الأحيان تتوجه إلى طلب ما هو أجنبي دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير التي تجعل هذه الموارد ذات منفعة.

و يجمع الكثير من الاقتصاديين على أن الموارد الأجنبية يجب أن لا تتم الإستيعانة بها إلا في حالة الحاجة إلى تغطية الجانب التنموي الذي يحتاج إلى النقد الأجنبي، و ذلك في حالة ما إذا كانت صادرات البلد لا تكفي لتغطية وارداته، و بالتالي فمصادر التمويل الخارجية لها أهمية كبيرة في العملية التنموية في البلدان النامية، و خاصة إذا استطاعت هذه البلدان أن تدرس و تقارن بين الأرباح و التكاليف التي ستنجم عن جلب هذه الموارد الأجنبية، و لن يتم ذلك إلا إذا عرفت هذه الدول الكيفية التي تستطيع أن تجلب بها هذه الموارد، دون الإفراط في تقديم التنازلات و استغلالها استغلالا جيدا.

غير أن المتتبع لأوضاع الاقتصاد العالمي، و خاصة الدول النامية، يرى أنها لم تنجح في التعامل مع هذه الموارد مما أوقعها في الكثير من المآزق الاقتصادية، و التي من بينها على سبيل المثال: مشكلة المديونية التي تعتبر المعضلة الأساسية للتنمية في هذه الدول، بحكم أنها البوابة الرئيسية لاستنزاف مواردها الداخلية، بالإضافة إلى أنها أساسية للتدخل في شؤونها الداخلية، و بالتالي إعاقة خططها التنموية[1].

[1] عبد الله أب سيداني. تمويل التنمية في البلدان النامية تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية. جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان. 2003-2004. ص 09.

خاتمة الفصل الثاني

يمكن أن نخلص من هذا الفصل إلى ما يلي:

أن التنمية هدف تسعى لتحقيقه كافة الأمم و الشعوب إلا أنه لا يوجد تعريف جامع و موحد لهذا المفهوم الذي يتغير بفعل عدة عوامل تعتبر جامعة تتلخص في كون التنمية الاقتصادية تتطلب بشكل عام إيجاد السبل الكفيلة برفع إنتاجية القطاعات الاقتصادية كافة مع التركيز على القطاعات الإنتاجية منها و ذلك من خلال إعادة النظر في السياسات و الأساليب الإنتاجية و الإدارية و التقنية المتبعة فيها و تصحيحها بما يتلاءم مع هذا الهدف، كما لاحظنا أيضا –من خلال استعراض استراتيجيات التنمية السابقة– أنه من الصعب جدا القبول بأي منها على أنها النظرية القابلة للتطبيق في البلاد النامية فلا شك أنها جميعا قد أسهمت في إلقاء الضوء على مشكلات التنمية الاقتصادية في هذه المناطق من العالم و لكن من الناحية العلمية لا يمكن التقيد بمعطيات أي من هذه النظريات بشكل مطلق ذلك أن كل من هذه النظريات السابقة وجهت إليها انتقادات جعلتها بعيدة عن ظروف البلاد بل يذهب البعض إلى أبعد من ذلك حيث يجد أن جل هذه النظريات لا تخدم اقتصاديات الدول النامية بقدر ما تخدم اقتصاديات الدول المتقدمة و السبب هو أن هذه الاستراتيجيات مستوحاة أصلا من واقع الدول المتقدمة.

فنظرية النمو المتوازن لا تصلح لجميع الدول النامية بسبب التناقض الذي تحمله في طياتها بين طابعها الرأسمالي و واقعها الاشتراكي، و لهذا يصبح تطبيق هذه النظرية في الدول النامية صعب المنال.

في حين نجد أن إستراتيجية النمو غير المتوازن تبدوا فيها تناقضات من طرح المسألة و تحديد المفاهيم وصولا إلى تطبيقها و بالتالي ينادون بتطبيق إستراتيجية إشباع الحاجات الأساسية بدلا من هذه الإستراتيجيات إلا أن هذه الأخيرة هناك من الكتاب من ينظر لها على أنها ليست إستراتيجية للتنمية بقدر ما هي توجه لإعالة المجتمع.

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: نشأة و بنيان الجهاز المصرفي الموريتاني

الفصل الرابع: الائتمان المصرفي في موريتانيا و دوره في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الثالث

يلعب الجهاز المصرفي دورا هاما في اقتصاديات الدول، و بصفة خاصة الدول النامية نظرا لارتباطه بقضية التنمية التي تعد قضية مصيرية لتلك الدول للخروج من مشكلة الفقر و التخلف و من هنا سعت موريتانيا إلى تحرير نظامها المصرفي من أجل مواكبة قضايا التنمية فيها. و التي كانت منذ الاستقلال و حتى بداية السبعينات خاضعة لتبعية نقدية.

فبعد رحيل المستعمر الفرنسي ترك الدولة الموريتانية مكبلة بتنظيم و سياسة محكمة الوثاق في توجيه الاقتصاد الموريتاني بشكل يضمن تبعيته للاقتصاد الفرنسي، و قد تعززت هذه التبعية بانضمام موريتانيا للاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، و في نهاية 1972 بدأت الحكومة بالتفكير في الخروج من هذه التبعية و تجسد ذلك في تكوين بنك مركزي و خلق عملة وطنية بدل الفرنك الغرب إفريقي.

و سنتعرض في هذا الفصل لنشأة الجهاز المصرفي الموريتاني في مبحث أول، أما المبحث الثاني فسنتكلم فيه عن بنيان و هيكل هذا الجهاز و في المبحث الثالث و الأخير فسنتطرق فيه لمختلف الإصلاحات المصرفية التي قامت بها موريتانيا من أجل تحسين و تطوير نشاطها المصرفي.

المبحث الأول: نشأة الجهاز المصرفي الموريتاني

يرتبط دور الجهاز المصرفي في التنمية الاقتصادية في وسط معين بطبيعة هذا الجهاز و الظروف التي نشأ فيها و مدى إمكانياته و الدوافع التي تحدد معالم سياساته.

و إذا نظرنا إلى الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في موريتانيا نلاحظ مجموعة من العوامل التي لا تساعد على تطور المصارف و ازدهارها، و لا تؤدي إلى توسع اقتصادي و رقي اجتماعي، فلقد سيطر المستعمر الفرنسي على موريتانيا في نهاية القرن 19م و من الطبيعي أن لا يلتهب هذا الأجنبي حماسة للعمل على تنمية اقتصاد البلاد و رفع مستواه، لأن ذلك قد يؤدي إلى الإسراع في طرده و العودة من حيث أتى، و بعد رحيله ترك الدولة مكبلة بتنظيم و سياسة محكمة الوثاق في توجيه الاقتصاد الموريتاني بشكل يضمن تبعيته للاقتصاد الفرنسي، هذا بالإضافة إلى مجموعة من العوامل الداخلية نذكر منها على سبيل المثال:

- عدم إقبال الناس على التعامل بالنقد و الاكتفاء باقتصاد المقايضة فترة طويلة[1].
- عدم انتشار عادة التعامل مع البنوك، نظرا للتأخر الفكري و الاقتصادي للأفراد و نظرا لتحريم الشريعة الإسلامية للربا.
- تدني مستويات الدخول التي قد لا تصل مستوى الكفاف.
- الميل إلى الاكتناز لدى أصحاب الدخول المرتفعة.

و هذا ما يعزى إليه تأخر ظهور النظام المصرفي في موريتانيا و حتى و بعد إنشاء هذا النظام فإنه مر بتطورات و تغييرات في هيكله و نظامه خلال فترة قصيرة و هو ما سنقوم بتفصيله في هذا المبحث.

المطلب الأول: مرحلة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا 1939-1973

بعد تزايد حصول المستعمرات الفرنسية على استقلالها، بادرت الحكومة الفرنسية بطرح مجموعة من الاتفاقيات و التنظيمات لتحدد من خلالها العلاقة الجديدة بينهما، بين مستعمرات الأمس، و من بين هذه التنظيمات الاتحاد النقدي

[1] ولد سيدنا محمد لمين: "دور الجهاز البنكي في تمويل التنمية" رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات، القاهرة، 1998، ص 39.

لدول إفريقيا الغربية، الذي جاء بعد مشاورات بين الدول السبعة أعضاء (البنك المركزي لغرب إفريقيا) و فرنسا، و من أهم الاجتماعات التي مهدت لظهور هذا الاتحاد، مؤتمر باريس الذي عقد بتاريخ 1961/05/17، بعد سنة من حصول موريتانيا على استقلالها، و صدرت عن هذا المؤتمر جملة من التوصيات كان أهمها:

- أن تكون العملة المتداولة في هذه الدولة مدارة إدارة كاملة من طرف مؤسسة تربطها علاقة وثيقة بالخزينة الفرنسية في إطار حساب يفتح لدى الخزينة الفرنسية لهذا الاتحاد تحت اسم حساب العمليات.

- أن يكون تسيير القروض طبقا لاعتبار ظروف دول الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا و دخل هذا الاتحاد حيز الوجود في 1962/06/12، و هو يعكس نمط التعاون الاقتصادي و المالي بين فرنسا و هذه الدول، الذي يسمح للأولى و بشكل غير مباشر بإدارة اقتصاد الثانية، و ذلك على الرغم من أن هذه الاتفاقيات تنص على حرية التبادل بين هذه الدول و فرنسا، و هو ما يخول فرنسا المزيد من استنزاف موارد هذه الدول الفقيرة و التي في أمس الحاجة إليها و هي تتحمل أعباء عمليات التنمية فيها و المنطلقة من الصفر.

ℵ الفقرة الأولى: الإطار المؤسسي للاتحاد

في عام 1959 تم تغيير اسم مؤسسة الإصدار لإفريقيا الغربية الفرنسية و توغو ليصبح البنك المركزي لإفريقيا الغربية، و لم ينشأ الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، إلا في عام 1962 بموجب معاهدة أبرمت بين مجموعة من الدول الإفريقية و فرنسا و قد نصت هذه الاتفاقية على إصدار عملة مشتركة و إنشاء بنك مركزي مشترك باشر مهامه طبقا لاتفاقية 1962 و بموجب هذه الاتفاقية أصبحت سبعة دول و هي:

بنين، ساحل العاج، التوغو، بوركينافاسو، موريتانيا، السنغال بالإضافة إلى مالي التي أعلنت لاحقا عن إصدار عملة خاصة بها في يوليو 1962، تدور في فلك منطقة الفرنك الفرنسي، و التي يتم فيها تداول عملة واحدة هي الفرنك الإفريقي

(C ,F,A) و ترتبط هذه العملة بسعر صرف ثابت مع الفرنك الفرنسي، بحيث يعادل فرنك فرنسي واحد خمسين فرنك إفريقي (1FF=50C,F,A) [1].

و لم يجري أي تغيير على نظام الاتحاد إلا في 1974، حيث أضيفت تعديلات جديدة، و ظلت عضوية المصرف في تلك الفترة تتناقص تدريجيا حتى وصلت إلى ستة أعضاء هم: بنين، ساحل العاج، النيجر، السنغال، توغو، فولتا العليا.

و لقد أبرم البنك المركزي لإفريقيا الغربية اتفاقا مع فرنسا، و احتفظ باحتياطاته، في حساب عمليات مودع لدى الخزينة الفرنسية، و تولت فرنسا ضمان التحويل الغير مقيد للفرنك الغرب إفريقي، إلى الفرنك الفرنسي، كما احتفظ المصرف بحسابات منفصلة لكل عضو لديه، و تولى إدارة حسابات العمليات الفردية بالأصول الأجنبية لكل بلد عضو، و كان المقرر الرئيسي للمصرف بباريس و له فروع و وكالات في بقية البلدان الأعضاء.

يتربع على قمة التنظيم الإداري مجلس الوزراء، لكن الإدارة الشاملة للمصرف أوكلت إلى مجلس المديرين الذي يتكون من اثنين من المديرين عن كل بلد عضو بالإضافة إلى ممثل عن فرنسا يتساوى من حيث القوة القانونية مع بقية أعضاء المجلس من البلدان الأخرى، أما الإدارة اليومية للمصرف فكان يمارسها مدير عام، فرنسي الجنسية يعينه المجلس، و تدار الفروع المحلية من طرف مديرين وطنيين، كما تتولى لجنة النقد المحلية تنفيذ القرارات الائتمانية و النقدية التي يتخذها المجلس المركزي للمديرين، و تتكون هذه اللجنة من خمسة أعضاء، تعينهم الحكومة الوطنية، و تشمل هذه اللجنة المديرين الوطنيين، و ثلاثة أعضاء معينين من طرف الحكومة، و تتولى تحديد سقوف إعادة الخصم للمصارف و المشاريع، التي يمكن أن تراجع بناءا على طلب اللجان النقدية الوطنية من قبل مجلس الإدارة.

[1] النظام الأساسي للبنك المركزي لإفريقيا الغربية بتاريخ 12 مايو 1962.

و تمت إعادة تشكيل الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا و أضفى الطابع المؤسسي على هذه التغييرات بواسطة عدد من الوثائق القانونية التي شملت:

1- معاهدة بين بلدان الاتحاد بخصوص البنك المركزي لغرب إفريقيا.

2- اتفاقيات مع فرنسا تحكم التعاون الاقتصادي و حيازة أنصبة في حساب العمليات، و ترسي المبادئ الرامية إلى تنويع الأصول الأجنبية التي يمتلكها المصرف، كما تهيئ الطريق أمام ضمانة سعر الصرف، و بموجب هذه الاتفاقية ضمنت فرنسا تغطية ودائع البنك الإفريقي في حساب العمليات لدى الخزينة الفرنسية.

و جاءت التعديلات الجديدة بإعادة توزيع السلطات الإدارية بين المستويات و الهيئات المختلفة فأصبحت أعلى الهيئات ممثلة في مؤتمر رؤساء الدول في مجلس الوزراء، و استلزمت التشريعات اتخاذ القرارات بالإجماع، و من ناحية أخرى أصبحت العمليات البنكية المركزية، تدار من طرف المحافظ و مدير البنك المركزي.

يلتئم مجلس رؤساء الدول مرة على الأقل في كل سنة، و هو يتولى البث في المسائل المتعلقة بالعضوية في الاتحاد، و كل المسائل التي بقيت دون حل في اجتماع مجلس الوزراء، أما مجلس الوزراء فيشمل وزيرين من ضمنهم وزير المالية عن كل بلد عضو، و هو الذي يتولى صياغة السياسة النقدية العامة و الإشراف على التنسيق المصرفي على مستوى الاتحاد.

أما المحافظ الذي كان يجب أن يكون حاملا للجنسية الفرنسية فأصبح بعد التعديلات التي أحدثت في 1974 و 1975، يجب أن ينتمي لأحد البلدان الأعضاء في الاتحاد، و هو يعني لمدة ستة سنوات، كما أنه هو رئيس مجلس المديرين المكون من 14 عضو، اثنان عن كل بلد عضو، و عضوان عن فرنسا، و تم نقل مقر المصرف الرئيسي من باريس إلى داكار، و استهدفت التغييرات التي جاءت بعد 1974، و المتعلقة بالعمليات المصرفية، محاولة توفير قدر كبير من اللامركزية في إدارة السياسة النقدية.

الفقرة الثانية: الإطار الاقتصادي

إن البلدان التي كانت تشكل الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا تتميز بكونها دول متخلفة تسودها الزراعة فقد وصل نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 40%، و ساهم هذا القطاع في خلق فرص عمل محلية، كما ساهم نوعا ما في زيادة الصادرات لبعض بلدان الاتحاد، أما نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي، في هذه البلدان فلقد بلغت حوالي 15% في حين كانت نسبة الاستثمار إلى هذا الناتج تتراوح بين 16 إلى 17%[1].

و نتيجة لانتماء الأعضاء إلى منطقة الفرنك الفرنسي، فقد تميزت نظمها بالليبرالية في تجارتها و مدفوعاتها، حيث كانت نسبة تجارتها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 40% في فترة الاتحاد، ثم إن فرسا استحوذت على أكثر من ثلث هذه التجارة في حين أن التجارة البينية لدول الاتحاد لم تصل إلى 5%

و يرى بعض المحللين أن هذا النقص في وجود تبادل تجاري ذو أهمية بين بلدان الاتحاد، يعود إلى التشابه في الهياكل الإنتاجية المحلية للدول الأعضاء، حيث كانت هذه الدول تنتج سلعا و خدمات تنافسية لا تكميلية، يجري تصنيعها و استهلاكها خارج الاتحاد و بالذات في فرنسا. فعلى سبيل المثال كانت داومي (بنين حاليا). و ساحل العاج و توغوتصدر منتجات النخيل كما تصدر التوغو كميات كبيرة من الكاكاو، أما النيجر و السينغال فكانتا تنتجان جوز الهند المطحون، في حين تخصصت موريتانيا في تصدير الحديد و إنتاج الصمغ، و ظلت فرنسا تمثل الملاذ الأول و الأخير لصادرات هذه الدول و منها تتوجه إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية و كانت هذه الصادرات تباع بأسعار تفضيلية تزيد على أسعار السوق العالمية[2].

و في سنة 1963 قدرت الميزة التي جنتها بلدان الاتحاد من الترتيبات التفضيلية ب 10,2 مليون من الفرنكات الغرب إفريقية و هو ما يعادل 10% من صادراتها.

---

[1] Samuel Mama-sinkay, pays candidats au processus de développement : paris, 1975. P 146.

[2] ولد احمد أمان أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 22.

كما أن التبادل المالي بين دول الاتحاد كان ضئيلا نتيجة لعدم توفر تدفقات مالية يمكن أن نعزز هذا التبادل، و لم يكن الادخار المحلي بالنسبة لكل بلد ذا أهمية تذكر، بسبب تدني الدخول و ضعف مستوى المعيشة المحلي، فبرزت الحاجة الماسة إلى توفير التمويل اللازم لعملية التنمية.

و هذه الوضعية تعكس بجلاء حقيقة الهيكل المالي للاتحاد، خاصة أن المؤسسات المالية و المصرفية في بلدان الاتحاد تتخذ مكانتها الرئيسية من فرنسا، و تدار عن طريق تلك المكاتب الأصلية، و يضاف إلى ذلك أن حركة الأموال في الاتحاد تتم في غالب الأحيان عبر فرنسا، بل أكثر من ذلك تتم المبادلات بين فرعي المصرف الواحد في بلدين مختلفين من الاتحاد عبر المركز الأم في فرنسا[1].

و لذلك فإنه إبان إنشاء الاتحاد، كانت البلدان الأعضاء في مرحلة متخلفة من استعمال النقود، و على نفس المستوى من التطور المالي و الاقتصادي، و عليه فإن المهمة الأساسية التي تواجه السلطات النقدية، هي تدعيم المدخرات المالية الخاصة بموارد من البنك المركزي للاتحاد، لتلبية متطلبات الاقتصاد من أجل تسهيل التبادل التجاري و احتياجات التنمية.

ثالثا الفقرة الثالثة: البنوك التي عرفتها موريتانيا في فترة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا

1- *البنك المركزي لإفريقيا الغربية (B,C,A,O)*:

لقد تم الاتفاق على تأسيس هذا البنك سنة 1959، و لكنه لم يمارس نشاطه بشكل فعلي إلا بعد قيام الاتحاد النقدي لدول إفريقيا الغربية، حيث كان إنشاء البنك المركزي لهذا الاتحاد أول خطوات تنفيذ اتفاقية الاتحاد و يمثل هذا البنك بفرع في كل دولة عضو في الاتحاد بينما يقع مقره الرئيسي في باريس في فرنسا.

و قد نصت المادة 63 من النظام الأساسي لهذا البنك، على أن يقوم بمراقبة الأوضاع النقدية و المصرفية عن طريق مراقبين يعينهم مجلس إدارة البنك المركزي، كما أنه مسئول عن العلاقات النقدية مع الخارج، ثم الرقابة على

[1] Giordano Dell Amor, Systéme des pays d'Afrique, Paris, 1982, P 190.

القروض الممنوحة لصالح الحكومات في الدول الأعضاء و بالرغم من تبعية المصرف لفرنسا بشكل مباشر من حيث الإدارة أو المقر أو رأس المال، يقوم بوضع و مراقبة الجهاز المصرفي للدول الأعضاء و سياسته الائتمانية التي يجب أن توضع اعتمادا على واقع هذه الدول و حاجتها الماسة للتمويل[1].

2- *البنك الموريتاني للتنمية و التجارة: (BMDC)*: لقد تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 61/030 الصادر بتاريخ 1961/01/26، برأس مال قدره (150 مليون) فرنك غرب إفريقي موزعة على النحو التالي:

- 58% تمتلكها الدولة الموريتانية.
- 34% يملكها الصندوق المركزي للتعاون الاقتصادي.
- 8% يملكها البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية.

و رغم إنشاء هذا البنك لخدمة التنمية الاقتصادية و تقديم القروض للصناعة و الزراعة، إلا أنه ركز على التجارة الخارجية متجاهلا بذلك تنمية القطاع الذي تعتمد عليه 80% من السكان الموريتانيين في حياتهم.

3- *البنك الدولي لإفريقيا الغربية (BIAO)* : يعتبر فرع البنك الدولي لإفريقيا الغربية أول مؤسسة مصرفية تفتح أبوابها في موريتانيا و ذلك سنة 1957، و قبل استقلال البلاد بثلاثة سنوات، و بلغ رأسماله عند الافتتاح (150 مليون) فرنك غرب إفريقي، تعود ملكيته للبنك الدولي لإفريقيا الغربية الموجود بفرنسا، و بعد إنشاء هذا البنك و حصول موريتانيا على الاستقلال ثم تعديل رأسماله و تغيير المساهمين فيه إلى:

- 78% البنك الدولي لإفريقيا الغربية.
- 20% البنك المركزي لدول إفريقيا الغربية.
- 5% للدولة الموريتانية.

و لم يكن هذا المصرف إلا نموذجا حقيقيا للبنوك الأجنبية النشطة في بلدان العالم الثالث آنذاك، و التي كان دورها نهب ثروات تلك البلدان و تحويلها إلى

[1] Traite de l'union monétaire ouest Africaine, reglementation de la monnaie et du crédit 12 moi, 1962, P 13.

الخارج، حيث قدرت الأموال المحولة عن طريق هذا البنك سنة 1966 بحوالي (1.4 مليار) فرنك غرب إفريقي و ذلك لصالح الممثلية الرئيسية لهذا البنك الفرنسي.

4- *الشركة الموريتانية للبنك (SMB):* أنشئت هذه المؤسسة المصرفية سنة 1967 برأس مال قدره (50 مليون) فرنك غرب إفريقي موزعة على المساهمين التاليين:

- 55% الشركة العامة لباريس.
- 35% مجموعة البنوك الأوروبية.
- 10% الدولة الموريتانية.

و تتصف هذه الشركة بتقديم القروض قصيرة الأجل، و التي توجه نحو المجالات الاستهلاكية، و تسهيل عمليات الاستيراد خاصة من فرنسا، و نتيجة لسيطرة الأجانب على ملكيتها كانت نتائج نشاطها موجهة أساسا إلى الخارج.

كانت تلك هي أهم المؤسسات المصرفية التي شهدتها موريتانيا في فترة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا و الذي يمكن حصر النتائج التي حققها في النقاط التالية:

- وحدة العملة النقدية المتداولة في الدول الأعضاء و التي تستمد قوتها من ضمان الخزينة الفرنسية لها.
- ثبات سعر الصرف لفرنك الغرب الإفريقي مقابل الفرنك الفرنسي و حرية تحويله من دون أية شروط أو إجراءات معقدة.
- قيام البنك المركزي لغرب إفريقيا بدور مؤسسة إصدار العملة المحلية، و فتح فروع له في كافة الدول الأعضاء، هذا مع ارتباطه بالخزينة الفرنسية عن طريق حساب العمليات الذي يلعب دورا كبيرا في إدارة الاحتياطات النقدية و الأرصدة من الذهب و العملات الصعبة للدول الأعضاء.

و مهما كانت الأهداف المقترحة لهذا الاتحاد، و ما يمكن أن يقدمه من خدمات لهذه الدول، إلا أن النتائج تعكس عدم فاعلية هذا التنظيم و قصوره عن تحقيق مستويات التنمية المتوقعة منه، فمهمة المصارف في فترته كانت في المقام الأول هي ضمان تحويل الأرباح و الفوائد و الأقساط إلى خارج البلاد، فلم تلعب

هذه البنوك دور الوسيط لتجميع المدخرات بل كانت احتكارا دخيلا على البلاد يمول و يسهل عملية الاستثمار الذي يتماشى مع مصالح الدولة الموريتانية للاختلاف في حاجيات التمويل بينها و بين فرنسا، و يمكننا ذكر بعض الجوانب السياسية للمصارف الموريتانية في فترة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا في النقاط التالية:

- لم تهتم هذه البنوك بالوعي المصرفي لدى المواطنين، و ذلك بتشجيعهم و دفعهم للتعاون مع المصارف و إغرائهم بمنحهم القروض لتمويل أنشطتهم الاقتصادية، أو حتى تمويل المشاريع التنموية العامة ذات الحجم الكبير، بل اكتفت بتمويل عمليات الاستيراد.

- عمدت هذه البنوك على حرمان صغار الملاك و الفلاحين من التمويل المصرفي و عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي –القطاع الرئيسي في البلاد– و ذلك حرصا منها على بقاء الاقتصاد معتمدا على قطاع أولي استخراجي (الحديد)، و هو ما يعرف باقتصاد المستعمرات ذي المحصول الواحد[1].

قد اتسمت السياسة الائتمانية لهذه البنوك بالعشوائية و عدم مراعاة الواقع الاقتصادي لتلك الدول من حيث أولوية القطاعات في تقديم القروض بسخاء للعملاء الأجانب، و الذين لا يستثمرونها في الخارج و لا في الداخل، بل يتم تحويلها إلى الأسواق المالية لبلدهم من أجل الحصول على فوائد أكبر حيث كانت معدلات الخصم و الفوائد المحلية تشجع على عمليات التهريب نتيجة انخفاضها مقارنة بمعدلات الفائدة في فرنسا و ذلك ما يوضحه الجدول التالي:

[1] ولد سيدنا محمد لمين، مرجع سابق، ص 44.

الجدول رقم 05 : تطور معدلات إعادة الخصم و الفائدة الدائنة و المدينة في كل من فرنسا و الاتحاد

السنة		1972	1973
معدل الخصم	البنك المركزي الفرنسي	5,75	7,5
	البنك المركزي لاتحاد غرب إفريقيا	3,50	5,5
معدل الفائدة الدائنة	فرنسا	4,00	4,75
	الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا	3,25	4,75
معدل الفائدة المدينة	فرنسا	9,00	9,8
	الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا	6,00	8,5

المصدر Tian Samba, le développement économique et le souveriainte monétaire étude sur l'économie mauritanienne, thèse doctorat université de lyon France 1978, P 85.

من الجدول السابق نلاحظ التفاوت بين معدلات الفائدة سواء الدائنة أو المدينة أو معدلات الخصم في كل من فرنسا و الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا، و مهما يكن من الإدعاء بتقدم الاقتصاد الفرنسي و إمكانية رفع معدلات الفائدة للحد من معدلات التضخم و خفض معدلاتها في الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي من أجل تشجيع الاستثمار و دفع عملية التنمية، إلا أن اندماج اقتصاد هذه الدول في الاقتصاد الفرنسي و حرية التبادل بين البلدين و حرية الصرف و حركة الأموال، يسمح بتدفق الأموال من الدول ذات معدلات الفائدة المنخفضة (دول الاتحاد) إلى دول المعدلات الفائدة المرتفعة (فرنسا) دون أن يتم استثمارها في الدول ذات تكلفة الاستثمار المنخفضة.

و يدير البنك المركزي لغرب إفريقيا طاقم فرنسي، بالإضافة إلى عدم تساوي أصوات الأعضاء في التمثيل الإداري في إدارة البنك حيث يعادل كل عضو فرنسي عضوين من الدول الأعضاء مما نجم عنه إصدار سياسات ائتمانية و نقدية

تابعة من أهداف الفرنسيين و ليس الخبراء الوطنيين، مما جعلها في كثير من الأحيان لا تتماشى مع الخطط التنموية في البلاد.

المطلب الثاني: مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني

لقد رأت موريتاني أنه من أجل اكتمال الاستقلال الثقافي و السياسي يجب أن يتحقق الاستقلال الاقتصادي و المالي، حيث شهدت سنة 1973 أحداثا فاصلة في النظام الاقتصادي الموريتاني، و ذلك من خلال إعادة النظرة شبه الشاملة في الاتفاقيات المبرمة بين موريتانيا و الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، و كذلك تأميم شركة استخراج الحديد (ميفرما) آنذاك و التي أصبحت فيما بعد (أسنيم SNIM) كما تم إعلان إنشاء الأوقية الموريتانية و إنشاء البنك المركزي و هو ما تم إنجازه، بعد إعلان موريتانيا انسحابها من الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا سنة 1973.

1- **إنشاء البنك المركزي:** يتطلب تجسيد السيادة النقدية إنشاء المؤسسات الكفيلة بالقيام بجميع العمليات الخاصة بالسيادة النقدية، و ترتيب الإجراءات الفنية اللازمة لتطبيق و مراقبة هذه السياسة، و من أهم هذه المؤسسات البنك المركزي و بالفعل صدر القانون رقم 73/136 بتاريخ 20 مايو 1973 و الذي ينص على إنشاء بنك مركزي موريتاني باعتباره مؤسسة عامة تضطلع بإصدار العملة الوطنية و الرقابة على باقي وحدات الجهاز المصرفي و المالي و الائتمان المصرفي، و الإشراف على العمليات المالية و الاقتصادية الخارجية للدولة و رقابة الصرف، و قد تم تحديد رأس مال البنك المركزي الموريتاني عند إنشائه ب 200 مليون أوقية مدفوعة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية، و قد بدأ البنك المركزي الموريتاني نشاطه الفعلي بعد شهر من صدور الإعلان عن إنشائه و ذلك في مقر فرع البنك المركزي لاتحاد غرب إفريقيا سابقا.

و سنتناول هذا البنك بتفصيل أكثر في مطلب مستقل.

2- **إنشاء العملة الوطنية:** تم إنشاء العملة الوطنية بموجب القانون 135/73 الصادر بتاريخ 17 مايو 1973 و قد أطلق عليها الأوقية و تم وضعها للتداول في 29 يوليو 1973 و هو اليوم الذي بدأت فيه مراقبة التبادل، و قد حددت قيمة

الأوقية ب 0,016 غرام من الذهب الخالص[1]، و بسعر صرف يعادل 0,1 فرنك فرنسي للأوقية الواحدة، أما بالنسبة للفرنك الغرب إفريقي فقد كان سعر الصرف هو أوقية واحدة لكل خمسة فرنكات غرب إفريقية، و واحد دولار أمريكي يساوي 47 أوقية موريتانية.

1 FF[2] =10 UM
1UM = 5 CFA
1 S = 47 UM

و قد استمدت العملة الموريتانية قيمتها مقابل العملات الأخرى عن طريق التسعير المباشر الذي يفرضه البنك المركزي الموريتاني في ظل الرقابة على الصرف و عدم حرية تداولها بحجة حماية رؤوس الأموال المحلية، و الحاجة إلى العملة الصعبة، إلا أن هذه العملة بدأت تتدهور بعد أن طبقت عمليات الإصلاح الاقتصادي لتأخذ قيمتها الحقيقية حسب قدرة الاقتصاد الموريتاني و أجريت عليها عمليات تخفيض، لسد الأسواق السوداء التي انتشرت في البلاد و أصبحت مصدرا للثراء، و تشجيع أصحاب العملات الصعبة في الخارج بتحويلها إلى البلاد دون اللجوء إلى صرفها في الخارج.

و عند الحديث عن إنشاء العملة الوطنية، يجب الحديث عن أثر إعلان الخروج من منطقة الفرنك الغرب إفريقي، و إجراءات استبداله بالأوقية ثم دور المساعدات العربية في خروج موريتانيا من التبعية.

أ/ الآثار المترتبة على خروج موريتانيا من منطقة الفرنك الغرب إفريقي:

إن قرار الخروج من التبعية النقدية، قرار صعب يتطلب قدرا كبيرا من الحيطة و الحذر و التريث، لأن قرار إنشاء أي عملة يجب أن يضمن تغطيتها لكافة

[1] النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، الصادر بتاريخ 30 مايو 1973
- UM: العملة الوطنية الموريتانية (الأوقية).
- FF : الفرنك الفرنسي، CFA : فرنك الغرب الإفريقي.
- S : الدولار الأمريكي.

[2] قانون رقم 135/73 الصادر بتاريخ 17 مايو 1973 المنشأ للعملة الوطنية.

الحاجات الضرورية حتى يمكن قبولها، و منحها الثقة التامة من طرف المواطنين الذين سيباشرون العمل و تسوية معاملاتهم بها، و حتى لا تصطدم بعراقيل قد تقضي عليها في مهدها و تضر باقتصاد البلد الذي لا زال في طور النشأة.

و لقد أخطأت السلطات الموريتانية بإعلانها عن إنشاء عملة وطنية لم تكتمل إجراءاتها العملية و لم يبدأ التبادل بها إلا بعد ستة أشهر من الإعلان، و قد أدى تأخر ظهور العملة للتداول إلى بروز عدة عراقيل تجسدت في عدم القدرة على السيطرة على تهريب الأموال و منع خروجها لأن ذلك يضر بالمصلحة العامة، و بالعملة الجديدة، خاصة أن البنك المركزي لا زال فتيا لا يملك القدرة على مواجهة مثل هذه الظروف.

و يبدو أن بعض الموريتانيين قد حولوا في هذه الفترة الفاصلة بين الإعلان الاستقلال النقدي، و بدأ العمل بالعملة مبالغ لا يستهان بها، عاد بعضها في شكل بضائع، و قد قدرت هذه الأموال بما يتراوح بين 300 و 800 فرنك غرب إفريقي[1]، تم سحبها من مصارف محلية و أحتفظ بها سائلة إلى أن تم تهريبها، كما لوحظ إقبال على فتح الحسابات المصرفية لدى المصارف في دول مجاورة، مثل مالي و السنغال من طرف الموريتانيين، و قد ساد الاعتقاد أن هذا التهريب يعود إلى طول فترة انتظار بدأ العمل بالعملة الجديدة، و كذلك الدعاية المضادة التي يشنها أنصار التبعية النقدية لبلدان الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا.

ب/ استبدال الفرنك الغرب إفريقي بالأوقية:

اعتبارا من 8 يوليو 1973 دعي الموريتانيين إلى استبدال الفرنك الغرب إفريقي بالعملة الجديدة "الأوقية" بناءا على المرسوم رقم 154/73 الصادر بتاريخ 27 يونيو 1973 و الذي حدد طرق استبدال العملتين.

[1] ولد أحمد أمان أحمد، مرجع سابق، ص 53-54.

و لقد نصت المادة الثانية منه، على أن فترة الاستبدال تبدأ من يوم 29 يونيو على الساعة الثامنة صباحا من سنة 1973 حتى يوم 8 يوليو عند الساعة السادسة من نفس السنة[1].

كما حددت المادة الثالثة من نفس المرسوم أماكن الاستبدال على مجموع التراب الوطني و هي الخزينة العامة –مراكز البريد– المصارف و أماكن أخرى تحدد بقرار من وزير المالية و محافظ البنك المركزي لإفريقيا الغربية يوم 25 يونيو 1973 تحدد طرق تحويل المهام بين المصرفين و خاصة ما يتعلق منها بجمع نصيب موريتانيا من العملة المستبدلة و التي بلغت 3.178.652.000فرنك غرب إفريقي، صدرت باسم موريتانيا و كانت العملة المخصصة لها تحمل الحرف E.

و لقد استطاعت السلطات النقدية أن تجمع في فترة الاستبدال ما قدر ب 2.934.628.500فرنك غرب إفريقي يضم هذا المبلغ 1.558.042.000فرنك غرب إفريقي يحمل الحرف E، أما الباقي فلا يحمل هذا الحرف، و بذلك يكون قد بقي في التداول مبلغ 244.023.500 لم يستبدل[2].

و من المعتقد أن 15–20% قد فسدت أو ضاعت أو اكتنزت استعداد لتهريبها إلى الخارج و من المحتمل أن يكون الجزء الآخر أحتجز من طرف فروع البنك المركزي لإفريقيا الغربية، في بعض البلدان و على كل حال فإن البنك المركزي لإفريقيا الغربية قد تحصل على مقابل هذه المبالغ كلها بالعملات الصعبة، الشيء الذي أثر كثيرا على رصيد البنك المركزي الموريتاني في الموجودات الأجنبية.

[1] مرسوم رقم 154/73 الصادر بتاريخ 27 يونيو 1973 الخاص بإجراءات استبدال الأوقية بالفرنك.
[2] Giordano Dell- Amore les systémes des pays d'Afrique, Op-cit-P34.

ج/ دور المساعدات العربية في خروج موريتانيا من التبعية النقدية:

لم تجد موريتانيا طيلة الفترة التي كانت تعاني فيها من التبعية النقدية أية صعوبات في تسوية معاملاتها، و ذلك بكون شركائها في الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا تعيش هي الأخرى في ظل التبعية و تتعامل بالفرنك الغرب إفريقي، و تتم تسوية كافة المعاملات بهذه العملة الموحدة، كما أن حرية تحويل الفرنك الغرب إفريقي إلى فرنك الفرنسي مكنت موريتانيا أيضا من تسوية معاملاتها مع فرنسا[1].

أما عند إعلان الاستقلال النقدي فالوضع أصبح مختلفا، فبالنسبة للأوقية لا يمكن التعامل بها خارج التراب الوطني لأنها ليست قابلة للتحويل و لذلك فإن موريتانيا تعتمد في تسوية مبادلاتها مع الخارج على ما تحصل عليه من صادراتها إلى الخارج أو من الاقتراض و المساعدات و الدعم.

و عند اتخاذ الحكومة لهذا القرار، كانت تعي جيدا هذه المشكلة و هو ما جعلها تتقدم بطلب رسمي إلى فرنسا بالسماح لها بفتح حساب للتسليف بمبلغ عشرة مليارات من الفرنكات الإفريقية يكون بمثابة أرصدة من العملة الصعبة، يمكن لها أن تلجأ إليها في حالة العجز عن تسديد المعاملات و الوفاء بالإلتزامات مع الخارج، إلا أن هذا الطلب قوبل بالرفض الفرنسي.

و قد يكون ذلك الرفض راجع إلى أن فرنسا كانت آنذاك في محادثات صعبة مع بقية بلدان الاتحاد حول موضوع إصلاح المؤسسات النقدية و إن قبلت فرنسا فتح طلب مثل هذا الحساب لموريتانيا يمكن أن يشجع ذلك بقية الدول على الخروج من الاتحاد طمعا في فتح مثله، الشيء الذي يهدد وجود الاتحاد و كذلك المصالح الفرنسية فيه[2].

إلا أن الرفض الفرنسي لفتح هذا الحساب، لصالح موريتانيا لم يقلقها بل و لم تتحرى كثيرا للبحث عن حلول لهذه المعضلة، فتقدمت الدول العربية بمد يد العون

---

[1] ولد أحمد أمان أحمد، مرجع سابق ص 44.

[2] Thiam samba, op-cit. P 84.

و تشجيع موريتانيا للخروج من التبعية النقدية فكانت المساعدات العربية سخية و سريعة أتت في حينها، لتنقذ العملة الوليدة و تعطيها الضمان الكافي، لتكون مقبولة من طرف الهيئات النقدية الدولية، ولتدعيم قيمتها، و كذلك لترداد الثقة بها محليا. و في هذا المجال قدمت الجزائر مساعداتها الفعالة في نقش و سحب العملة الموريتانية، و ضمنت تكوين مسيري البنك المركزي الموريتاني الفتي في البنك المركزي الجزائري.

كما تدخل الدعم العربي لمساعدة موريتانيا كذلك في التخفيف من حدة التراكمات الناتجة عن حرمانها من الاستفادة من العملات الصعبة المتوفرة في الخزينة الفرنسية، بسبب عدم قابلية تحويل الأوقية، فحصلت موريتانيا على قروض ميسرة منها قرض مشترك بين الجزائر و ليبيا قدر ب 10 مليارات من الفرنكات الغرب إفريقية كما منحت الكويت قرضا ميسرا آخر قدر بثلاث مليارات من الدنانير الكويتية وضعت تحت تصرف البنك المركزي الموريتاني، و قامت العربية السعودية بتقديم قرض مماثل لدم و تعزيز الجهود الموريتانية لإنشاء نظام مصرفي وطني، و لذلك جاء الدعم العربي ليعزز موقف موريتانيا و لم يتركها تتعثر في بداية استقلالها النقدي كما حدث لجمهورية مالي و هو الشيء الذي كانت ترغب فيه فرنسا بل و تتوقعه، و لم يقتصر الدعم العربي على المجالات المالية، بل شارك في تعزيز و تشجيع جميع القطاعات الاقتصادية، و تجسد ذلك في خلق شراكة عربية موريتانية و خاصة في مجال المصارف[1].

المطلب الثالث: المخططات الاقتصادية من 1960-1985

نظرا للجهود التي تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية في دولة حديثة العهد بالاستقلال تكاد تكون بادئة من الصفر في كل شيء، و نظرا إلى توجه السلطات الفرنسية إلى الإسراع في التخلي عن كافة التزاماتها المالية اتجاه موريتانيا، و هو ما يتبين من تناقص نسبة مساهمة الخزينة الفرنسية في الميزانية الموريتانية التي انخفضت من 57% عام 1960 إلى 39% عام 1961 و إلى 36 % سنة 1962 و

[1] جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، الموسوعة المصرفية، ص 13.

11% سنة 1963 و توقفت نهائيا سنة 1964، فإنه لم يكن أمام موريتانيا سوى أن تعتمد على نفسها و تتجه إلى مواردها الذاتية.

و منذ ذلك الحين قامت موريتانيا بإعداد خطط للتنمية الاقتصادية كانت أولها الخطة الرباعية 1963-1966، و الثانية رباعية أيضا من 1970-1973، ثم الخطة الخماسية 1976-1980، و خطة رباعية أخرى تبين أن مفعولها استمر لمدة خمس سنوات 1981-1985، و قد طبقت هذه الخطط مجتمعة في فترة صعبة جدا من تاريخ موريتانيا، حيث أنه بالإضافة إلى تخلي الخزينة الفرنسية عن دعمها لموريتانيا، فإنه ابتداءا من نهاية الستينات و حتى أواسط الثمانينات شهدت موريتانيا موجات جفاف خطيرة ألحقت أذى كبير ا بالثروة الحيوانية و الزراعية الموريتانية التي كانت تشكل آنذاك العمود الفقري لاقتصاد رعوي ناشئ، هذا بالإضافة إلى حرب الصحراء التي تزامنت مع هذه الفترات[1].

و قد نتج عن هذه الأمور مجتمعة مشاكل اقتصادية و اجتماعية جمة ففي نهاية الخطة الأخيرة كان الناتج المحلي للفرد يهبط سنويا ب 0,6 % و بلغ عدد الاستثمارات في نفس الفترة 32% من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي أدى إلى ظهور عجز كبير في الميزانية العامة بلغ 3,6 مليار أوقية* أي ما يمثل 8% من الناتج المحلي الإجمالي، كما وصل مستوى المديونية ضعف الناتج المحلي الإجمالي، و حدث اكتظاظ كبير على المرافق الاجتماعية القليلة في أغلب مناطق البلاد، و هكذا فإنه منذ سنة 1985 لم يبق خيار أمام موريتاني سوى التوجه إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي من أجل إعادة جدولة ديونها و الحصول على قروض جديدة تعمل على كبح جماح هذه المشاكل المختلفة قبل أن تترك بصماتها على التنمية الاقتصادية بشكل ملحوظ.

و كما سبق و أن ذكرنا فإن مجموع الخطط الاقتصادية خلال هذه الفترة بلغ أربع خطط، مقسمة على فترات متفاوتة يمكن إجمال أهدافها الرئيسية في شكل المبادئ العامة التالية:

---

[1] خطار أحمد ولد بية، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية، دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985-2001، رسالة ماجستير 2000-2001، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ص 16.

* الأوقية: العملة الوطنية الموريتانية.

1/ تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

2/ تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3/ التفضيل المطلق للصناعات المنجمية.

4/ تشجيع و دعم المبادرات الخاصة المختلطة و المحلية، لا سيما في نطاق المشاريع الصغيرة و المتوسطة.

5/ العمل على تدريب اليد العاملة الوطنية و تكوين الأطر و الاعتماد على مصادر للاقتصاد الوطني.

6/ إحلال الناتج الوطني محل الواردات.

و بغرض التفصيل فسوف نتناول كل خطة هنا بإيجاز كبير.

I – الخطة الرباعية الأولى: 1963-1966:

كانت أهداف هذا المخطط الرباعي الذي كان في الواقع أشبه ببرنامج عمل منه إلى مخطط اقتصادي متكامل تتمثل في الآتي[1]:

أ- تجسيد استقلالية البلاد و خاصة على المستوى المادي و الإداري، و توفير الأطر الوطنية و اليد العاملة المؤهلة.

ب- إقامة البنى التحتية اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و قد بلغت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 5576 مليون أوقية موزعة بين مختلف قطاعات الاقتصاد، و كان من المبرمج أن يتم تمويل حوالي 87% من استثمارات هذه الخطة من المصادر الأجنبية و الباقي من التمويل المحلي، و لكن تبين فيما بعد أن الاستثمارات التي حصلت تمت تغطيتها بنسبة تفوق 90% من مصادر أجنبية و خاصة من المصادر الفرنسية و البنك الأوروبي للتنمية.

و بشكل عام فقد تم انجاز عدد هام من المشاريع الاقتصادية في هذا المخطط[2]، منها مرفأ أنواكشوط التجاري و بناء أسطول صيد بحري، و إنشاء مصنع لدقيق السمك (بطاقة إنتاجية 400 طن سنويا، و منشآت أخرى في أنواديبو

[1] محمد بن أحمد سالم: "الاقتصاد الموريتاني- ثلاثون سنة من الجهود التنموية- النتائج و الآفاق"، طباعة دار الثقافة للصحافة و النشر، نوكشوط 1992، ص 123.

[2] محمد بن أحمد سالم، مرجع سابق، ص 35.

لمعالجة حوالي 30 ألف طن من السمك السنوي، هذا بالإضافة إلى إنشاء ميناء للصيد في أنواديبو و معمل لتعليب التمور في أطار و مولد كهربائي في نواكشوط و تزويد العاصمة بالمياه الصالحة للشرب.

II- الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثانية: 1970-1973

لقد استمرت هذه الخطة في تعزيز المكاسب التي تحققت في الخطة الأولى و لو أنها جاءت متأخرة عن موعدها الطبيعي أربع سنوات متتالية حيث أنها تبنت نفس الأهداف، و قد اعتبرت هذه الخطة آنذاك خطة انتقالية في انتظار توفر الظروف الملائمة لإعداد خطط اقتصادية و اجتماعية متكاملة و من أهمها تحديد حجم السكان حيث أن أول إحصاء وطني تم في العام 1977، كذلك فإن معطيات الحسابات القومية لم تكن متوفرة، نظرا لعدم وجود بنك مركزي في موريتانيا، و الذي أنشئ في العام 1973.

و قد بلغت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة 9,4 مليار أوقية موزعة بين كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، أما مصادر تمويل هذه الخطة فلم يرد التطرق إليها في هذا المخطط إلا أنه في النهاية وجد أن التمويل الأجنبي لم تختلف نسبته هو الآخر كما لم تختلف الأهداف عن الخطة السابقة حيث أن هذه النسبة بلغت 90% و بقية التمويل كانت محلية (10%)[1].

تجدر الإشارة إلى أن مجموع المشاريع التي كانت مدرجة في هذا المخطط قد بلغ عددها 157 مشروعا، منها 39 مشروع في قطاع التنمية الريفية و قد نفذت منها 8 مشاريع، و 33 مشروعا في القطاع الحديث أي الصناعة و التعدين و الصيد البحري، و قد نفذ منها 16 مشروعا في حين أن المشاريع المخططة للتجهيز كانت 40 مشروعا نفذ منها 18 مشروعا، 9 منها في ميدان الطرق.

و هذه المشاريع المنجزة تتلخص في استصلاح بعض الأراضي (استصلاح غورغول 5000 هكتار)، و إنشاء السدود (15 سدا في منطقة الحوضين)، كما تم استصلاح سهل (بوقي)، أما في مجال الصيد فقد تم إضافة سبع بواخر و مصانع

[1] محمد بن أحمد سالم، مرجع سابق، ص 35.

لمعالجة الأسماك، و إنشاء مركز للتكوين في ميدان الصيد في مدينة أنواذيبو، كما تم استغلال الخامات الحديدية (2400 مليون أوقية مقابل 16000 كانت مخططة و استخدام 400 مليون أوقية في التنقيب عن البترول و النحاس و دراسة إمكانية استغلال الجبس)، أما على صعيد البنية التحتية فقد تم إعداد بعض شبكات الطرقات منها طريق أنواكشوط روصو (204كلم) و طريق أنواكشوط أكجوجت (256 كلم) و البدء في تهيئة طريق الأمل و توسيع بعض الموانئ، و إنشاء بعض المولدات الكهربائية و زيادة شبكات المياه.

III- الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة 1976-1980:

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق تعليم أساسي و فني و مهني يؤدي إلى خلق كوادر محلية متخصصة قادرة على تحقيق التنمية و كذا مشاركة الدولة و تشجيعها للتنمية الزراعية و الصناعية و تشجيع و تنمية الشركات الوطنية و إعادة تنظيم المؤسسات العامة في المجالات الصناعية و التجارية و المالية و كذا البحث عن تشجيع المستثمرين الوطنيين على الاستثمار في مختلف أنحاء البلاد، هذا بالإضافة إلى إدارة موارد القطاع العام بشكل عقلاني و دعم المؤسسات المالية و النقدية.

و قد بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة حوالي 41,8 مليار أوقية موزعة بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و كان من المتوقع أن تمول هذه الخطة محليا بما نسبته 15% من الادخار العام و فائض الموازنة و القطاع الخاص، بينما يمثل التمويل الخارجي ما نسبته 85%، 34,6 % في شكل مساعدات عامة، 50,4 % من مصادر التمويل الأجنبية الخاصة، و على الرغم من المشاكل السابقة الذكر خاصة مشكلة الحرب التي وصلت ذروتها في السنتين الأوليين لهذا المخطط فإن نسبة إنجازه بلغت 78% و هو ما يفوق نسبة الإنجاز في المخطط الذي سبقه و الذي لم تتجاوز فيه هذه النسبة 58,6 %.

و قد تم خلال هذا المخطط إنشاء العديد من المشاريع الزراعية و استصلاح مساحات كبيرة في المناطق المحاذية لنهر السنغال و قد تجاوزت هذه الأراضي المستصلحة 30.000 هكتار في مختلف أنحاء البلاد و في المجال الصناعي أقيمت

مشاريع صغيرة و متوسطة ساهمت في إنتاج بعض الحاجات المحلية، بالإضافة إلى أنه كان من المخطط إقامة مركب للصلب بطاقة مليون طن سنويا و مصفاة للنحاس، في حين تم إنجاز مسبكة لقضبان تسليح الإسمنت بطاقة سنوية قدرها 10 آلاف طن و مصفاة لتكرير النفط بطاقة سنوية مليون طن أما في ما يتعلق بمشاريع البنية التحتية فأهم إنجاز خلال هذه الفترة هو إنجاز نسبة كبيرة من طريق الأمل الذي يربط مدينة النعمة بنواكشوط و طوله 1100كلم[1].

IV- الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الرابعة 1981-1985:

تهدف هذه الخطة إلى إكمال مشروعات المخطط الثالث التي لم تكتمل و تشغيل المشروعات المنتهية و المتوقفة (مصفاة النفط، مصنع السكر...) كما تهدف إلى المضي قدما في تنفيذ المشروعات المنجمية و خاصة في مجال الحديد و النحاس و الجبس و ذلك بالتعاون مع المستثمرين الأجانب، و قد تضمنت الخطة كذلك إصلاح مؤسسات القطاع العام، إما ببيعها للقطاع الخاص أو بتحسين تسييرها، و كذا الاهتمام بقطاع الصيد البحري و الاستفادة منه بأقصى درجة ممكنة، و بتحديد النفقات العامة و ترشيدها، و قد جاءت هذه الخطة في ظروف تميزت بعودة الانتعاش النسبي للاقتصاد الوطني المنهك إثر الحرب التي لم تخرج منها موريتانيا إلا في عام 1978، بالإضافة إلى أن هذه الفترة تميزت أيضا بانخفاض أسعار الحديد على المستوى العالمي، و قد بلغت الاستثمارات المخططة لهذه الخطة حوالي 89,8 مليار أوقية موزعة على كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، في حين أن التمويل الأجنبي للخطة كانت نسبته 88,2 % بينما كان نصيب التمويل الداخلي لمشاريع هذه الخطة من مصادر عامة و خاصة حوالي 19,1 % و بلغت نسبة الإنجاز في عام 1983 42%.

أما عن أهم إنجازات هذا المخطط فتتمثل في فتح المجال أمام القطاع الخاص للعمل في مجال التعليم و الصحة و كذا شراء بعض مؤسسات القطاع العام و المشاركة في امتلاكها، بالإضافة إلى تشغيل مصفاة النفط في أنواذيبو و معمل

[1] خطاري أحمد بيه، مرجع سابق، ص 125.

السكر في نواكشوط و إكمال جزء هام من ميناء الصداقة في نواكشوط بمساعدة جمهورية الصين الشعبية، كما بلغت معدلات النمو السنوي للناتج المحلي التي كانت من المقرر أن تصل إلى 4,8 %- في عام 1981 إلى 3,8 % و في عام 1983، 6,6 %.

لكن هذه الإنجازات جميعا ليست في هذه الخطة فحسب، و إنما في كل ما سبقها من الخطط رغم نجاحها النسبي وجدت نفسها عاجزة عن مواجهة آثار أخطر جفاف ضرب البلاد في نهاية سنة 1983 و 1984 و في ظل تدهور أسعار الحديد و توقف بعض البلدان عن مساعدة الدولة الموريتانية الفتية، و هو ما خلق بلبلة اجتماعية كبيرة، و وضع مأساوي عانت منه البلاد بشكل كبير عمق من جراح اقتصاد متداعي أصلا مبني على أسس رملية[1].

المبحث الثاني: بنية الجهاز المصرفي الموريتاني

سنتطرق في هذا المبحث إلى وحدات الجهاز المصرفي الموريتاني مبتدئين بالبنك المركزي الموريتاني، و بعد ذلك نتطرق إلى البنوك التجارية و من ثم المحاولات لخلق بعض البنوك المتخصصة في عملية التنمية مثل اتحاد بنوك التنمية، و نذكر بشيء من الإيجاز تجربة بنك الإسكان، هذا بالإضافة إلى صندوق الضمان الاجتماعي الذي يعمل في إطار الخدمات الاجتماعية و المعونات للمتقاعدين، و من ثم نتطرق للاتحادات الائتمانية بوصفها تلعب دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعاونيات الزراعية في غياب بنوك صناعية أو زراعية في البلاد.

المطلب الأول: البنك المركزي الموريتاني

تم إنشاء البنك المركزي الموريتاني بعد خروج موريتانيا من الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا، و ذلك بموجب القانون رقم 118/73 الصادر في 30 مايو 1973 تم تحديد رأسماله ب 200 مليون أوقية، مسددة بالكامل من طرف الحكومة الموريتانية و هو مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي، و قد حدد في مادته الأولى

[1] نفس المرجع السابق، ص 126.

طبيعة هذا البنك حيث نصت هذه المادة بأنه[1]: (مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية و بالاستقلال المالي، و له الحق في استخدام بعض موارده في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، و ذلك مقابل سندات حكومية، كما يحق له أن يساهم في رأس مال بعض المؤسسات المصرفية)، و يوجد المقر الرئيسي للبنك المركزي الموريتاني في المقر السابق لفرع البنك المركزي لغرب إفريقيا بنواكشوط، و له ثلاثة فروع أخرى (فرع أنواذيبو- فرع روصو- فرع النعمة)، و له مكتب في مدينة سيلبابي، و قد روعي في هذا التوزيع منافذ التعامل مع العالم الخارجي و ذلك لتسهيل الرقابة على حركة الصرف الأجنبي الداخل منه أو الخارج، و يسمح لهذه الفروع بإعطاء الإذن بتصريف العملات الصعبة للقادمين، دون أن يسمح لتلك الفروع بتصريف العملة المحلية و تحويلها للراغبين في السفر إلى العملات الصعبة، و هو اختصاص الفرع الرئيسي في أنواكشوط، و ذلك للحد من خروج العملات الصعبة.

و سنتعرض هنا لهيكلة البنك المركزي الموريتاني على أن نتطرق فيما بعد لأهم وظائفه.

☙ الفقرة الأولى: البنية الإدارية للبنك المركزي

يعتبر البنك المركزي مؤسسة عمومية ذات استقلال مالي و شخصية اعتبارية، و يتدرج هيكله الإداري على النحو التالي:

- المحافظ.
- المحافظ المساعد.
- المجلس العام.
- المراقب.

1- <u>المحافظ أو "الوالي":</u>

يأتي المحافظ على قمة الهيئة القيادية للبنك المركزي و هو يعين بمرسوم من رئاسة الجمهورية و لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد و يجب أن يكون حاصلا

[1] البنك المركزي الموريتاني، النظام الأساسي للبنك، سنة 1973، ص 04.

على الجنسية الموريتانية لمدة عشر سنوات قبل تاريخ تعيينه، و يشترط فيه النزاهة و الشرف و أن لا يكون مشتغلا بمهام ذات طابع تجاري أو مهام أخرى قد تؤثر على كفاءته و تأديته لوظيفته.

إن هذه الشروط التي يجب أن تتوفر في شخص المحافظ تأتي من الأهمية الكبيرة التي يحتلها المحافظ في النظام الاقتصادي بصورة عامة و النظام النقدي و المصرفي بصورة خاصة.

2- **المحافظ المساعد:**

إن كل الشروط المطلوب توفرها في المحافظ يجب أن تتوفر في المحافظ المساعد و هو في مرتبة أمين عام وزارة، و يعين بمرسوم بعد اقتراحه من طرف المحافظ لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، يقوم بجميع المهام المسندة إليه من طرف المحافظ و ينوب عنه في حالة غيابه أو مرضه[1].

3- **المجلس العام:**

يتألف المجلس العام للبنك المركزي الموريتاني من:

- المحافظ
- المحافظ المساعد
- 4 إلى 6 مستشارين يعينون بمرسوم من بين الأشخاص الذين لهم الخبرة و الدراية في المجال النقدي و المالي و الاقتصادي، حيث يجب أن تكون لهم آفاق واسعة و ممارسات طويلة في هذه المجالات.
- مستشار منتخب بطريقة الاقتراع السري من بين موظفي المصرف.

يتم تعيين هؤلاء المستشارين بمرسوم، و تمتد فترة عملهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، و هم يمارسون عملهم باستقلالية تامة، و لذلك فهم لا ينتمون لأية جماعة و لا لأي حزب قد يجعلهم يتصرفون تصرفا شخصيا أو إرضاء لجهة معينة.

[1] النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، مصدر سابق.

يقوم المجلس العام بتحديد أعباء الإدارة العامة، و يقرر التنظيم العام للقروض و التبادل، و يجب على أعضائه التمتع بالجنسية الموريتانية و أن يكون، قد مضى عليهم عشر سنوات و هم يزاولون حقوقهم المدنية و السياسية و يتمتعون كذلك بأخلاق حميدة.

يجتمع المجلس العام مرة كل شهرين، و يمكن للمحافظ أن يستدعي أعضاءه في أي وقت، بناءا على رغبته أو طلب اثنين من المستشارين على الأقل[1].

4- المراقب:

يحتل المراقب مكانة هامة في الهيكل الإداري لكونه يلعب دورا متميزا في مجال الرقابة، و يعين بمرسوم و يكون له مساعد ينوب عنه في حالة غيابه، و يحضر المراقب جميع اجتماعات المجلس العام بصوت استشاري، و يطلع المجلس على الرقابة التي يقوم بها، كما يقدم له كافة الملاحظات و الاقتراحات التي رآها ضرورية، و إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار يمكن أن يدونها، و يخبر رئيس الجمهورية في تقرير خاص عن الوضعية العامة للمصرف، على أن يضمنه كافة الملاحظات عن هذه الوضعية.

و للمراقب سلطات واسعة في الرقابة فهو يفتش الحسابات في نهاية كل فترة قبل مصادقة المجلس عليها، و يقوم كذلك بتقديم تقرير الى رئيس الجمهورية على أن يسلم نسخة منه إلى محافظ المصرف و أخرى إلى وزير المالية، و بالإضافة إلى هذا فإن المراقب تربطه علاقة وثيقة بكل من رئيس الجمهورية و وزير المالية، و لهما الحق أن يطلبا منه إعداد تقرير عن وضع معين متى شاء ذلك.

بالإضافة إلى هذه البنية الإدارية هناك مجموعة من الإدارات هي التي تباشر العمل اليومي من هذه الإدارات ما يرتبط كثيرا مع الخارج و هي[2]:

1- إدارة الرقابة على الصرف.

2- إدارة مصلحة المصارف الخارجية

[1] أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 48.
[2] نفس المصدر السابق.

3- إدارة ميزان المدفوعات.

كما توجد مجموعة أخرى من الإدارات تعتبر أكثر ارتباطا و تعاملا مع الداخل و هذه الإدارات هي:

1- إدارة المحاسبة

2- إدارة الدراسات الاقتصادية

3- إدارة الرقابة

4- إدارة المعلوماتية

5- إدارة القروض

6- الإدارة العامة

7- إدارة الشؤون الإدارية و المالية.

ﷺ الفقرة الثانية: وظائف البنك المركزي

إن الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي في أي دولة هي إدارة السياسة النقدية بالطريقة التي تضمن له تحقيق الأهداف الشاملة لعملية التنمية الاقتصادية، و عليه فإن هذه الوظيفة تتطلب منه التحكم المباشر في عملية الإصدار النقدي و مراقبة المصارف التجارية التي تساهم هي الأخرى في عملية خلق النقود مساهمة فعالة، و التعاون مع المؤسسات الأخرى في رسم الخطط الاقتصادية و تحديد الأولويات و سنتناول أهم هذه الوظائف بالتفصيل:

1- **وظيفة الإصدار:**

يقوم البنك المركزي بعملية إصدار الأوراق النقدية و كذلك النقود المساعدة، إلا أنه لم يرد أي ذكر للغطاء القانوني للنقد المصدر، لا في قانون إنشاء العملة و لا في أي قانون آخر، و قد تكون هذه النقطة إحدى الحالات التي شذ فيها البنك المركزي عن المصارف المركزية العربية، فمن شأن دعم الارتباط بغطاء معين التخفيف من ارتباط النظام النقدي المحلي بالأوضاع النقدية السائدة في الخارج كما يجعل النظام المصرفي أقل تأثيرا بوضع ميزان المدفوعات.

و يلاحظ أن الإصدار الحر هو الأكثر شيوعا في موريتانيا بل في أغلبية البلدان نظرا لما يتيحه من مرونة للمصارف المركزية في مجال الإصدار كما يمنحها دورا بارزا في توجيه النشاط الاقتصادي[1].

2- **وظيفة مصرف المصارف:**

لقد نص القانون 021/74 الصادر في 24 يناير 1974 و المتعلق بتنظيم المهنة المصرفية على أن كل مصرف يقام في موريتانيا يجب أن يكون على شكل شركة مساهمة ذات رأس مال مختلط و أن تخضع للقانون الموريتاني و هذا ما عزز دور البنك المركزي الموريتاني، و دعم عملية القطيعة بين المصارف الموريتانية و البنك المركزي لإفريقيا الغربية، كما فرض مرتنة* المصارف المحلية التي تم تحويلها إلى مصارف مختلطة،و بذلك قطعت كل العلاقات و الروابط التي كانت تربط فروع المصارف الموجودة في موريتانيا بأصولها الخارجية الشيء الذي مكن من خلق سوق مصرفية وطنية، يتولى البنك المركزي الموريتاني الإشراف عليها و مراقبتها و كذا توجيهها نحو الأهداف الاقتصادية التي ترسمها الدولة بالتعاون مع مؤسسة الإصدار المركزي.

و من ناحية أخرى يقوم البنك المركزي بتقديم القروض للمصارف التجارية و دعمها حتى تتمكن من إقراض الاقتصاد الوطني، و دعم المشاريع الاقتصادية في البلاد و تشجيع أصحابها على توسيعها، و خلق مبادرات جديدة تزيد من عملية الإنتاج و النمو، و تخلق فرص عمل جديدة.

و يقوم كل مصرف تجاري بفتح حساب خاص له لدى البنك المركزي، و من خلال هذه الحسابات تتم تسوية العمليات التي تحدث بين المصارف التجارية من خلال تعدد الزبائن و تقديمهم لبعض الأوراق المصرفية المسحوبة على مختلف المصارف، كما تقوم هذه المصارف التجارية بعملية إعادة الخصم لدى البنك المركزي لتدعيم سيولتها.

---

[1] جامعة الدول العربية- الأمانة العامة، الموسوعة المصرفية، ص 27.

* مرتنة: تحويل المصارف الاجنبية إلى مصارف وطنية من حيث رأس المال و الكوادر المسيرة.

3- **بنك الدولة:**

يختلف البنك المركزي عن باقي المصارف التجارية في عدة وجوه من أهمها أنه مؤسسة نقدية لا تسعى الى الربح، و لذلك فينحصر دوره أساسا في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، كما يمسك حسابات الدولة و يقرض خزينتها، و هو مستشارها في الشؤون المالية و النقدية، و هذا هو دور أي بنك مركزي في أغلب البلدان.

أما في موريتانيا فيعتبر البنك المركزي الوكيل المالي للدولة و يقوم بجميع عملياته و العمليات الأخرى المتعلقة بالخزينة و بترخيص من وزارة المالية يستطيع فتح حسابات جارية لكل تجمع عمومي، لضمان التسيير الحسن للأصول المملوكة من طرف الدولة، و يقوم البنك المركزي كذلك بمنح قروض على المكشوف للخزينة لفترة 300 يوم، و يشترط أن لا يتعدى مجموع القروض 15% من إيرادات ميزانية الدولة المسجلة في السنة الفارطة، و إذا تجاوزت القروض المقدمة إلى الخزينة 20% من إيرادات الدولة فعلى المصرف بوصفه مكلف بالسهر على استقرار الحالة النقدية، عليه أن يقوم برفع تقرير مفصل إلى رئيس الدولة بهذا الخصوص، و كل قرض زيادة على هذه النسبة يجب أن يصادق عليه من طرف السلطات التشريعية، و يتولى كذلك البنك المركزي تسيير أرصدة الدولة من العملات الصعبة كما يشارك السلطات العمومية في علاقاتها من الهيئات الدولية، حيث يشارك في المفاوضات المتعلقة بتسديد ديون الدولة، و هو المسئول عن تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال نيابة عنها، و هو كذلك يمارس الرقابة على العمليات المالية و المصرفية مع الخارج.

و عليه فإن هذه الامتيازات الهامة التي يتمتع بها البنك المركزي تجعله مطالبا بإتباع سياسة نقدية رشيدة و فعالة قادرة على تحقيق الأهداف الاقتصادية للبلد[1].

[1] امان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 53.

4- **وظيفة إدارة القروض و تنظيمها:**

يقوم البنك المركزي بتحديد نسبة الفائدة المدينة و الدائنة و سقوف إعادة الخصم و كذلك معدلات الاحتياط الإجباري، التي على المؤسسات المصرفية أن تحتفظ بها بالنسبة لودائعها.

و كذلك يقوم البنك المركزي بتحديد توجهات القروض و مدة استحقاقها و غيرها من الإجراءات التي تضمن النمو الاقتصادي، و على الرغم من كل هذه الإجراءات و القوانين و المهام فإن الوضع الاقتصادي في بلدنا ظل صعبا، و قد يعود ذلك إلى بعض الأوضاع الخارجية مثل اضطراب الأسواق الدولية، و تدهور الأسعار العالمية للصادرات الوطنية، و كذلك بعض الأوضاع الداخلية مثل ظاهرة الجفاف التي عانت منها البلاد لسنوات عديدة و النفقات الباهظة لحرب الصحراء التي خاضتها بلادنا، و كذلك سوء الإدارة و التسيير الذي عانت منه المصارف.

و ما دام الحديث عن صعوبة الأوضاع الاقتصادية و مساهمة البنك المركزي في معالجتها، فإننا سنورد بعض الأرقام التي ستوضح لنا الصورة أكثر.

جدول رقم 06: وضع البنك المركزي الموريتاني خلال الفترة: 1970-1979 بملايين الأوقيات

السنة / الوضع النقدي	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
موجودات أجنبية	164*	393	691	1948	4500	2159	3582	2519	3655	5330
حقوق على الحكومة	-	6	10	334	29	749	369	1749	1459	1752
حقوق على المشاريع الحكومية	-	-	-	-	-	921	788	766	766	716
حقوق على مصارف الودائع	491	346	280	822	490	1349	1428	2255	2103	1781
النقد الاحتياطي	475	480	662	788	1733	1653	1796	2038	2210	2963
عملة خارج المصارف	445	461	618	630	954	1214	1460	1529	1729	2311
مطلوبات أجنبية	4	2	-	1278	1965	1663	3040	3497	4414	4495
ودائع جارية	82	88	62	512	599	1161	320	153	127	127
حسابات رأس المال	-	171	248	454	506	552	751	869	871	1131
فقرات أخرى صافية	94	2	9	63	112	148	260	732	362	861

المصدر: صندوق النقد العربي: التطور التاريخي للأنظمة النقدية للدول العربية.

كما سنعرض لميزانية البنك المركزي الموريتاني كي تتضح أكثر وظائفه و دورها في الاقتصاد الموريتاني و هو ما يوضحه الجدول التالي.

* الأرقام بملايين الأوقيات

جدول رقم 07: الميزانية المختصرة للبنك المركزي الموريتاني خلال الفترة 1989-1994

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994
مجموع الأصول	29008	27622	31365	52867	49230	52095
موجودات خارجية	7386	4437	5309	7598	6218	5486
منها موجودات من العملة الصعبة	6835	3576	4868	7045	5556	4823
ديون على الدولة	10780	11475	12991	44057	18979	17949
ديون على البنوك الأولية	3269	3682	2858	5980	2353	2571
أبواب أخرى من الأصول	7573	8328	10207	15332	21680	26089
مجموع الخصوم	29008	27622	31365	42867	49230	52095
القاعدة النقدية	9356	8961	12102	14706	22810	21966
منها: إصدار نقدي	6040	6139	7335	7898	9097	8598
التزامات خارجية	17290	16712	15989	28656	26476	28351
ديون الدولة	1647	1768	2761	4580	7573	8024
حساب رأس المال	4475	4149	4177	4496	4946	4888
أبواب أخرى من الخصوم	(3760)	(3698)	(3684)	(9571)	(12575)	(11135)

المصدر: البنك المركزي الموريتاني: نشرة إحصائية ربع سنوية، 1996/12، ص 9-10.

المطلب الثاني: البنوك التجارية في موريتانيا

يشتمل مصطلح البنوك الأولية عادة على البنوك التجارية و البنوك المتخصصة و هي وحدات الجهاز المصرفي في موريتانيا التي تمثل البنوك الأولية أغلبها بنوك تجارية و ذلك لقلة البنوك المتخصصة في البلاد حتى الآن، و رغم أن عدد البنوك التجارية كانت قليلة قبل عملية الإصلاح الاقتصادي حيث أنها كانت لا تتعدى 7 وحدات، قامت عمليات إصلاح الجهاز المصرفي بتخفيض عددها و ذلك بتصفية الوحدات الفاشلة و التي تبلغ ديونها المجمدة درجة مرتفعة ليصبح عددها 9 بنوك، و سنفصل هذه البنوك:

1- **البنك الموريتاني للتجارة الدولية:** (BMCI)

يمثل هذا البنك تطورا للبنك الموريتاني العربي الإفريقي الذي تم إنشاؤه سنة 1974 في إطار إستراتيجية البنك المركزي الموريتاني ذات الاتجاه العربي الإفريقي في مجال الاستثمارات، و قد كان رأس مال البنك الموريتاني العربي الإفريقي 150 مليون أوقية عند إنشائه مكتتبة بالكامل و موزعة كمما يلي[1]:

- 51% للبنك المركزي الموريتاني.
- 49% للبنك العربي الإفريقي الدولي بالقاهرة.

و لقد وصل رأس ماله إلى 500 مليون أوقية سنة 1984 و حينها تنازلت الدولة عن 40% من رأس ماله و تم في سنة 1986 تنازل الطرف الأجنبي عن حصته في رأس المال لصالح القطاه الخاص الوطني و مجددا تم تغيير اسمه إلى اسمه الحالي:

كما تنازلت الدولة عن باقي حصتها من رأس المال في سنة 1992 لصالح القطاع الخاص و بذلك أصبح رأس ماله مملوكا بصفة كلية من طرف القطاع الخاص، و يصل رأس ماله الآن إلى ملياري أوقية تمت آخر زيادة له في سنة 1996.

و يمتلك هذا المصرف تسعة وكالات، كما يساهم في الكثير من المؤسسات مثل الشركة الوطنية للصناعة و المناجم و هي أهم مؤسسة في الاقتصاد الوطني و كذلك أفريك سام البنك المصري.

و لقد تلقى هذا المصرف كغيره من البنوك الأخرى عقبات، فقد ارتفع حجم ديونه المعدومة من 37,8 مليون أوقية سنة 1991 إلى حوالي 940 مليون أوقية سنة 1992، و قد وصلت إلى أكثر من مليار أوقية سنة 1994[2].

و هي نسبة خطيرة خاصة أنها تزيد على أصل رأسماله، إلا أنه و بعد خوصصته حقق نجاحات و نمو كبير و أصبح يتمتع بثقة كبيرة في السوق.

---

[1] ولد سيدنا محمد الأمين، مرجع سابق، ص 58.
[2] البنك الموريتاني للتجارة الدولية، التقرير السنوي، 1995، ص 11.

2- <u>البنك الوطني الموريتاني</u> (BNM):

تم إدماج أقدم مؤسستين مصرفيتين في البلاد، و هما الشركة الموريتانية للبنك و البنك الدولي لموريتانيا ليتولد عن هذا الاندماج البنك الوطني الموريتاني حيث حافظت الدولة بعد هذه العملية على نسبة 46% من رأس ماله بالإضافة إلى الملاك الأصليين في المصرفين المذكورين و ذلك سنة 1988.

و لم يشذ هذا المصرف عن الوضعية العامة التي كانت تعاني منها المصارف بل و لم يكن أحسن حظا منهم، حيث ورث مشاكل مضاعفة أثرت على استمرار يته، كما تعرض إلى أزمات ناجمة عن سوء التسيير و انخفاض السيولة، و ارتفاع حجم الديون المجمدة، و في كل مرة يوشك على الإفلاس تقوم الحكومة بدعمه ماليا لتغطية النقص الحاصل في سيولته حيث قامت سنة 1989 بمساعدته 50,32 مليون أوقية كزيادة في رأسماله و تلتها دفعة أخرى سنة 1990، بمبلغ 197 مليون أوقية[1]، و يبدوا أن هذه الإسعافات لم تنقذ هذا المصرف فقد وصلت خسائره سنة 1990 حوالي 68 مليون أوقية، و استفحلت بذلك مشكلة السيولة و الديون المجمدة لديه، و نتيجة لعملية تقليص المصارف السابقة، حيث باتت لا تتعدى أصابع اليد، جعلت احتمال إغلاق واحد منها أو إدماجه تعرض السوق النقدي لعملية احتكار من طرف مصرف واحد أو اثنين، في نفس الوقت الذي تدعو فيه الدولة إلى المنافسة و حرية النشاط المصرفي في ظل الحرية الاقتصادية بصفة عامة.

بهذه الوضعية لم يبق أمام الدولة الموريتانية إلا أن تعلن عن خوصصته و هو الحل الذي تنقذ به الدولة الموريتانية كل مؤسساتها المنهارة، و هذا ما يفسر لنا أن مشاكل هذه المؤسسات لا تأتي من ضيق السوق أو من مشكلة السيولة، و لكنها تختلف من تبعية الوحدة للقطاع العمومي دون القطاع الخاص، و هو ما يعني أن المشكلة تكمن في التلاعب و سوء الإدارة في القطاع العام، و التعود على الإثراء الشخصي للعمال من هذا القطاع، و هو ما جعل انتقال الملكية من القطاع

[1] محمد الأمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص 59.

العام إلى القطاع الخاص في هذه الظروف كفيل بتغيير حالة المصرف حيث لا يتغاضى رجال الأعمال عن التلاعب في أموالهم.

و في أغسطس 1991 تولى القطاع الخاص الوطني امتلاك رأس ماله و تمت زيادة رأسماله سنة 1992 ليصل إلى 1,5 مليار أوقية.

يمتلك هذا المصرف مكاتب و فروع في كل من أنواكشوط التي يوجد بها المقر الرئيسي و أنواذيبو- أزويرات- روصو- بوغي- كيفة- سيليبابي.

و بعد تولي القطاع الخاص لرأس ماله تحسنت وضعيته المالية من خسارة قدرت ب 67 مليون إلى ناتج صافي قدر ب 149,5 مليون أوقية في سنة 1993 بل تحولت الخسارة إلى ربح معتبر[1].

و يبلغ رأسماله سنة 2007، 6 مليارات أوقية مملوكة با لكامل للقطاع الخاص الوطني[2].

3- **بنك شنقيط:** (C.B)

هذا المصرف هو نفسه البنك العربي الليبي الموريتاني، بعد أن تم تعديل اسمه من طرف مجلس جمعية هذا البنك المنعقدة 1992، و لقد أنشئ طبقا للقانون 252/72 الصادر بتاريخ 27 نوفمبر 1972، و هو مسجل في قائمة المصارف لدى البنك المركزي الموريتاني تحت الرقم واحد أي أنه أول مصرف يحصل على الترخيص من طرف البنك المركزي الموريتاني.

و قد كان رأسماله[3] عند التأسيس 520 مليون أوقية موزعة حسب:

- 51% للبنك العربي الليبي الخارجي.
- 49% الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

و نتيجة للمشاكل الأزمات لم ينجو هذا المصرف من آثار الأزمة المصرفية التي تعصف بين الحين و الآخر بالنظام المصرفي، ارتفعت ديونه الموجدة من 20 مليون أوقية سنة 1992 إلى أكثر من 1725 مليون أوقية سنة 1995، إلا أن

[1] تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 95-96 و كذلك ميزانية المصرف خلال 1995.
[2] البنك المركزي الموريتاني- تقرير صادر: 2007/04/11.
[3] تقارير سنوية لبنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.

السلطات الموريتانية و الليبية لم تقبل التخلي عن هذا المصرف و خوصصته، بل ارتأت إعادة تمويله عن طريق رفع رأسماله و هو ما وقع فعلا سنة 1994 ليصل إلى 2 مليار أوقية مملوكة مناصفة بين البلدين، يوجد مقره الرئيسي في أنواكشوط، و يمتلك فرعا واحدا داخل البلاد في أنواذيبو.

و لقد تطورت الآن وضعية هذا المصرف فتطور حجم ودائعه و زاد ليصل إلى 774386000 أوقية سنة 1996 بدل 547730812 أوقية سنة 1995.

و لقد حقق ربحا صافيا متناميا و مستمرا وصل إلى أكثر من 62985 مليون أوقية لسنة 1996.

و يبلغ رأسماله في هذه السنة (2007) 3,5 مليار أوقية مقسمة كالتالي[1]:

- 49% الدولة الموريتانية.
- 51% البنك العربي الليبي الخارجي.

4- **البنك العام لموريتانيا** (G.B.M):

أنشئ هذا المصرف في 27 نوفمبر 1995 على شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 500 مليون أوقية موزعة على الشكل التالي:

- 65% القطاع الخاص الوطني.
- 30% الشركة العامة البلجيكية.
- 5% الشركة المالية الدولية.

و يعتبر هذا المصرف المؤسسة الوحيدة التي يشارك فيها رأس المال الأوروبي و هو يتدخل في جميع النشاطات المصرفية التي يسمح بها القانون المنظم للمهنة المصرفية 011/95[2].

لقد بدأ هذا المصرف نشاطه منذ يناير 1996، و يمتلك فرعين في أنواكشوط و أنواذيبو.

و قد وصل رأسماله سنة 2007 إلى 7,2 مليار أوقية [1]و بنفس النسب السابقة.

---

[1] البنك المركزي الموريتاني، تقرير صادرن 2007/04/11.
[2] البنك المركزي الموريتاني تقرير صادر 2007.

5- بنك البركة الموريتاني الإسلامي (B.A.M.I.S)

تم تأسيس هذا المصرف في 21 سبتمبر 1985 على شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 500 مليون أوقية موزعة حسب النسب التالية:

- 50% مجموعة البركة السعودية.
- 40% القطاع الخاص الوطني.
- 10% البنك المركزي الموريتاني.

جاء هذا المصرف في إطار نشاط البنوك الإسلامية، و قد حدد النظام الأساسي لهذا المصرف آليات استخدام التمويل المتوفرة و حددها في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، و التأجير هذا بالإضافة إلى الأعمال المصرفية الأخرى، كفتح الحسابات و قبول الودائع و إصدار الكفالات و خطابات الضمان، و تحصيل الفوائض و السندات و لم ينجح هذا المصرف من مشاكل الديون المجمدة و ارتفعت مقاديرها حتى دفعت بالمساهم الأول و هو مجموعة البركة السعودية إلى أن تزيد رأس مال المصرف ليصل إلى 3,7 أوقية و ليكون بذلك أكبر بنك في موريتانيا من حيث رأس المال و لذلك أعيد توزيع نسب رأس المال بالشكل التالي:

- 85% مجموعة البركة السعودية.
- 15% القطاع الخاص الموريتاني.

و في 1996 تمت الموافقة في إطار الجمعية العامة للمساهمين على بيع حصة مجموعة البركة السعودية لصالح القطاع الخاص الوطني و ذلك لكون الطاقم التسييري لهذه المؤسسة لم يفلح في إنقاذها من الأزمات المتتالية، و أصبح هذا المصرف مصرف وطني بعد انسحاب مجموعة البركة السعودية، و هو يملك بالإضافة إلى مقره الاجتماعي بأنواكشوط فرعا واحدا في أنواذيبو.

[1] Jean Bounine- Jean Pierre desnon : Apport au secteur privé en mouritanie, etude de cadrage des interventions de coopération Française en mouritanie, Nouakchott 96, P 03.

6- **بنك التجارة و الاستثمار في موريتانيا** BACIMBANK

تأسس هذا البنك في 2002/3/9 و يبلغ رأسماله 1500.000.000 أوقية [1] و جميع أسهمه مملوكة بنسبة 100% للقطاع الخاص الموريتاني و قد حقق هذا البنك أرباح معتبرة و يمتلك 6 فروع و من المنتظر أن يكون لع فرع في جميع ولايات الوطن حسب السياسة العامة للبنك.

7- **بنك التجارة و الصناعة** (B.C.A):

لقد تأسس هذا البنك سنة 1999 على شكل شركة مساهمة برأس مال قدره 2040.000.000 أوقية موزعة على الشكل التالي[2]:

- 85% القطاع الخاص الموريتاني.
- 15% قطاع خاص أجنبي.

8- **بنك الأمانة للتنمية و الإسكان** (B.A.D.H):

تأسس هذا البنك سنة 1996 برأس مال قدره 1500.000.000 أوقية موزعة كالتالي[3]:

- 27,5% البنك المركزي الموريتاني.
- 20% الشركة الوطنية للصناعة و المناجم.
- 10% بنك شنقيط.
- 10% البنك الموريتاني للتجارة الدولية.
- 10% البنك الوطني لموريتانيا.
- 10% شركة التأمين و إعادة التأمين 'نصر'.
- 5% شركة البناء و الإنشاءات الموريتانية.
- 5% الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- 2,5% البنك العام لموريتانيا.

---

[1] البنك المركزي الموريتاني: تقرير منشور بتاريخ 2007/4/11، ص 02.
[2] نفس التقرير السابق.
[3] تقرير البنك المركزي الصادر بتاريخ 2007/4/11، ص 03.

جاء هذا المصرف من أجل توفير سياسة سكنية للمواطنين و سنتطرق لهذا المصرف عند الحديث عن البنوك المتخصصة في موريتانيا.

9- **المؤسسة العامة لموريتانيا** (S.G.M):

تأسس هذا البنك سنة 2005 برأس مال قدره 400.000.000 أوقية و يتوزع رأسماله بالنسب التالية[1]:

- 50,99% المؤسسة العامة لموريتانيا.
- 36,749% مؤسسة بلاهي.
- B.E.I. % 0,002.

10- **BNP. PARIBAS Mouritanie**:

تأسس هذا البنك سنة 2006 برأس مال قدره 3.220.000.000 أوقية مملوكة بالكامل BNP.PARIBAS %100 [2].و هو بنك حديث لم تكتمل سنة على تأسيسه.

[1] تقرير البنك المركزي الموريتاني، الصادر بتاريخ 2007/4/11 ص: 03.
[2] نفس التقرير المذكور أعلاه.

و الجدول التالي يوضح تشكلة النظام المصرفي الموريتاني

الجدول رقم 08: النظام المصرفي في موريتانيا

اسم البنك	الشكل القانوني	تاريخ الإنشاء	رأس المال	المساهمين
بنك شنقيط CB	مؤسسة ذات مسؤولية محدودة	1972/11/28	3500.000.000 أوقية	- 49% الدولة الموريتانية. - 51% البنك العربي الليبي الخارجي.
بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي (BAMIS)	-	1985/09/21	2000.000.000 أوقية	- 85% القطاع الخاص الموريتاني. - 15% مجموعة البركة السعودية.
البنك الموريتاني للتجارة الدولية (BMCI)	-	1986/12/16	3000.000.000 أوقية	100 % القطاع الخاص الموريتاني.
البنك الوطني الموريتاني (BNM)	-	1988	6000.000.000 أوقية	100% القطاع الخاص الموريتاني.
بنك التجارة و الاستثمار في موريتانيا (BACIM BANK)	-	2002/03/09	1500.000.000 أوقية	100% القطاع الخاص الموريتاني.
بنك التجارة و الصناعة (BCI)	-	1999	2040.000.000 أوقية	- 85% القطاع الخاص الموريتاني. - 15% قطاع خاص أجنبي.
بنك الأمانة للتنمية و الإسكان (BADH)	-	1996	1500.000.000 أوقية	100% قطاع خاص وطني.
المؤسسة العامة لموريتانيا (SGM)	-	2005	4000.000.000 أوقية	- 50,999% المؤسسة العامة لموريتانيا. - 36,749% مؤسسة بلاهي. - 0,002% BEI.
BNP-PARIS BAS-MAURITANIE	-	2006	3220.000.000 أوقية	BNP.PARIBAS 100%
البنك العام لموريتانيا	-	1995/02/11	7200.000.000 أوقية	- 65% القطاع الخاص الموريتاني. - 35% قطاع خاص أجنبي.

Banque centrale de Mauritanie, système bancaire Mauritanie, 11/04/2007, P 1-2-3.

المطلب الثالث: البنوك المتخصصة في موريتانيا

مع تنامي الحاجة إلى تمويلات جديدة لخلق تنمية اقتصادية دائمة و مع عزوف المصارف التجارية عن تقديم التمويل الطويل الأجل الذي يمكن استخدامه في مشاريع تنموية، برزت حتمية وجود مصارف متخصصة في تمويل التنمية قد تكون مصارف زراعية، صناعية أو سكنية.

و من أهم العوامل التي تساعد على وجود و نجاح مصرف متخصص وجود نمو اقتصادي سريع، و درجة نمو السوق النقدي و السوق المالي، و كذلك نوعية الودائع التي تحتفظ بها هذه المصارف.

و في موريتانيا التي هي في أشد الحاجة إلى مؤسسات تقدم التمويل للتنمية و إلى مصارف متخصصة قطاعية، فلا تزال المصارف المتخصصة قليلة و لذلك فعند الحديث عن المصارف المتخصصة فإننا سنخص بالذكر اتحاد بنوك التنمية و بنك الإسكان و هو مصرف متخصص في هذا المجال أما المؤسسة الأخرى فهي بنك التجارة و الصناعة و هي مؤسسة ما زالت في بداية مشوارها.

*** اتحاد بنوك التنمية:**

بعد الاستقلال قامت الدولة من أجل ضمان توفير التمويل لمشاريع التنمية بإنشاء البنك الموريتاني للتنمية، تولى توفير بعض التمويل للقطاعات و خاصة قطاع الزراعة و قطاع الصناعة و فعلا قام بمنح قروض قصيرة الأجل بفوائد مرتفعة و بشكل فوضوي لم يتوخى الدقة و الحذر و أخذ الضمانات اللازمة في منحها، بل منحت لبعض الشخصيات الكبيرة ذات المصداقية و الوزن الاجتماعي و لم تكن الضمانات سوى ضمانات وهمية منخفضة القيمة قد لا تمثل قيمتها 10% من قيمة القرض.

و نتيجة لاستمرار المصرف في تقديم القروض بصفة عشوائية و فوضوية أصبح حجم الديون المعدومة أو المجمدة يتضاعف سنة بعد أخرى و بدأت تظهر أزمات سيولة حادة لديه فلجأت الدولة إلى ضخه بمساعدة مالية لتجاوز تلك الأزمات.

و لم تفلح هذه التسهيلات و المساعدات في إنقاذ هذا المصرف و لذلك اضطرت الدولة إلى دمجه مع مؤسسة أخرى لتمويل التنمية هي الصندوق الوطني للتنمية سنة 1987 و نتج عن هذا الدمج اتحاد بنوك التنمية الذي توجه إلى تقديم الكثير من القروض خاصة لقطاع الصيد و الزراعة حتى وصلت ديونه المجمدة سنة 1992 ما قدر ب 1735 مليون أوقية، لم يستطع تحصيل الا قسط قليل منها و استمرت أعباء النشاط في التزايد و تدهورت حالته المالية، فاضطرت الدولة مرة أخرى إلى تصفيته سنة 1993 متحملة ما قيمته 20 مليار أوقية كالتزامات العملاء المحليين و الأجانب.

و من أهم الأسباب التي أدت إلى فشل تجربة هذا المصرف تمويل المشروعات التي لا ترتبط بالتنمية، عشوائية تقديم هذه التمويلات و سهولة تحويل التمويل القصير الأجل إلى تمويل متوسط الأجل بغير ضمانات سليمة و مدروسة فيكفي معرفة أحد أعضاء مجلس الإدارة و الحصول على قرض أي أنه وسيلة إغناء لبعض طبقات المجتمع.

و لقد انعكس فشل اتحاد بنوك التنمية على العمل و الوعي المصرفي فسادت قناعة بأن القروض المصرفية لا يجب سدادها و أنه بعد فترة من أخذها سيفشل المصرف و يتحول إلى أعباء تتحملها الدولة[1].

و لذلك اختفت أهم تجربة لمصارف التنمية في 1993، و لم تظهر بوادر إنشاء مصارف متخصصة إلا في سنة 1995 عندما أنشئ بنك الإسكان الموريتاني.

* **بنك الإسكان الموريتاني:**

إن غياب سياسة رشيدة لتوفير السكن للمواطن و كذلك غياب إستراتيجية وطنية طويلة المدى لإيواء الأعداد الكبيرة النازحة من الأرياف و التجمعات القروية في ظل تدهور الأحوال المعيشية و تدني الدخول من الأسباب التي دفعت بالحكومة الموريتانية إلى الإعلان عن تأسيس مصرف متخصص في توفير السكن

[1] محمد الأمين ولد سيدنا، ماجستير، مرجع سابق، ص 59.

في نوفمبر 1996 برأس مال قدره 1,5 مليار أوقية يشترك فيها القطاع العام و شبه العام و القطاع الخاص موزعة كالتالي:

- البنك المركزي الموريتاني: 27,5%.
- الشركة الوطنية للصناعة و المناجم: 20%.
- بنك شنقيط: 10%.
- البنك الموريتاني للتجارة الدولية: 10%.
- البنك الوطني لموريتانيا: 10%.
- شركة التأمين و إعادة التأمين "النصر": 10%.
- شركة البناء و الإنشاءات الموريتانية: 5%.
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعية: 5%.
- البنك العام لموريتانيا: 2,5%.

و بدأ المصرف باستقبال ملفات طالبي التمويل في أكتوبر 1996 و يشترط للحصول على قروض المصرف أن يكون المستفيد عميلا لدى المصرف و له حساب جاري به، كما يجب أن يكون موظفا أو لديه رصيد معقول في حسابه لدى المصرف، و على المستفيد أن يوفر 30% من تكلفة القرض كتمويل ذاتي منه و بدأ المصرف تقديم قروضه في نهاية 1999.

و يقدم هذا المصرف عدة أنواع من القروض منها قروض قصيرة الأجل لصالح الزبائن و الموظفين حيث يمكن للموظف أن يقوم بتسبيق راتبه لمدة ثلاثة أشهر، أما الصيغ العامة التي يعتمدها المصرف فهي تتم على مراحل، فبعد فتح الحساب الخاص بالادخار السكني يبدأ المصرف باقتطاع النسبة المتعارف عليها من خلال الاتفاق الذي يربطه بالعميل، و تتواصل هذه العملية لمدة أربع سنوات في بعض الأنظمة و خمسة في الأخرى، و بعدها يحق للعميل الحصول على الدفعة الأولى من التمويل و التي تمثل جميع مدخراته خلال هذه السنوات، و هي الحصة المخصصة لتمويل أساس البناء و بعد تتمته يحصل على الحصة الأولى

للقرض ثم الحصة الثانية، كما يمكن أن يكون هناك قرض تكميلي إذا لم تكف الدفعات الأولى[1].

و يحسب إجمالي التمويل بإضافة حجم المدخرات المحددة إلى مجموع الفوائد التي تحصلت عليها الودائع خلال تلك الفترة و هو محدد ب 11%، و يضاعف الجميع مرتين.

مجموع التمويل = الودائع خلال الفترة المحددة + مجموع الفوائد (×) 3.

على أن يتم السداد على 13 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار أربع سنوات و 20 سنة بالنسبة للمدخر الذي اختار خمس سنوات بالنسبة لتقديم الودائع الادخارية، و يستمر الاقتطاع من راتب أو رصيد العميل بنفس النسبة التي تم الاتفاق عليها سابقا.

لا زال هذا المصرف إلى حد الآن لا يمارس إلا نشاطات مصرفية عامة، لقد قام ببناء حي سكني بالتعاون مع شركة البناء و الإنشاءات يحتمل أن يكون هو الدفعة الأولى من توفير السكن، و يتكون هذا الحي من 100 مسكن اجتماعي و رأس مالي.

و بالإضافة إلى مقره الاجتماعي بأنواكشوط لم يفتح إلا وكالة واحدة في العاصمة الاقتصادية أنواذيبو.

*** بنك التجارة و الصناعة:**

أنشئ هذا البنك سنة 1999 برأس مال قدره (2040.000.000) برأس مال مختلط يمتلك القطاع الخاص الموريتاني 85% من رأس ماله و 15% الأخرى يمتلكها قطاع خاص أجنبي و هو بنك حديث نسبيا.

[1] أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 122.

المطلب الرابع: مؤسسات التمويل غير المصرفية في موريتانيا

بعد تصفية اتحاد بنوك التنمية، لم يعد موجودا في موريتانيا مؤسسة مالية تمتلك الموارد الضخمة المخصصة لتمويل الاستثمارات و في بلد يعتبر الادخار المحلي فيه ضعيف، يكون تمويل النشاط الزراعي و المؤسسات المتوسطة و الصغيرة يحتاج بالضرورة إلى دعم خارجي، يتمثل في القروض التي يجب أن تعطي الأولوية لتنمية و تطوير آلية الإنتاج من أجل تنشيط و تقوية النمو و توفير فرص العمل.

و تشمل القنوات الموجودة لصرف هذه التمويلات خاصة بعد فشل اتحاد بنوك التنمية المؤسسات التالية:

1- رابطة القرض لصالح المؤسسات الناشئة و الصغيرة (ACMPE):

في سنة 1993 بدأت الدولة بمعالجة مشكلة البطالة في فئة الشباب من أصحاب الشهادات، و أنشأت على ذلك الأساس هذه الرابطة، و تمت المصادقة على النظام المسير لها في سبتمبر 1993، و منحت إذنا بمباشرة إجراءات منح القروض من البنك المركزي في يناير 1994، و أجرت الرابطة أول عملية إقراض تمثلت في اختيار 45ملفا مقدمة من طرف الشباب حملة الشهادات، و تولت الرابطة تمويل 70% من تكلفة تمويل كل مشروع بينما يدفع أصحاب المشاريع 30% المتبقية، و تحدد نسبة الفائدة ب 12% على أن يكون دفع الأقساط المستحقة شهريا، من أجل المحافظة على الاتصال المستمر مع أصحاب العمل، و قد كلفت هذه العملية 81150000 أوقية[1]، و تحرص الرابطة على أن تأخذ ضمانات حقيقية بالإضافة إلى رهن المعدات و الأدوات التي تم شراؤها في إطار المشروع و شروط الاستفادة من قروض الرابطة هي:

[1] Association pour le crédit à la micro et petite entreprise (ACMPE), en mouritanie note(1), sur la transformation de l'ACMPE, Nouakchott, 10/09/1995, P 01.

- أن تكون مدة القروض تتراوح ما بين 5 إلى 7 سنوات مع مدة سماح لا تتعدى 6 أشهر.
- سعر الفائدة 12% سنويا و تكون أقساط التسديد شهرية.
- تمويل ذاتي قدره 30% من تكلفة المشروع.
- متوسط القرض 2 مليون أوقية.

يمكن استنتاج بعض الدروس من عمليات الرابطة، إذ أن قرابة 20% من المشاريع قد اختفت تماما، و يعود تفسير ذلك إلى أن نسبة المطلوبة من المستفيد و هي 30% من المبلغ الإجمالي كتمويل ذاتي لتكلفة المشروع الائتماني، لا تتماشى مع ظروف الشباب العاطلين فهم غالبا لا يملكون هذا المبلغ و يضطرون إلى اللجوء إلى وسطاء يقتضون منهم فوائد مدمرة، يرجعونها مباشرة بعد حصولهم على القروض من الرابطة، مما ينجم عنه نقص في المعدات، يجعل صاحب المشروع عاجز عن تشغيل المشروع أو أنه يبيع الأدوات و المعدات المتبقية و يضع ثمنها في جيبه ثم يختفي، و نتيجة لعدم فاعلية قانون التحصيل لدى الرابطة فإن عمليات التحصيل هذه لم ينتج عنها غالبا سوى مصاريف إضافية تزيد من أعباء المؤسسة.

2- **برنامج الاستثمار و التنمية في موريتانيا** (IDM):

يمثل هذا البرنامج مجموعة من المساعدات و الأموال المقدمة من طرف مجموعة من الدول الأوروبية لدعم الأنشطة و المبادرات الفردية مثل (الصناعات التقليدية و الصناعات الصغيرة)، هذا بالإضافة على الدعم الذي يقدمه إلى التعاونيات في مجال الزراعة و الصيد، و قد لحقت بهذا البرنامج أزمة مالية في 1993 نتيجة لعدم تسديد قروضه الماضية، مما جعله نظاما جديدا لتقديم قروضه يعتمد الإجراءات التالية:

* *مساعدات المبادرات الإنتاجية:* يلقى هذا النوع من المساعدات دعما من طرف الصندوق الفرنسي للتنمية، و تتراوح مساعداته ما بين إنشاء المؤسسات الصغيرة و الجديدة أو توسيع أخرى قائمة، و شروط هذا النوع من المساعدات هي[1]:

- مدة القرض ما بين 2 إلى 7 سنوات مع مدة سماح تصل إلى 6 أشهر.
- معدل الفائدة 13% و تدفع أقساط التسديد شهريا.
- تمويل ذاتي يصل على 40% لإنشاء مؤسسات جديدة، و 30% لتوسيع المؤسسات القديمة.
- مبلغ القرض يتراوح ما بين 400 ألف أوقية كحد أدنى و 7,5 مليون أوقية كحد أعلى.

و في نفس الفئة من المساعدات يقوم البرنامج بتقديم قروض المبيعات المحلية و شروط هذا النوع من القروض هي:

- المدة تتراوح ما بين 6 أشهر إلى سنتين.
- معدل الفائدة 13% و يفع قسط التسديد شهريا.
- ضمانات ودائع تصل إلى 20% أو 25% من إجمالي القروض.
- يصل الحد الأقصى لملغ القرض 0,5 مليون أوقية.

* أما المستوى الثاني من القروض فيتركز في المجالات الفنية مثل دراسات الجدوى الاقتصادية و تقديم الخبرات الفنية و قد تصل إلى تقديم دورات تكوينية للأشخاص.

و يعتبر برنامج الاستثمار و التنمية شركة محدودة المسؤولية، و كان من المتوقع أن ترقى إلى درجة مؤسسة مالية تعاونية في القانون المصرفي رقم 95/011 بتاريخ 1995/7/17 و هو ما حدث بالفعل.

[1] Mohamed ould cheikh abdellahy, la problématique du financement des activités privés en mouritanie, ministére de la fonction publique mouritanie, juin 1996.

3- **صندوق الادخار و القرض للصناعات التقليدية** (CECA):

لقد أنشئ هذا الصندوق عن طريق مكتب دعم المنشآت الصغيرة في موريتانيا، بالتعاون مع هيئة التعاون الفني الألماني، و هو على هيئة اتحاد تعاونيات لمجموعة من الصناع التقليديين و قد أخضع لقوانين النظام المصرفي الأخير –رقم 95/011– و لا تدخل الدولة كمساهم فيه، و يمثل مدخرات أعضائه أكبر مصدر لموارده، و يصل أعضاؤه حسب تقديرات 1996/1/31 حوالي 541 عضوا، و بلغ حجم مدخراته الإجمالية (6246194 أوقية)، و قد قدم في نفس الفترة حوالي 162 قرضا وصل مبلغها (7870010 أوقية) منها 29% قروض استثمارية[1].

و يشترط هذا الصندوق على أن لا تزيد قيمة القرض الواحد عن 200.000 أوقية و هي موجهة في الأساس لشراء بعض التجهيزات، و تغطية المصاريف الجارية لأعضاء الصندوق و يشترط الاستفادة من قروض الصندوق التزامات المستفيد و بالتالي:

- أن يلتزم المستفيد بالنظام الداخلي للصندوق.
- أن يكون النشاط المطلوب من أجله القرض مضت عليه فترة لا تقل عن ثلاثة أشهر و أن يكون المستفيد من القرض ملتزما سلوكيا.
- أن تدفع بعض المصروفات المتعلقة بخدمة الصندوق (مصروفات إعداد الملف– مصروفات تسيير الصندوق)، هذه المصروفات تمثل معدل الفائدة.
- هذه السلفة ما بين 5 إلى 8 أشهر مع توفير تمويل ذاتي يصل على 30% من مبلغ القرض.

و قد قام الصندوق بعقد اتفاق مع البنك الموريتاني العام و ذلك بتقديم البنك للصندوق قرضا بمبلغ 5 مليون أوقية لتمويل القروض قصيرة الأجل للصناعات الصغيرة التقليدية، 12% و للصندوق الآن ثلاثة فروع موزعة على: أنواكشوط– أطار– كيهيدي.

[1] Mohamed ould cheikh abdellahy, Op-citm P 97.

4- الاتحاد الوطني للتعاونيات الزراعية للقرض و الادخار في موريتانيا:

و هي مؤسسة متخصصة في تقديم القروض الزراعية، و قد تم إنشاؤها بالقانون رقم 67/171 الصادر بتاريخ 1967/7/16، و قد أجرت تعديلات على طبيعة نشاطها و طرق تمويلها و ذلك بعد تصفية اتحاد بنوك التنمية التي كانت تعمل تحت وصايته، و كان آخر تعديل لنظامها، ما حدده القانون 95/011 بتاريخ 1995/7/17، الذي ينظم الجهاز المصرفي الموريتاني، و توجه هذه الاتحادية قروضها إلى زراعة الأرز الموجودة على ضفاف نهر السنغال، و تأتي مواردها من الحكومة الموريتانية و شركائها في التنمية (الاتحاد الأوروبي، ألمانيا، فرنسا) عن طريق صندوق التنمية الفرنسي و لجنة التعاون الفرنسي و كذلك البنك الدولي، و رأسمالها يخضع للمساعدات التي تصل إليها و قد وصل في 1995/12/31 إلى 74711000 أوقية[1].

و يقع مقرها الرئيسي بمدينة أنواكشوط و تمثلها تعاونيتين هما:

* *التعاونية الزراعية للقرض و الادخار لأعالي النهر*:

مركز التعاونية يوجد في مدينة كيدهي تغطي ولايات (البراكنة- غورغول- كيد ماغا) و قد وصل رأس مالها إلى 17799000 أوقية في 1995/12/31.

* التعاونية الزراعية للقرض و الادخار للترارزة:

مركز هذه التعاونية مدينة روصو و تغطي ولاية أترارزة، و قد وصل رأسمالها في 1995/12/31 إلى 56912000 أوقية.

5- الاتحادية الوطنية لتعاونيات الصيد التقليدي:

تقوم هذه الاتحادية بتمويل العمليات القصيرة و المتوسطة الأجل للصيادين التقليديين و تلقت هذه الاتحادية دعما من الصندوق الفرنسي للتنمية، و ذلك في إطار إنشاء مؤسسات صغيرة لتجفيف و تخزين السمك، تتراوح تكاليفها ما بين 3 إلى 5 مليون فرنك فرنسي، و تحصل عليها الاتحادية بشكل أقساط تنتهي بعد سنتين من الاتفاقية التي بدأت 1996، كما فتحت لها قرضا آخر يصل إلى 12

[1] ولد سيدنا محمد لمين، مرجع سابق، ص 85.

مليون فرنك فرنسي بسعر فائدة 5% سنويا، و مدته 5 سنوات مع فترة سماح تصل على سنتين و يتوزع نشاط الاتحادية على تعاونيتين هما:

- تعاونية القرض للصيد التقليدي في الجنوب: و يغطي نشاطها المنطقة المحاذية لنهر السنغال و الممتد من مركز الجريف إلى أنذياغو.

- تعاونية القرض للصيد التقليدي في الشمال: و التي يمتد نشاطها على شواطئ المحيط الأطلسي، و الممتد من منطقة أنوامغار إلى مدينة أنواذيبو.

6- الهيآت الأجنبية التي تقدم مساعدات مالية لتمويل أو دعم المشروعات في موريتانيا:

تمثل هذه الهيآت شبكة من المؤسسات الخيرية توجد في كل مناطق البلاد و تتعامل مباشرة مع المواطنين و التعاونيات و الجمعيات الأهلية، و ذلك بتقديم إما أموال نقدية أو معدات أو مواد غذائية، حسب الحالات التي تقوم بمساعدات، و أهم هذه الهيآت هي:

أ/ هيأة السلام الأمريكية: و تقوم بتقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة في البلاد، و لا تقوم بإنشاء مشروعات جديدة، و تكتفي بتوسيعها و مدها بالخبرات الفنية، و ذلك في شكل أدوات و لوازم زراعية مثل: السياج، البذور، الأسمدة....، أما مساعداتها النقدية فهي جد رمزية لا تتعدى 13000 أوقية للمشروع الواحد.

ب/ الجمعية الفرنسية للتطور و التقدم: تقوم بتقديم المساعدات الفنية و عمليات التكوين المهني، و بدأ نشاطها سنة 1989 و يتركز في ثلاثة ولايات هي: البراكنة- غورغول- غيدماغا.

ج/ كاريتاس CARITAS: تمثل مجموعة من الهيآت الفرنسية و تمارس نشاطها منذ 1980/4/12، و تندرج عملياتها تحت ظل اتفاقيات التعاون الموقعة بين فرنسا و موريتانيا، و تقوم بمساعدة التعاونيات الزراعية و الصناعية، كما تساهم في عمليات التكوين المهني للأفراد حيث ساهمت في إعداد مجموعة من السيدات في مجال: (الخياطة- النسيج- الصناعة).

د/ الاتحاد اللوثري العالمي FLM: و هي منظمة حكومية سويسرية بدأت نشاطها في موريتانيا منذ 1975، و ذلك في ظل موجة الجفاف و تستهدف تقديم المساعدات الإنسانية مثل توزيع المواد الغذائية و دعم التعاونيات الزراعية بدءا من تقديم المبالغ النقدية و السياج و البذور، و تعليم طرق تربية الدواجن...إلخ[1].

و بعد أن رأينا كيف يعاني المصرف الموريتاني من اختلال كبير في بنيانه حيث يفتقر إلى قيام البنوك المتخصصة، التي تلعب الدور الرئيسي في الائتمان المصرفي في وقت تعتمد فيه عمليات تمويل التنمية، إما على الدين الخارجي أو على مجموعة من المنظمات الأجنبية الحكومية أو غير الحكومية، و التي قد تترتب عنها تبعية إضافية للاقتصاد الموريتاني لاقتصاديات تلك المنظمات، كما أن المجتمع الموريتاني يشعر بالريبة، ما يشوب نشاطها من ناحية أهدافها الدينية مما جعل أغلب الموريتانيين يعتبرونها مؤسسات تبشيرية قبل أن تكون مؤسسات دعم إنسانية، كما أن مساعداتها لا تمس المشاريع الكبيرة أو المتوسطة الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية مثل توفير المياه و الكهرباء و إصلاح الأراضي و إنشاء الطرق أو توفير الآلات و المعدات الإنتاجية، بل تكتفي بتقديم مبالغ نقدية رمزية، أو بعض اللوازم البسيطة مثل السياج، أو معلومات نظرية قد يصعب فهمها على الفلاح العادي أو الحرفي التقليدي لمحدودية قدراتهم المالية و التكنولوجية.

المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا

إن الاقتصاد الموريتاني خلال عقدي السبعينات و الثمانينات كان يمتاز بوجود اختلالات كبيرة على مستوى ميزان المدفوعات و الميزانية يرجع ذلك إلى النقص الكبير الحاصل في التمويلات، خاصة أن الخطة الاقتصادية الرابعة اعتمدت بشكل كبير على الدعم و المساعدات و القروض من بعض البلدان الصديقة و الشقيقة و كذلك المؤسسات الدولية.

[1] محمد لمين ولد سيدنا، مرجع سابق، ص 87-88.

و يرجع تاريخ أول تعامل للاقتصاد الموريتاني مع المؤسسات المالية إلى سنة 1980-1982 عندما تبنت برنامج تثبتي مدعم باتفاقية استفادت بموجبها موريتانيا من سحب وصل إلى 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و هو ما يمثل 136% من حصتها في صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات، بل تدنت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة، و تجذرت الاختلالات المالية و ازداد العجز في الحساب الجاري و تفاقمت الديون[1].

و نتيجة لهذه الوضعية تراجع و تباطأ الإنتاج الهزيل و انتشرت البطالة و تدهورت مستويات معيشة المواطنين، و ازدادت حدة التضخم و عجزت الدولة عن توفير احتياجاتها الأساسية من الواردات كما عجزت عن المحافظة على سمعتها لدى الدائنين بسبب توقفها عن سداد الديون التي وصلت إلى 235% من الناتج المحلي الإجمالي في 1984.

و بعد أن وصلت وضعية الاقتصاد الموريتاني إلى هذا المنحدر الخطير لم يكن أمام السلطات الموريتانية إلا الامتثال لشروط المؤسسات المالية و الخضوع لرغباتها فتقدمت بطلب إعادة جدولة الديون إلى نادي باريس و كذلك بطلب التمويل لتنميتها إلى الصندوق و البنك الدوليين و بذلك خضعت لمجموعة من برامج الإصلاح في إطار إعادة هيكلة الاقتصاد.

كان أول هذه البرامج برنامج التقويم الاقتصادي و المالي الذي غطى الفترة 1985-1988، و الذي يهدف إلى معالجة الاختلال في كل من ميزان المدفوعات و الميزانية العامة و إصلاح القطاع العمومي و السيطرة على معدلات التضخم.

ثم أشفع هذا البرنامج ببرنامج آخر عرف ببرنامج الدعم و الدفع غطى الفترة 1989-1991، يهدف هو الآخر إلى مواصلة الإصلاحات و تعميقها من خلال الدعم بتسهيل الإصلاح الهيكلي المدعوم في مايو 1989 من أجل تكثيف

[1] الصوفي ولد الشيباني، سياسة الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة في تنفيذها – رسالة الماجستير- معهد البحوث و الدراسات، القاهرة 1993.

إجراءات التحرير الاقتصادي و هيكلة و تطهير المؤسسات العمومية و عقلنة الاستثمارات.

هذا فضلا عن مجموعة من البرامج الهادفة إلى هيكلة بعض القطاعات مثل برنامج هيكلة القطاع الزراعي (PASA) و برنامج هيكلة المؤسسات العمومية (PASEP) و جاء بعد برنامج الدعم و الدفع برنامج الإصلاح الاقتصادي (PAS) الذي غطى الفترة 1992-1995، و قد حاول أن يتجاوز الصعاب التي عانى منها البرنامج السابق بسبب الضغوط الخارجية التي نتجت عن الأزمة مع السنغال و انعكاسات حرب الخليج الثانية.

و سنتطرق في هذا المبحث لمختلف الإصلاحات التي خضع لها القطاع المصرفي في هذه الفترة، فسنتناول في المطلب الأول أهم الإصلاحات التي حدثت في برنامج التقويم الاقتصادي و المالي ثم نتناول الإصلاحات التي شملها برنامج الدعم و الدفع على أن نعرج في مطلب ثالث على تلك الإصلاحات التي انطوى عليها برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك الإطار الوثائقي للسياسة الاقتصادية.

المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي 1985-1989

يعتبر هذا البرنامج بداية تعامل موريتانيا مع المؤسسات المالية و لقد غطى الفترة 1985-1989، و حاول إعادة التوازنات الماكرو اقتصادية، و وضع أسس تنمية مستمرة من خلال جملة من الأهداف تعمل على تشجيع القطاع الخاص و إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تحرير الاقتصاد.

و بسبب الوضعية الصعبة التي كان الاقتصاد الموريتاني يعاني منها فإن المصارف لم تسلم هي الأخرى من هذه المصاعب، بل كانت الأزمة أكثر حدة على مؤسسات هذا القطاع، و كان لزاما أخذ إجراءات سريعة لإنقاذ هذا القطاع و إعادة هيكلته تجسدت هذه الإجراءات في المحاور التالي[1]:

[1] أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 97.

- تحويل حصص البنك المركزي من رؤوس أموال المصارف التجارية إلى الدولة بهدف تخفيض مساهمته في هذه المصارف، ذلك من أجل التركيز على دوره التقليدي في الرقابة و الإشراف عليها ووضع السياسة النقدية و كذلك الائتمانية للدولة.

- تطهير ميزانية اتحاد بنوك التنمية و هو المصرف الناتج عن اندماج البنك الموريتاني للتنمية و التجارة (BMDC) و الصندوق الوطني للتنمية (FND)، كما طهرت ميزانيات كل من البنك الدولي لموريتانيا و الشركة الموريتانية للبنك، و لقد شملت مصاريف التطهير التي تحملت بها الدولة سداد المتأخرات التي يطالب بها الوكلاء الأجانب، و كذلك الديون المجمدة على المؤسسات العمومية، و معالجة القروض الخاصة التي لا يمكن استرجاعها كما شملت إعادة تكوين رأس مال هذه المصارف، هذا بالإضافة إلى مراقبة الدولة لرأس مال اتحاد بنوك التنمية و محاولة تحسين إدارته عن طريق خلق تعامل فني مع بعض المصارف الأجنبية.

- تدعيم وتعزيز رقابة البنك المركزي على المصارف الثانوية من أجل الحد من الأخطاء الكثيرة التي حدثت في الماضي بسبب ضعف الرقابة و ضعف وسائلها إلا أنه في ظل هذه الرقابة سمح للمصارف، بحرية تحديد سعر الفائدة و حرية عقد القروض دون شروط مسبقة من البنك المركزي مما حد من فاعلية هذه الرقابة خاصة في ظل ضعف و عدم فاعلية أدوات السياسة النقدية و الائتمانية.

- خوصصة البنك الدولي لموريتانيا (BIMA) و الشركة الموريتانية للبنك (SMB) و السماح للقطاع الخاص الوطني و الأجنبي بالمساهمة في رؤوس أموال هذه المصارف و كذلك المساهمة في إدارة هذين المصرفين.

- بالإضافة إلى هذه المحاور الأساسية في الإصلاح و مراعاة الوضعية المالية للمصارف تم اقتراح إدماج بعض هذه المصارف و خوصصة البعض الآخر في إطار خطة تقويمية للجهاز المصرفي، تعدها هيئة مصرفية تقوم بدراسة الوضعية الحالية لهذه المصارف و ذلك من أجل رفع مستوى الوحدات المصرفية و تحسين أدائها.

و تعرف عملية الدمج المصرفي بأنها دمج مصرف أقل خسارة مع مصرف آخر أكثر خسارة و من أمثلتها دمج (FND) مع (BMDC) في 1987/08/21 و أصبح المصرف الناتج عن الإندماج يعرف باتحاد بنوك التنمية (UBD).

كما حدثت عملية دمج أخرى بين (SMB) و (BIMA) و في 12 دجمبر 1988، كانت تهدف إلى معالجة الاختلال لدى هذه المصارف و البحث عن حلول للعجز الصافي كما حاولت تقليص التكلفة التشغيلية لهذين المصرفين.

أما بالنسبة للخوصصة فقد تم تبني مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تشجيع القطاع الخاص و كذلك المبادرة الخاصة و تجسدت هذه الإجراءات في وضع سقوف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة بينما يسمح للخواص الحصول على أكبر قدر من القروض، كما خفت الرقابة على الأسعار و تم تحريرها فيما بعد و تم إلغاء الرخص بالنسبة للسلع الوسيطة، و أدخلت تسهيلات على تحويل عائدات الصادرات، و وضعت إجراءات مؤسسية و تنظيمية

ترمي لتشجيع المبادرات الخاصة و تنظيم القطاع الخاص و تحمي توفر الضمانات الضرورية لحماية الرأس المال الأجنبي[1].

و قد بدأت عملية خوصصة المؤسسات المصرفية في 1988 عندما تم بيع حصة الدولة في البنك العربي الإفريقي في موريتاني (BAAM) و بعدما اشترت حصة الأجانب من هذا المصرف تمت خوصصته كليا.

و لقد كلفت إعادة هيكلة المصارف و إصلاحها ما يناهز 9,19 مليار أوقية و هذه تكلفة باهظة قد تؤثر كثيرا على جهود التنمية المحلية تأثيرا بالغا.

أما في مجال السياسة النقدية المتبعة من أجل تحقيق أهداف برنامج التقويم الاقتصادي و المالي، فقد ركزت هذه الإجراءات على وسائل مراقبة حجم الكتلة النقدية و وضع سقوف لحجم الائتمان الممنوح للحكومة و إصلاح هيكل أسعار الفائدة، و كذلك توجيه القروض الداخلية إلى القطاعات ذات الأولوية[2].

---

[1] أمان أحمد ولد أحمد. مرجع سابق، ص 99.

[2] البنك المركزي الموريتاني، تقرير عن النظام المالي الموريتاني، مارس 1998، ص 10.

و لقد حاولت آليات السياسة النقدية، أن تنسجم مع هدف الحد من وسائل الدفع في المجتمع، بحيث أصبحت مكونات الكتلة النقدية تنمو بشكل يتناسب مع معدل نمو الطلب على الأصول النقدية، و بالفعل نما حجم الكتلة النقدية، فانتقل حجمها في عام 1985 من 12634 مليون أوقية إلى 17512 مليون أوقية في عام 1987.

و من ناحية أخر ظلت نسبة الموجودات النقدية المتاحة إلى إجمالي الكتلة النقدية شبه ثابتة تتراوح بين 75% و 78% في السنوات 1986-1988 على التوالي و استقر معدل نموها على 6% خلال هذه السنوات مما يشير على تحسن ملحوظ في التحكم في نمو وسائل الدفع كهدف من أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادي بينما لوحظ ارتفاع نسبة أشباه النقود إلى إجمالي الكتلة النقدية في نفس الفترة حيث وصلت إلى 23% في 1986 و 24% في 1988 مقارنة مع 14% خلال 1985

حيث وصل هذا المعدل إلى 31% و هو معدل يتجاوز بكثير معدل نمو الموجودات النقدية المتاحة و عموما فقد ظلت مصادر النظام النقدي تنمو بمعدل متوسط وصل إلى 12,25% خلال الفترة 1985-1988.

و بخصوص نمو مقابلات الكتلة النقدية فيلاحظ تحسن يعكسه تطور الموجودات الخارجية الصافية و خاصة وضعية الالتزامات الخارجية الصافية، و بلغ معدل هذا النمو 0,8% في 1985 و 0,7% في 1988 رغم أنه كان معدلا سالبا.

و فيما يتعلق بالقروض الداخلية فإن الديون الصافية على الدولة ظلت تنمو بمعدلات سالبة، و وصل معدل نموها إلى 40% خلال الفترة 1985-1988، و لوحظ تراجع في نسبتها إلى إجمالي القروض الداخلية ففي 1985 كانت نسبتها 22,2% و في 1986 وصلت إلى 20,2% أما في سنة 1988 فقد وصلت إلى 16,7%ن و كانت القروض على الاقتصاد تمثل الجزء الأعظم من إجمالي القروض الداخلية و وصلت نسبتها إلى 9% في نفس الوقت.

و طبيعي في ظل البرامج التي تشجع المبادرة الخاصة و تراجع دور الدولة و هيمنتها على القطاعات الاقتصادية أن تتراجع نسبة قروض الدولة و تزداد نسب الديون إلى الاقتصاد و هذا ما تعكسه النسب السابقة.

الجدول رقم 09: تطور مصادر النظام النقدي و مقابلاته في موريتانيا خلال الفترة 1983-1988

البيان / السنوات	1983	1984	1985	1986	1987	1988
النقود اليديوية	3024	3307	4054	4556	5600	5845
النقود الكتابية	5056	5983	7659	7015	7668	8187
مجموع النقود	8080	9290	11713	11571	13268	14032
أشباه النقود (ودائع لأجل)	1995	1702	1921	3471	4244	3971
قروض خارجية طويلة الأجل	116	100	55	79	99	2350
مصادر صافية أخرى	1285	944-	3010-	2785-	3475-	4297-
إجمالي الصادر	11485	10148	10479	12236	14154	16058
الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنك المركزي	1533-	3750-	5100-	5007-	5132-	5607-
الموجودات الأجنبية الصافية لدى البنوك التجارية	5065-	5864-	4589-	4563-	3804-	3400 -
مجموع الموجودات الأجنبية الصافية	6598-	9614-	09698-	9570-	8936-	9007-
ديون صافية على الدولة	5141	5016	4485	4444	4224	4207
ديون على الاقتصاد	21942	14746	15692	17462	18867	20858
مجموع الديون	18083	19762	20177	21906	23091	25065
إجمالي المقابلات	11485	10148	10479	12336	14156	16058

المصدر: مجاميع الحسابات الوطنية و المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية لسمنة 1990.

المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع 1989-1995

جاء هذا البرنامج من أجل مواصلة و تعزيز الجهود و الإجراءات الإصلاحية التي اتخذت فير برنامج إعادة التقويم الاقتصادي و المالي الذي حاول معالجة الاختلالات الاقتصادية و المالية العميقة، و خاصة إصلاح و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و مراقبة مدى التزام وحداته بتطبيق قواعد التسيير السليمة المحددة، و يغطي هذا البرنامج الفترة 1989-1995، و هو ينطلق في تحديد إستراتيجيته من المحاور التالية[1]:

1- تحسين حالة المدفوعات الخارجية من خلال إتباع آليات لتحرير سعر الصرف و التجارة الخارجية و كذلك لتوجيه العرض و الطلب.
2- إجراء إصلاح كلي للجهاز الإنتاجي الوطني حتى تتعزز و تتنوع القاعدة الإنتاجية و تعم الجودة هذه المنتجات.
3- تطبيق سياسة فعالة لترشيد النفقات العامة و تخفيضها و زيادة الإيرادات من خلال توسيع الوعاء الضريبي و تحسين كفاءة أجهزة التحصيل الضريبي.
4- العمل للوصول إلى مستوى مديونية و معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني.
5- التقليل من العبء الاجتماعي للبرنامج من خلال وضع إستراتيجية متماسكة بتعبئة الموارد البشرية عن طريق إعادة توزيع الدخل بصفة عادلة و خلق فرص عمل جديدة.

و من خلال هذه المحاور تم تحديد الأهداف الماكرو اقتصادية للبرنامج و التي تجسدت في محاولة تحقيق معدل نمو سنوي في الناتج الإجمالي في حدود 3,5% و تحقيق مستوى استثمار عام يصل إلى 16,6% من الناتج المحلي الإجمالي بدل 20% المحددة في البرنامج السابق و من أهدافه كذلك تحقيق ادخار عادي في الميزانية في حدود 6% من الناتج المحلي الإجمالي و تخفيض عجز الحساب الجاري حتى يصل 9,8% من الناتج المحلي الإجمالي ثم الوصول بمعدل خدمة الدين إلى حدود تتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع و هي 20% إلى 25% من حصيلة عائدات الصادرات في سنة 1991.

[1] Mohamed Salem oulde Abdessalem, Problématique de l'ajustement de l'économie, mémoire DEA, Université de Tunis III (F.Sc.E.J). 1989. P. 104.

و لقد شملت الآليات التي اعتمدها البرنامج على إجراءات متعددة تتعلق بالمالية العامة و النقود و القروض و إصلاحات المؤسسات العمومية و تحرير الأسعار.

و سنركز هنا على أهم الإجراءات التي اتخذت في مجال النقود و القروض و التي استهدفت التحكم في عرض النقود و ذلك للحد من ارتفاع حجم الطلب الكلي و بالتالي تخفيض معدلات التضخم، و من أهم الإجراءات المتخذة في هذا المجال:

السعي إلى تجميد القروض الصافية للدولة عند مستواها في 1989، و وضع رقابة دقيقة لنمو قروض الاقتصاد، و ذلك لضمان توجيهها إلى القطاعات الإستراتيجية و القابلة للنمو، و بالفعل فقد لوحظ معدلات القروض إلى الاقتصاد في سنوات برنامج الدعم و الدفع فوصلت هذه المعدلات إلى 15,8% بدل 12% في المتوسط، و لقد تراجع هذا المعدل إلى 11,7% في سنة 1991، و هذا التراجع يدل على إصرار البرنامج على الحد من نمو القروض إلى الاقتصاد و هو ما يتماشى مع السياسة النقدية الانكماشية التي ينتهجها البرنامج.

و بخصوص توزيع القروض فلقد انتهج البرنامج سياسة أحدثت تغييرا نسبيا في الأولوية النسبية لبعض القطاعات مقارنة ببرنامج التقويم الاقتصادي فبعد أن كانت الصناعة تمثل المرتبة الثانية تراجعت لتترك مكانتها لقطاع التنمية الريفية بعد قطاع الخدمات الذي يحتل المرتبة الأولى.

و بخصوص القطاع المصرفي تم في إطار برنامج الدعم و الدفع تدعيم و تعزيز إجراءات إعادة تنظيم و هيكلة المصارف التجارية، و طبقت عليها قواعد التسيير السليمة المحددة في البرنامج من خلال تدعيم رقابة البنك المركزي على هذه المصارف[1].

و تمثلت إجراءات إعادة الهيكلة لهذا القطاع في البداية في إعادة تأهيل البنك الوطني الموريتاني (BNM) الناتج عن دمج كل من الشركة الموريتانية للبنك (SMB) و البنك الدولي الموريتاني (BIMA)، كما شمل الإصلاح فتح رأس مال المصرف المذكور أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي على أن لا تتجاوز نسبة مشاركة القطاع الخاص أكثر من 30% في هذه الفترة، و كذلك تولي البنك المركزي كسلطة نقدية تحسين خبرة

[1] الصوفي ولد الشيباني، مرجع سابق، ص 67.

جدول رقم 10: مصادر النظام النقدي و مقابلاتها في الفترة 1989-1992 بملايين الأوقيات

الفترة / البيان	1989	1990	1991	1992
النقود اليديوية	6040	6139	7352	7898
النقود الكتابية	9022	10668	11569	11484
مجموع النقد	15062	16807	18921	19382
أشباه النقود	5562	5769	5982	6988
مجموع الكتلة النقدية	18624	22576	24903	26370
قروض خارجية	2163	1898	3376	5450
مصارف أخرى صافية	3705	1328	244	16982-
مجموع المصارف	24492	25802	28035	14838

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء، دليل إحصائي لموريتانيا 1993

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع النقد أو الكتلة النقدية ظلت تنمو بمعدلات متزايدة و قد كان واضحا أن هناك قدرا كبيرا من التحكم في ذلك المعدل من سنة على أخرى.

أما أشباه النقود فإنها بعد أن سجلت معدلا سالبا في سنة 1989 حيث تراجعت من 3971 مليون أوقية إلى 3562 مليون أوقية عرفت معدل نمو مرتفع في سنة 1991 حيث وصلت إلى 5769 مليون أوقية و لقد ساهم ذلك كثيرا في رفع معدل نمو الكتلة النقدية.

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الثالث (1996-2000)

لقد عمل هذا البرنامج في اتجاهين، الأول هو تطبيق سياسة تحصيل ديون مصرفية تكون قادرة على تحصيل أكبر قدر ممكن من الديون المصرفية بأقل التكاليف و الثاني هو الاستمرار في دعم تواجد القطاع الخاص في النشاط المصرفي و من أهم النتائج في هذا البرنامج ما يلي[1]:

- تعزيز دور القطاع الخاص في القطاع المصرفي، و ذلك من خلال إعادة هيكلة البنك الوطني الموريتاني (BNM) و البنك الموريتاني للتجارة الدولية الذين أصبحا مملوكين للقطاع الخاص الموريتاني.
- اقتراح إدخال القطاع الخاص في رأس مال اتحاد بنوك التنمية (UBD) إلا أن الوضعية المالية الصعبة التي كان يعيشها حالت دون استجابة الخواص لهذا الاقتراح، مما دفع الحكومة إلى الإعلان عن تصفيته سنة 1997.
- تحويل ملكية بنك البركة الإسلامي الموريتاني من مصرف مشترك بين الدولة الموريتانية و القطاع الخاص السعودي إلى مصرف للقطاع الخاص الموريتاني بنسبة 90% من رأسماله.

و رافق هذه النتائج إصدار قانون جديد بشأن تحصيل الديون المصرفية و تأسيس وكالة مكلفة بتحصيل الديون المصرفية سنة 1998، تشرف عليها الدولة و رغم أنه مضت على إنشاء هذه الوكالة أكثر من 8 سنوات، لم تعطي النتائج المأمولة منها و ذلك لدرجة الغموض الذي يعتري أماكن تواجد القروض المصرفية السابقة، هذا بالإضافة إلى أن الطاقم المشرف على هذه الوكالة هو نفسه الجهاز الإداري الذي كان يسير اتحاد بنوك التنمية المسئول عن إفلاسه و تفاقم حجم ديونه المشكوك فيها.

و قد ركز كذلك هذا البرنامج على مشكلة تكوين العمال في القطاع المصرفي، معتبرا عائقا هيكليا في وجه تطوره، حيث يرجع كثير من التجاوزات و التسيب سواء في مجال تقديم القروض أو تقييم الدراسات المقدمة و انتقائها و تقدير المخاطر الملازمة لمنح القروض، إلى المستوى التكويني و مدى التأهيل لدى العاملين في المصارف، و منذ سنة

[1] ولد أب عال يحي. مرجع. ص 172.

1988 بدأ المركز الدولي لتكوين الأشخاص المصرفيين بتكوين بعض الأطر المصرفية الموريتانية، هذا بالإضافة إلى الدعم الفني الذي يقوم به شركاء موريتانيا في عمليات الإصلاح الاقتصادي، و الذي نجمت عنه دورات يقوم بها خبراء صندوق النقد الدولي لصالح عمال البنوك الموريتانية و ذلك في شكل برامج تكوينية تستهدف سيطرة عمال البنوك على الأساليب و التقنيات المصرفية الأكثر تطورا، و استدراج استخدام هؤلاء العاملين و تعاونهم من أجل نجاح و تطور مصارفهم.

و في ظل هذا البرنامج قامت الحكومة بتنظيم الإطار القانوني الذي ينظم المهنة المصرفية حتى يتلاءم مع حرية النشاط المصرفي المنشودة الأمر الذي أدى إلى تحرير أسعار الصرف ابتداء من 1997، حيث أصبحت تحدد يوميا على أساس سلة من العملات الرئيسية، كما تم الترخيص فتح مكاتب صرف مستقلة عن المصارف، مهمتها التعامل بالعملات الأجنبية و ذلك بهدف توسيع السوق الحر و منافسة المصارف.

و إضافة إلى تلك الإجراءات، تم وضع آلية لدعم حركة السوق المالية، تعتمد على المنافسة في النشاط المصرفي، تتمثل هذه الآلية في:

- إنشاء النظام الاحتياطي الإجباري.
- تحرير القيود المصرفية على إنشاء البنوك الخاصة و حرية عقد القروض.
- إلغاء سعر الخصم التفضيلي و رفع سعر الفائدة المدينة.

و قد واصل البنك المركزي الموريتاني تنفيذ السياسة النقدية الانكماشية، حيث رفع معدل الخصم إلى 11% سنة 1997، بدل 10% سنة 1996، و حدد معدلات الفائدة الدنيا على الحسابات الادخارية ب 9%، هذا بالإضافة إلى طرحه لأذونات الخزينة في السوق المفتوحة و ذلك لزيادة فعالية الوساطة المصرفية، و فتح وسيلة جديدة أمام البنك المركزي تلائم سياسات التحرير المتبعة.

المطلب الرابع: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الرابع (2000-2005)

أعطيت الأولوية في هذا البرنامج للبنك المركزي الموريتاني في الإشراف على إعادة هيكلة الجهاز المصرفي و كذلك تطبيق كل إجراءات الدعم الفني و المالي المباشرة لكل الوحدات المصرفية حيث قام البنك بما يلي:

- تعويض الخسائر التي لحقت بأصول البنك الوطني الموريتاني، بالإضافة إلى دعم الأصول المالية لبقية البنوك بطريقة تخدم الحالية المالية لها و بالشكل الذي يضمن لها الملائة و السيولة.
- إعادة تنظيم الهيكل المحاسبي و الإداري، و تعزيز قدرات الرقابة الداخلية للتحصيل و المعلوماتية و كذلك تحسين خبرة العمالة المصرفية.

و إضافة إلى ذلك فقد أعدت الدولة الموريتانية خطة بالاشتراك مع شركائها في تقديم الدعم المالي لبرامج الإصلاح الاقتصادي، و تولى البنك المركزي الموريتاني تنفيذ هذا المخطط الذي يحتوي على النقاط التالية:

- ❖ يوكل للبنك المركزي إنشاء قانون مصرفي يتلاءم مع الخطط المصرفية التي تم وضعها حيز التنفيذ في إطار السياسة الاقتصادية المتبعة في البلد.
- ❖ يشرع البنك المركزي الموريتاني على المفاوضات بين البنوك و الوكلاء الخارجيين من أجل الوصول إلى حد تسديد المستحقات الخارجية قصيرة الأجل المتأخرة و التي لم يتم تجميدها من طرف البنك المركزي الموريتاني.
- ❖ يضع البنك المركزي الموريتاني خطة عمل تتضمن إنشاء مدرسة مصرفية لتحسين و تدريب العمالة المصرفية.
- ❖ يسهر البنك المركزي الموريتاني على وضع تعليمات جديدة لإعادة تحصيل الديون المصرفية المشكوك فيها و ذلك حسب قانون رقم 2003/22 لرفع المعدلات المحققة من طرف البنوك في هذا المجال.

الجدول رقم 11: الموارد المجمعة للنظام المصرفي و مقابلاتها

المسميات	2002			2003		
	يوليو	أغسطس	سبتمبر	يوليو	أغسطس	سبتمبر
الكتلة النقدية	40975	41262	39315	45960	46244	46327
النقود	28698	28760	27043	31756	31924	32020
إصدار نقدي	6767	6629	6153	6429	6391	6460
نقود كتابية	21931	22131	20890	25327	25533	25560
منها ودائع تحت الطلب	21931	22131	20890	27327	25533	25560
شبه النقود	12277	12502	12272	14204	14320	14307
حسابات أخرى صافية	8392-	8199-	8603-	7189-	7021-	7408-
المجموع/الموارد= مقابلات	32583	33062	30712	38762	39222	38919
صافي الديون على الخارج	67387	65246	61625	50195	74157	71544
موجودات خارجية	124644	121647	116414	104006	127621	123991
التزامات خارجية	57257	56401	54789	53811	53464	52447
القروض الداخلية	(34804)	(32184)	(30913)	(11433)	(34935)	(32625)
ديون على الاقتصاد	75668	75837	78217	85296	86310	89784
صافي الديون على الدولة	110472-	108021-	109130-	96729-	121245-	122409-

المصدر : Banque Centrale de Mauritanie, Direction des études économiques, bulletin trimestriel de statistique, Décembre2003

خاتمة الفصل الثالث

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبين مختلف المراحل التي مر بها تطور النظام المصرفي الموريتاني، و التي بدأت مع حصول الدولة على الاستقلال و تميزت هذه المرحلة بانتماء موريتانيا إلى منطقة الفرنك الغرب إفريقي و الاتحاد النقدي لدولها.

و لم يكن يوجد آنذاك بالبلاد سوى ثلاثة مصارف أجنبية، تخضع للتبعية النقدية لفرنسا، حتى تم الإعلان عن إنشاء بنك مركزي و عملة وطنية، و بذلك وقعت القطيعة مع النظام المالي الفرنسي، فأصبحت المصارف مصارف وطنية تخضع للقانون الموريتاني، و تقع تحت إشراف و رعاية البنك المركزي الوطني و تدار من طرف أطر و موظفين وطنيين.

و لما كانت هذه المصارف تابعة للقطاع العام عانت هي الأخرى كباقي مؤسسات الاقتصاد من الفساد و الفوضى في التسيير و الإدارة و بالغت في تقديم القروض بشكل ميسر و بدون ضمانات حقيقية.

هذا بالإضافة إلى نقص الخبرة و الكفاءة لدى القائمين على هذه المصارف فظلت تتخبط في بحر من المشاكل و العراقيل حتى وصلت مرحلة اللاعودة مما استدعى إدخال إصلاحات اقتصادية استهدفت إنقاذ الاقتصاد من وضعه الراهن بصفة عامة، و تقويم و إعادة بناء الجهاز المصرفي بصفة خاصة.

الفصل الرابع

الائتمان المصرفي في موريتانيا

و دوره في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الرابع

تبدو أهمية و دور أي جهاز مصرفي من خلال قدرته على تعبئة المدخرات المحلية و تجميعها بشكل منظم و عملي، و إعادة توزيعها في شكل ائتمان موجه نحو تمويل قطاعات التنمية، و كافة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد القومي، هذا بالإضافة إلى قدرة هذا الجهاز ابتداء من البنك المركزي في رسم سياسة ائتمانية تراعي حالة و حاجة الاقتصاد القومي في نفس الوقت، حيث تراعي توجيه الائتمان المصرفي إلى القطاعات الإنتاجية الأكثر ارتباطا بدفع عملية التنمية مع مراعاة تحقيق الاستقرار النقدي و ثبات الأسعار، مما قد يساعد على تحقيق المزيد من المدخرات، و منع توجيه رؤوس الأموال إلى الاستثمارات غير الإنتاجية.

و سنتعرض في هذا الفصل إلى دور الجهاز المصرفي الموريتاني من خلال نشاطه الائتماني في عملية التنمية الاقتصادية و ذلك ضمن ثلاثة مباحث:

يتطرق المبحث الأول لدور الجهاز المصرفي الموريتاني في تعبئة المدخرات أما المبحث الثاني فسنعرض فيه قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية و في المبحث الأخير سنتكلم عن معوقات الجهاز المصرفي الموريتاني.

المبحث الأول : دور الجهاز المصرفي في تعبئـــة المدخـــرات

لقد رأينا في الفصل السابق درجة سيطرة البنوك التجارية على الجهاز المصرفي الموريتاني ،و تعرفنا على مواردها و حجم رؤوس أموالها و كذلك نسبة القطاع الخاص فيها ،وقد لاحظنا ارتفاع نسبة الموارد الذاتية بالنسبة لها إلا أن تعبئة مدخرات المجتمع يعتبر ضروريا لخلق الودائع القابلة لأن تكون ائتمانا يمول مشاريع التنمية ، خاصة في ظل قلة البنوك المتخصصة إذ يعتبر الادخار الوسيلة الناجحة لتنمية اقتصادية متوازنة و مستمرة ، خاصة إذا كان البديل لمصادر التمويل ، هو الديون الخارجية المرتفعة التكاليف و المجحفة في شروطها ، وبالتالي فان إسهام الجهاز المصرفي الموريتاني في تمويل أهداف التنمية الاقتصادية يتوقف بدرجة أساسية على ما يتلقاه من ودائع ،مما يتطلب تنمية الوعي الادخار و جذب المدخرات ، و ابتكار أنواع متميزة من الأوعية الادخارية التي تتناسب مع تفضيلات الأفراد و قدراتهم الادخارية.

المطلب الأول: الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا

بعد أن حصلت موريتانيا على استقلالها السياسي عن فرنسا في عام 1960 كان ذلك إيذانا بميلاد عهد جديد لم تشهد البلاد ،منذ نشأتها حتى ذلك الحين مثيلا له ،حيث انه كما ذكرنا سابقا ،لم يسبق أبدا و إن قامت على هذه الرقعة من الأرض سلطة مركزية ،وإنما كانت هناك إمارات صغيرة متشكلة من تحالف مجموعات قبلية تجوب أراضي شاسعة عرفت عند المؤرخين بأسماء عديدة أكثرها دلالة " الأرض السائبة " ، و لم يكن من السهل يومها (فترة الاستقلال) إقامة متطلبات دولة عصرية بالكامل بين عشية و ضحاها نظرا للعراقيل التي ذكرنا سابقا .[1]

و بشكل عام فانه يمكن إعطاء نظرة عامة عن طبيعة الموارد الاقتصادية الموجودة في موريتانيا،

و التي لاشك أنها عندما تستغل بشكل جيد تستطيع تحقيق كافة متطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

لبلد يصل تعداد سكانه ثلاثة ملايين نسمة و أهم هذه الموارد بالإضافة إلى الموارد البشرية، الثروة الحيوانية و الزراعية و كذلك الثروة السمكية و المعدنية و النفطية .

[1] خطاري أحمد بي ، مرجع سابق ، ص 168.

✍ الفقرة الأولى: الموارد البشرية

تعد موريتانيا من بلدان العالم القليلة السكان و يتضح أكثر عند مقارنة عدد السكان بمساحة البلد ،حيث قدر سكان البلد سنة 1920 ب 260ألف نسمة و 450 ألف في عام 1940 و اقل من مليون سنة 1960 و 2.2 مليون في عام 1993 و يقدرون حاليا حسب آخر إحصائيات 3.124.000 نسمة و في مقابل هذا الحجم القليل نسبيا من السكان تبلغ مساحة موريتانيا 1.030.070 كلم^2 أي ما يقارب 3 ساكن للكلم^2 الواحد،وقد انعكس سلبا على تنمية البلاد التوزيع الجغرافي غير العادل و الذي كان يتميز حتى بداية الثمانينات بتشتت هؤلاء السكان في هذه الأراضي الشاسعة نظرا لطبيعة النشاط الاقتصادي السائد و المتمثل في تربية المواشي و الزراعة ،فبينما تقدر نسبة سكان القرى ب 15% و البد الرحل ب 78% فان نسبة سكان المدن آنذاك لم تتجاوز 7% و معلوم أن التوزيع الجغرافي غير المنتظم و الثابت نسبيا يجعل الدولة دوما في مأزق كبير يستدعي منها إعادة خططها الاقتصادية و الاجتماعية فمثلا على سبيل المثال كيف يستطيع محصلوا الضرائب جبايتها من مجموعات من البدو الرحل مترامية في أدغال الصحراء مهما كانت وسائلهم ألا يكلفهم ذلك أضعاف ما يحصلون عليه ،وكيف يمكن للدولة مثلا إقامة مشاريع بنية تحتية كشبكات الطرق و الكهرباء

و قنوات المياه في أماكن مترامية لمجموعات غير مستقرة، وإذا كان هذا هو الحال قبل منتصف السبعينات و بداية الثمانينات فان الأمور تغيرت بشكل جذري لأسباب يردها اغلب الباحثين إلى أعوام الجفاف الصعبة التي عرفتها البلاد في هذه الفترة ، مما أدى إلى انقلاب في الموازين و أصبحت المدن تشكو من زحمة المواطنين على المرافق الاجتماعية (المدارس- المستشفيات- قنوات المياه- الكهرباء- ..).[2]

✍ الفقرة الثانية: القطاع الريفي

ما يزال نمو القطاع الريفي (الزراعة و التنمية الحيوانية) هشا نظرا لتبعيته للتغيرات المناخية من جهة ،و لضعف السيطرة على عوامل الإنتاج من جهة أخرى ،وقد بلغت مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الخام (بالأسعار الثابتة لسنة 1985) زهاء 20 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1990 – 2000 ،إلا أن هذه المساهمة انخفضت سنتي 2002 و 2003 لتبلغ 18.5 % .

[2] خطاري احمد ولد بيه ، مرجع سابق ، ص 168.

جدول رقم 12 :يبين الإنتاج الزراعي سنـــة 2002 /2003

الشعبـــة	الإنتاج الوطني السنوي بالأطنان	الواردات السنوية بالأطنان	الصادرات السنوية بالأطنان
الأرز	40.000	43.000	بدون صادرات
الحبوب الأخرى	25.000	277.000	بدون صادرات
الخضار	74.000	غ.م	475
التمور	16.000	غ.م	بدون صادرات

المصدر : EMEA 2002- 2003

جدول رقم 13 : الإنتاج الزراعي خلال السنوات الإحدى عشر الماضية

الإنتاج بالأطنان	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الأرز (صافي)	21823	37045	31920	31691	40049	48556	61151	51878	45780	36721	51163
الحبوب (صافي)	68259	126575	157640	174229	87136	108969	141463	142844	133644	132000	77162
الخضار	25000	29625	31700	40029	59263	70938	82176	60000	75000	76456	72347
الإجمالي	117074	195238	223254	247944	118444	230469	286788	196721	256424	247178	202674

المصدر: وزارة التنمية الريفية و البيئية / المكتب الوطني للإحصاء.

❋ التنمية الحيوانية :

لا توجد في الحقيقة معطيات دقيقة و موثوقة في هذا المجال و حسب آخر دراسة أنجزتها منظمة الغذاء و الزراعة العالمية سنة 2002 حول " مبادرة التنمية الحيوانية ،الفقر و النمو " ،فقد قدرت أعداد قطعان الماشية بحوالي 1.497.000 رأس من الأبقار و1.114.000 رأس من الإبل و 3.474.000 رأس من الماعز، و 5.171.000 رأس من الضأن و 3.400.000 رأس من الدواجن المحلية و تطابق هذه الأعداد ما مجموعه 3.5 وحدة ماشية مدارية ،أي حوالي 1.4 وحدة ماشية مدارية للفرد، وهو ما يمثل أحد أعلى المعدلات في شبه المنطقة .

و تستتبع هذه المقدرات المتنامية باستمرار (بمعدل نمو سنوي قدره 3.5 %) درجة شديدة من الرعي المفرط ،خاصة خلال سنوات العجز المطري.و تبلغ معدلات استغلال هذه القطعان 10 % بالنسبة للأبقارو 9 % بالنسبة للإبل و 25% بالنسبة للمجترات الصغيرة .

جدول رقم 14 :يبين إمكانيات الإنتاج الحيواني

	الإنتاج بالأطنان	الاستهلاك/كلغ/الفرد/سنوي	الطلب بالأطنان	القدرة التصديرية
اللحوم	93625	21	54000	39000
الحليب	422000	179	465000	
السكان	2.600.000 نسمة			

المصدر : المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، أغشت،2005 ،مرجع سابق ، ص 33.

ℌ الفقرة الثالثة : الصيد

إن الغنى البيولوجي للمياه الموريتانية و إمكانياتها الكبيرة من الموارد البحرية و تنوع ثرواتها السمكية و ارتفاع قيمتها التجارية ، كل ذلك يعود إلى منطقتها الاقتصادية الحصرية التي تبلغ مساحتها قرابة 230.000 كلم^2 مع جرف قاري تناهز مساحته 39.000 كلم^2 ،كما يكنسه ارتفاع تيار المياه الباردة UPWelling.[4] الذي يتواجد عمليا طيلة السنة في هذه المنطقة من وسط – شرق الأطلسي.

جدول رقم15 : مساهمة قطاع الصيد في تكوين الناتج الداخلي الخام كنسبة مئوية (%)

السنوات	92	93	94	95	96	97	98	99	2000	2001	2002	2003
الصيد التقليدي	1.5	1.5	1.6	2.1	2.0	1.6	1.4	1.6	1.5	2.0	2.2	2.0
الصيد الصناعي	6.1	7.0	6.0	5.8	5.9	4.3	3.6	4.0	4.0	3.7	3.1	2.9
المجموع	7.6	8.5	7.6	7.9	7.9	5.9	5.0	5.6	5.5	5.7	5.3	4.9

المصدر :المكتب الوطني للإحصاء

[4] صعود مياه الأعماق الباردة و الغنية بالأملاح المعدنية التي تساعد ،عند ملامسة أشعة الشمس ،على إنتاج اليخضور بكثافة مسببة الغنى البيولوجي الكبير للمياه الموريتانية .

وتتعلق الاحتياطات المؤكدة بحقل شنقيط و تقدر بحوالي 120 مليون برميل تؤمن مدة استغلال تتراوح ما بين 8 و 12 سنة و إنتاجها يبلغ حوالي 75000 برميل يوميا .و يمكن أن يرتفع مستوى الإنتاج خلال المرحلة الثانية من استغلال المشروع ،و يعتقد أن خام شنقيط ذو خفة عالية تعطيه قيمة تجارية ممتازة.

جدول رقم 17 : حالة الاحتياطات حسب الحقول

اسم الحقل	طبيعة السائل	الاحتياطات بملايين البراميل	الاحتياطات بملايين $م^3$	حالة الاحتياطات
شنقيط	النفط	120		مؤكد
تيوف	النفط	280		لم يؤكد بعد
باندا	النفط و الغاز	90		لم يؤكد بعد
بليكان	الغاز		300	لم يؤكد بعد
تفيت	النفط و الغاز	45		لم يقيم بعد

المصدر :Woodside 2004

جدول رقم18 : توقع مداخيل الدولة المستمدة من استغلال النفط :2006-2010.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	متوسط 2006-2010
دخل الدولة بملايين $	215.1	236.4	403.2	445.1	536.2	367.2
دخل الدولة مليارات الأوقية	57.0	62.6	106.8	118.0	142.1	97.3
الضريبة بملايين $	61.1	66.1	112.8	124.5	150.0	
ضريبة الاجور و الرواتب	6.6	7.3	12.4	13.7	16.5	
ضريبة أ . ت . ص	53.3	58.9	100.4	110.4	133.5	
رسوم أخرى(ر.إ ،ر.ق.م)	1.2	1.4	2.3	2.6	3.1	
حصة الدولة من ربح النفط بملايين $	143.4	158.5	270.3	298.4	359.5	
دخل الدولة من حصة تجمع الشركات من ربح النفط	10.7	11.8	20.1	22.2	26.7	
دخل الدولة من الارادات دون الهبات والنفط%	93.1	100.0	99.8	108.9	119.2	104.2
دخل الدولة من % ن.د.خ	26.7	27.3	37.8	39.0	41.7	34.5

المصدر : المركز الموريتاني لتحليل السياسات ، ص 61

❋ - المناجم:

كان القطاع المنجمي الموريتاني ،المكون أساسا من مناجم الحديد في الزويرات و النحاس في أكجوجت، يمثل منذ بداية الاستقلال قطاعا رئيسيا في الاقتصاد الوطني. إلا أن الاقتصاد المنجمي الموريتاني سرعان ما تعثر إثر الأزمة النفطية في سنة 1973 و الكساد الاقتصادي العالمي الذي نجم عنها (خاصة الانهيار المريع لأسعار الحديد). وهكذا تراجعت مساهمة القطاع المنجمي في تكوين الناتج الداخلي الخام إلى 9.3 % في المتوسط سنويا خلال الفترة 1984 = 1988 (مقابل 11.2 خلال الفترة1980=1984) قبل أن تسجل ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 1989 – 2004 ،(11.6 %).

جدول رقم 19: يوضح مساهمة قطاع المناجم في النمو :1980-2004

	متوسط 80-83	متوسط 84-88	متوسط 89-2004
وزن المناجم في ن. د. خ%	11.2	9.3	11.6
نمو ن.د.خ/ المناجم	6.0	9.9	10.3
مساهمة المناجم في النمو	0.01	0.01	0.01

المصدر: وزارة المعادن و الصناعة/ MEMAU.

المطلب الثاني: مساهمة الهيئات العامة في الودائع لدى الجهاز المصرفي

تساهم الهيئات العمومية في تكوين نسبة كبيرة من إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث لم تنزل مساهمتها في الودائع تحت الطلب عن (23 %) من إجمالي الودائع تحت الطلب و ذلك ما سجلته في سنتي 1989 و 1992 بقيمة قدرها على التوالي (2509 مليون) أوقية و(2760 مليون) أوقية ، وقد حققت سنة 1993 (42.7 %) من إجمالي الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي ، كما كانت مساهمتها في إجمالي الودائع لأجل كبير أيضا ،حيث لم تنزل عن (41.57 %) وذلك سنة 1995 بقيمة (3175 مليون) أوقية ،رغم تراجع نسبة الودائع لأجل للمؤسسات العمومية ،ألا أن قيمتها الحقيقية شهدت تزايدا ،وقد كان أعلى نسبة سجلتها سنة 1993 و هي (68.22 %) من إجمالي الودائع لأجل لدى الجهاز المصرفي ،و قد بلغ المتوسط العام لنسبة الودائع لأجل للمؤسسات العمومية إلى إجمالي الودائع لأجل خلال الفترة المدروسة في حدود (53.13 %).

و نشير إلى أن ارتفاع نسبة مساهمة المؤسسات العمومية في تكوين الادخار الذي أخذ طريقه إلى البنوك ،لا يعود إلى ارتفاع ما تحققه هذه المؤسسات من أرباح أو إلى سياسة جذب واضحة يتبناها الجهاز المصرفي لمدخراتها و إنما يعود بشكل أساسي إلى أن هذه المؤسسات هي الوحيدة تقريبا في البلاد التي تطبق التسيير الإداري الحديث الذي يفرض عليها التعامل مع البنوك في ما يتعلق بصادراتها و وارداتها المالية ،هذا بالإضافة إلى أن وحدات الجهاز المصرفي كانت مؤسسات عمومية ،حيث تشارك المؤسسات العمومية في نفس الخطط التي كانت تقوم بها الدولة ،وهو ما يعني سهولة إدماجها في السياسة الائتمانية و النقدية بصفة خاصة و السياسة الاقتصادية بصفة عامة ،حيث نلاحظ أن أكثر من نصف الودائع لأجل (53.13 %) مصدره هذه المؤسسات ،وهي الودائع التي ارتفعت بشكل كبير سنة 1993 حيث وصلت إلى (68.22 %) و يعود ذلك إلى تصفية العديد من هذه المؤسسات و تحويل أصولها إلى أموال سائلة بحساباتها لدى الجهاز المصرفي و ذلك جراء عمليات الإصلاح الاقتصادي، التي تهدف إلى إعادة هيكلة المؤسسات غير القادرة على الاستمرار.

ونشير هنا إلى أننا لم نستطع الحصول على معلومات تتعلق بالادخار المالي المسير من طرف البنوك الأولية إلا خلال السنوات 1989-1995

جدول رقم20: الادخار المالي المسير من طرف البنوك التجارية في موريتانيا في فترة (1989- 1995) مليون أوقية

السنوات	ودائع تحت الطلب								ودائع لأجل						خصوم البنوك الأولية	المجموع
	هيئات عمومية		خواص و مؤسسات		دائنون مختلفون		المجموع		هيئات عمومية		خواص و مؤسسات		دائنون مختلفون		المجموع	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%		
1989	2509	23.2	6042	55.85	2262	20.91	10831	73.25	1849	46.85	916	23.2	1182	29.95	3947	2675	50764	14760
1990	3352	30	6088	54.46	1738	15.54	11178	65.95	2584	44.76	717	12.46	2468	42.78	5769	34.05	52775	16947
1991	3825	32.84	5919	50.82	1902	16.34	11646	65.32	3612	58.45	385	6.22	2184	35.33	6181	34.68	62714	17827
1992	2760	23.02	5203	43.4	4023	33.58	11986	62.51	3918	54.53	388	5.39	2881	40.08	7187	37.49	61261	19173
1993	4925	42.8	5393	46.82	1190	10.34	11508	63.42	4532	68.32	165	2.48	1938	29.2	6635	36.58	66504	18143
1994	3618	32.46	6422	57.62	1105	9.92	11145	59.41	4369	57.4	677	8.9	2566	33.7	7612	40.59	68190	18757
1995	4345	40.99	5894	55.6	362	3.41	10601	58.12	3175	41.57	652	8.53	3812	49.9	7639	76.39	52963	18240

المصدر: البنك المركزي الموريتاني ، نشرة إحصائية ربع سنوية ، 1995/12 ، ص:14

المطلب الثالث: مساهمة الخواص و المؤسسات في الودائع لدى الجهاز المصرفي

تحتل مدخرات الخواص و المؤسسات الخاصة ، النسبة الكبرى في تركيبة الودائع تحت الطلب ، لقد كانت أدنى نسبة سجلتها (43 %) سنة 1992 خلال الفترة 1980-2000 ، بقيمة (5203 مليون أوقية) ، أما متوسط نسبة الودائع تحت الطلب للخواص و المؤسسات إلى إجمالي الودائع تحت الطلب لدى الجهاز المصرفي خلال الفترة المذكورة وصلت إلى (53 %)، و تضم هذه الفئة مجموعة المؤسسات العاملة في مجال التجارة و الخدمات ، و كذلك الأفراد العاديين و يوجهون مدخراتهم إلى الأنشطة التجارية الخدمية ، و لا يريدون أن تظل معطلة في المصاريف مقابل أسعار فائدة متدنية إذا ما قورنت بموجات التضخم ، و بالتالي فإن مساهمتهم في الودائع لأجل صغير، حيث وصلت نسبة 23.2 % من إجمالي الودائع وذلك نسبة 1989 ، بقيمة (916 مليون أوقية)، وأخذت في التراجع حتى وصلت إلى أدنى نسبة لها (2.48 %) سنة 1993 بقيمة 165 مليون أوقية، وقد كان المتوسط العام لنسبة الودائع لأجل للخواص و المؤسسات إلى إجمالي الودائع، ضعيف جدا حيث وصل إلى (9.6 %) خلال الفترة (89- 1995).

وقد لعبت وضعية الجهاز المصرفي الموريتاني في مثل حالات الإفلاس وارتفاع حجم الديون المجمدة خلال بداية التسعينيات، دورا في تراجع بعض المدخرين عن التعامل معها إضافة إلى العوامل الثقافية و الاجتماعية التي لعبت دورا في اتساع الفجوة بين هذه الفئة و الجهاز المصرفي ، هذا بالإضافة إلى عدم رغبة هؤلاء المدخرين في المغامرة في تحمل مخاطر وضعية البنوك ، و التي ظلت سياستها الائتمانية و الادخارية عاجزة عن كسب ثقة المدخرين.

ويزداد وضوح تذبذب اتجاه مدخرات الفئات الادخارية ونموها و هو ما سنوضحه في الجدول التالي:

الجدول رقم21: معدلات نمو الادخار المحلي حسب كل فئة ، و الموجه كودائع لدى الجهاز المصرفي خلال الفترات (1990-1995)

السنوات	معدل نمو الودائع تحت الطلب (%)				معدل نمو الودائع لأجل (%)			
	المؤسسات العمومية	خواص و المؤسسات	دائنون مختلفون	المعدل العام	المؤسسات العمومية	خواص و المؤسسات	دائنون مختلفون	المعدل العام
1990	25.1	0.76	-30	-3.2	28.4	-27.7	52.2	31.5
1991	13.2	-2.8	8,6	4	28,4	-86,3	-13	6.6
1992	-38.5	-13.7	52,7	02,8	7,8	0,07	24,1	14
1993	43.9	3.5	-2,38	-4,1	13,5	135	-48,6	-8.3
1994	36.16	16	-7,6	-3,2	-3,7	75,6	24,4	12.8
1995	16.73	8.9	-205.2	-5.1	-37.6	-3.8	-32.6	0.03

المصدر: ولد سيدنا محمد ، ص 95

خلال الفترة 1990-2002 ، بلغ احتياط متوسط الادخار 8.1% من الناتج الداخلي الخام، إلا أن هذا المتوسط يخفي انخفاضا كبيرا خلال السنوات الأخيرة ، حيث بلغ المتوسط المذكور 2.5 % سنة 2002 مقابل 11.8 % سنة 2001 و 15.2% سنة 2000

جدول رقم 22: تطور الادخار الداخلي الخام كنسبة % من الناتج الداخلي الخام

السنة / البلد	1990	1993	1997	1998	1999	2000	2001	2002	متوسط 1990-2002
موريتانيا	4.9	4.7	7.9	5.1	5.9	15.2	11.8	2.5	8.1
بوركينافاسو	5.2	5.2	9.9	11.6	8.1	6.5	5.1	4.8	7.1
ساحل العاج	11.3	13.3	22.8	19.7	21.3	17.6	19.6	28.3	18.7
غانا	5.5	6.0	4.2	10.3	3.5	5.6	7.0	7.4	7.3
كينيا	14.4	23.8	7.9	9.3	10.2	5.7	5.5	10.4	12.6
مالي	6.4	6.4	10.0	10.4	9.5	9.9	10.4	12.0	8.3
النيجر	1.2	3.9	3.2	2.7	3.7	3.3	4.1	4.2	3.0
السنغال	8.9	7.7	11.2	13.1	13.5	8.6	8.6	9.9	10.3

المصدر World Development Indicators

يبين الجدول السابق أن مستوى الادخار في موريتانيا دون نظيره في كل من ساحل العاج و السنغال وقريب من نظيره في مالي ، ويشكل ضعف الادخار الوطني عقبة كأداة أمام التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية

لقد مر الاقتصاد الموريتاني بفترات صعبة ، بدأت بعد الحصول على الاستقلال حينها لم يكن يتوفر من مقومات التنمية الاقتصادية إلا القليل فلا طرق ولا مصانع ولا مستشفيات ولا موانئ ولا مطارات ولذلك وجدت الحكومة نفسها مرغمة على إيجاد وخلق متطلبات التنمية ، ولم يكن أمامها إلا اللجوء إلى البلدان الأشقاء و الأصدقاء لطلب العون .

ولم تكن المصارف المتواجدة ذات أهمية حيث كانت فرنسا تمثل مؤسساتها الأصلية و التي أنشأتها لخدمة مصالحها و مصالح المؤسسات الأجنبية . كما أن هذه المصارف كلها مملوكة من طرف الفرنسيين ، و كذلك فالتمويلات الممنوحة من طرفها كانت في الغالب تمويلات قصيرة أو متوسطة لا يمكن استخدامها في إنشاء مشاريع البنى التحتية التي تتطلب تمويلات كبيرة ذات فائدة على الاقتصاد الوطني بل توجه في معظمها لقطاع الخدمات ، خاصة قطاع التجارة الذي لا يعتبر قطاعا منتجا .

و بعد الخروج من الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا سنة 1973 و الإعلان عن مرتنة الجهاز المصرفي ، حاولت الحكومة أن تتبع سياسة رشيدة وفعالة في إطار توزيع القروض المتوفرة ، لكن الوضع لم يتغير كثيرا ، بحيث أن هذه القروض تم تقديمها من طرف تلك المصارف التي تم تحويل ملكيتها إلى الدولة الموريتانية و التي لا يزال موظفيها و أطرها ناقصي خبرة ، خاصة أن أغلبية المصارف رحل اصحابها إلى بلدانهم الأصلية و أصبح المشرفين عليها عمال وطنيين ، فتم توزيع القروض بإسهاب و بدون دراسة متأنية لملفات طالبي التمويل ولا بجدوائية هذه المشاريع الممولة.

المطلب الأول: الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة

لقد عانى القطاع الصناعي في موريتانيا من ندرة و نقص التمويل، خاصة أن هذا القطاع يحتاج إلى تمويلات كبيرة و لفترات طويلة، لأن إنشاء المصانع و شراء الآلات و المعدات يتطلب مبالغ باهظة و وقتا طويلا قبل الشروع في السداد، إلا أنه لم يظهر في تركيبة القروض الموجهة للاقتصاد منذ منتصف الستينات وجود يذكر لقروض طويلة الأجل و ذلك بسبب عدم رغبة المصارف التجارية في تقديمها لأنها غير أكيدة الاسترجاع و كذلك لعدم وجود مصرف متخصص في تمويل الصناعة.

هذا بالإضافة إلى عدم وجود نواة صناعية يمكن تطويرها من خلال قروض قصيرة الأجل، و لذلك فأغلب ما حصلت عليه الصناعة من قروض إنما هي قروض متوسطة أو قصيرة تم الحصول عليها عن طريق جهود شخصية و روابط خاصة.

و لذلك فالحديث عن تمويل الصناعة سيرتكز على التمويلات التي قدمها اتحاد بنوك التنمية (UBD) و كذلك المصارف التجارية بعد هيكلتها، عندما أصبحت مصارف خاصة.

1- تجربة اتحاد بنوك التنمية في تمويل الصناعة:

لقد تركز النشاط الصناعي في المدن الكبيرة و لم يظهر في التجمعات السكانية الأخرى أي نشاط صناعي يذكر إلا بعد الانتهاء من مشروع كهربة المدن، و كان هذا النشاط ذو طابع حرفي فلم يتجاوز المجالات التقليدية التي ينعدم فيها طابع التجديد و الابتكار و كل هذه الصناعات ذات ملكية فردية تعتمد في الخبرة و التمويل على المجهودات الذاتية.

و لقد كلفت الحكومة في إطار تشجيع و دعم الصناعات المتوسطة و الصغيرة اتحاد بنوك التنمية بتقديم الدعم المالي و الفني لهذه الصناعات، فتجسدت مساهمته في محاولة ترقية و تطوير قطاع الصناعة و شملت أوجها عديدة منها[1]:

أ- منح القروض لتمويل عمليات شراء التجهيزات و المعدات الضرورية لتطوير إنتاج المشروعات المختلفة.

ب- تقديم ضمانات من المصرف للهيئات المالية الأجنبية المانحة للقروض لهذه المشروعات.

[1] أمان احمد ولد احمد، مرجع سابق، ص 144.

ج- المساهمة في رأس مال الوحدات الإنتاجية الأساسية.

د- تقديم الدعم الفني و إعداد دراسات الجدوى لهذه المشاريع.

و لقد كان المصرف يشترط من أجل الاستفادة من تمويله أن تكون المشاريع الصناعية تهدف إلى تحقيق المساعي التالية:

1- توفير السلع الغذائية الضرورية و التي عليها طلب استهلاكي كبير في السوق المحلي.

2- أن تشغل هذه المشاريع تقنيات بسيطة و ملائمة، لا تتطلب أموالا باهظة و خاصة من العملات الصعبة و أن توفر فرص عمل جديدة.

3- أن تكون لها مردودية اقتصادية و مالية و أن ترتبط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى.

و انطلاقا من هذه المعايير و الأهداف فلقد قام اتحاد بنوك التنمية (UBD) بتمويل أكثر من 37 مشروع بتكلفة وصلت إلى أكثر من 1033734155 أوقية و من بين هذه المشاريع 27 مشروع في مجال الصناعة التحويلية و 10 مشاريع في مجال الصناعات التقليدية.

و يوضح الجدول التالي مساهمة هذا المصرف في بعض المشاريع.

جدول رقم 23: مساهمة اتحاد بنوك التنمية في قطاع الصناعة حتى 1990.

المشروع	مساهمة اتحاد البنوك
الشركة الموريتانية لصناعة الألبان	60 مليون أوقية
مصنع المشروبات الغازية	20 مليون أوقية
مشروع إنتاج علف الحيوانات	72 مليون أوقية
مشروع مصفاة الزيوت الغذائية	40 مليون أوقية
مشروع صناعة البسكويت	15 مليون أوقية
مشروع صناعة الحلوى	44,9 مليون أوقية
مشروع صناعة المياه المعدنية	38,34 مليون أوقية
مشروع صناعة الأحذية	16 مليون أوقية
مشروع صناعة البطاريات	50 مليون أوقية
مشروع صناعة الورق المقوى	43 مليون أوقية
مشروع الأدوات الصحية و آلات المكاتب	28,1 مليون أوقية
مشروع صناعة الأقلام	39 مليون أوقية
مشروع صناعة الشباك و الحبال	92,4 مليون أوقية
مشروع صناعة مواد التجميل	16,8 مليون أوقية
مشروع صناعة الأواني المنزلية	19,5 مليون أوقية
مشروع صناعة الزجاج	8 مليون أوقية
المجموع	603,8 مليون أوقية

المصدر: اتحاد بنوك التنمية تقرير عن حصيلة المشاريع الممولة حتى 1990.

و كثيرا ما واجهت هذه المشاريع أزمات إنتاجية حادة لعدم قدرة سلعها على المنافسة و لكون السوق المحلية سوقا مفتوحة، و كذلك لانعدام التوافر الدائم للموارد الأولية المستخدمة.

لقد ساهم هذا المصرف كذلك في رأس مال بعض الهيئات الائتمانية التي تقدم التمويل إلى المنشآت الصغيرة و أغلب المبادرات الفردية و تتميز شروط الحصول على قروض هذا المصرف باليسر حيث تغطي فترة القرض من 8- 10 سنوات مع فترة إعفاء

تدوم من 18-24 شهر، كما أن معدل الفائدة المفروض على هذه القروض لا يتجاوز أكثر من 6% بل قد يصل 3% تبعا لأهمية النشاط و انسجامه مع الأولويات الاقتصادية.

لقد ساهم المصرف في توفير التمويل لصالح بعض الوحدات الصناعية التقليدية حيث استفادت من قروضه (10) مشاريع صناعية تقليدية حتى 89/12/13 بتكلفة قدرها (26,2) مليون أوقية، كان أهمها تمويل وحدة تقليدية لصياغة المجوهرات، حصلت على (9,8) مليون أوقية أي ما يمثل 37,45% من إجمالي قروض اتحاد بنوك التنمية الممنوحة للصناعة التقليدية.

2- مساهمة المصارف التجارية في تمويل الصناعة:

لقد شاركت المصارف التجارية بصفة مستمرة في تقديم القروض للصناعة لكن هذه القروض كثيرا ما استخدمت في مجالات غير منتجة و غير ضرورية، و تحتل مساهمة هذا القطاع في تمويل الصناعة مرتبة متأخرة حيث انتقلت من 4324 مليون أوقية في 1991 إلى 3877 مليون أوقية في 1994، أما سنة 1997 فقد وصلت 3408 مليون أوقية، و يبدو جليا أن مساهمة هذا.القطاع لم تكن تنموا باستمرار[1].

تتوزع هذه التمويلات بين أربع قطاعات هي المناجم، الطاقة، الصناعات التحويلية ثم البناء و الأشغال العامة، و يحصل قطاع الصناعات التحويلية على أكثر من 25% من هذه التمويلات.

ثم يأتي في الترتيب الأخير كلا من قطاعي المناجم و الطاقة حيث لم يحصلا معا إلا على ما يمثل 5,30% في سنة 1997.

لقد استأثر هذا القطاع بنسب متفاوتة من إجمالي الاستثمارات الوطنية من خلال مختلف الخطط التنموية فتراوحت نسبته بين 33,8% في الخطة الأولى و 34,4% في الخطة الثانية و الثالثة و أخيرا 31% في الخطة الرابعة، أما نصيب هذا القطاع من برنامج التقويم الاقتصادي و المالي فلم يتجاوز 12% و هو ما يمثل 6600 مليون من مجموع الاستثمارات.

[1] البنك المركزي الموريتاني، نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1998

و لقد وصلت مساهمة القطاع المصرفي في تقديم التمويل للصناعة في العقد 1980-1990 إلى عشر مليارات أي ما يمثل 5% من إجمالي القروض و هي نسبة ضئيلة، كما استمرت سيطرة القروض القصيرة الأجل على التمويلات المقدمة من طرف المصارف بصفة عامة، أما في مجال الصناعة فنجد أن هذه القروض القصيرة وصلت إلى 3450 مليون أوقية في 1991 من الإجمالي الموجه إلى الصناعة وهو 4324 مليون أوقية في نفس السنة أما في 1997 فلقد كان إجمالي القروض الموجهة إلى الصناعة تصل إلى 3408 مليون أوقية، و كانت 2726 مليون أوقية منها قروض قصيرة الأجل، و تظهر هذه النسب تدني الحجم الذي كان يخصص للقروض المتوسطة من أجل تمويل الصناعة و بذلك يظهر جليا أن التمويل طويل الأجل قد اختفى مع اختفاء اتحاد مصارف التنمية.

و عموما يمكن إظهار الجدول التالي لتوضيح وضعية هذا القطاع و التمويلات التي حصل عليها:

جدول رقم 24: وضعية القروض الموجهة لقطاع الصناعة في الفترة 1991-1997-ملايين الأوقيات

البيان / الفترة		1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض قصيرة الأجل	مناجم	229	309	178	215	264	6	6
	طاقة	320	119	159	184	177	171	165
	صناعة تحويلية	1709	1702	1856	1790	1610	1703	1491
	بناء و أشغال عامة	1192	1117	1036	1208	1123	1056	1064
	مجموع قروض قصيرة	3450	3247	3229	3397	3174	2936	2726
قروض متوسطة الأجل	مناجم	–	–	–	–	–	–	–
	الطاقة	22	4	4	4	4	4	4
	صناعات تحويلية	796	469	525	476	448	727	678
	بناء و أشغال عامة	20	–	–	–	–	–	–
	مجموعة قروض متوسطة	838	473	529	480	452	731	682
مجموع القروض		4288	3720	3758	3877	3626	3667	3408

المصدر: البنك المركزي الموريتاني نشرة ربع سنوية، مارس 1998.

و من خلال الجدول يتبين أن القروض القصيرة الأجل واصلت نموها و سيطرتها على التمويلات المقدمة من طرف المصارف التجارية حيث وصلت أدنى نسبة لها سنة 1991 و هي 70,45% من إجمالي هذه القروض أما القروض المتوسطة فإن أعلى نسبة وصلت إليها هي 20,01% سنة 1997 من إجمالي تمويل الصناعة و هبطت إلى 12,71% من إجمالي هذا التمويل سنة 1992.

أما نسبة إجمالي ما تحصلت عليه الصناعة من إجمالي القروض المصرفية فتميزت بالتذبذب حيث وصلت إلى أعلى نسبة سنة 1991 و هي 11,71% و كانت أدنى نسبة وصلت إليها سنة 1997 هي 8,22% من إجمالي القروض.

أما خلال الفترة 2002-2003 فإن حجم القروض القصيرة الممنوحة للصناعات التحويلية انخفض من 1035 مليون في يونيو 2000 إلى 785 مليون في يوليو 2002 و شهد زيادة خفيفة سنة 2003 ليصل 899 مليون أوقية.

أما بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العامة فقد شهدت القروض الممنوحة له نموا كبيرا حيث أنها كانت تمثل سنة 2000 ما قيمته 2077 مليون أوقية، ازدادت بشكل ملحوظ لتصل إلى 5094 مليون أوقية سنة 2002 وكذالك شهدت زيادة أخرى سنة 2003 لتصل إلى 6204 مليون أوقية هذا بالنسبة للقروض القصيرة أما المتوسطة فقد شهدت انخفاضا بالنسبة للصناعة التحويلية من 1035 مليون أوقية إلى 812 مليون أوقية سنة 2003 و كذلك البناء و الأشغال فقد زادت من 65 مليون أوقية سنة 2000 لتصل إلى 339 مليون أوقية سنة 2003.

و هذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 25: القروض الموجهة لقطاع الصناعة خلال الفترة: 2000-2003 بملايين الأوقيات

القطاع		2000		2001			2002			2003		
		يونيو	ديسمبر	يونيو	ديسمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	دجمبر	مارس	يونيو	سبتمبر
قروض قصيرة	مناجم	3		0	0	0	0	7	9	18	0	200
	طاقة	440	512	390	505	462	546	513	620	311	234	228
	صناعات تحويلية	1834	2078	1514	1730	1390	1692	1543	1566	1439	1578	1554
	بنـــاء و أشـــغال عامة	2077	2779	2899	3820	4089	4268	5094	5105	5423	5519	6204
	المجموع	4354	5369	4803	6055	5961	6506	7157	7300	7191	7331	8186
قروض متوسطة	مناجم	0	2	1	0	0	0	1	1	0	6	46
	طاقة	0	38	0	230	250	250	178	173	144	179	539
	صناعات تحويلية	1035	330	644	785	742	785	849	890	899	860	812
	بنـــاء و أشـــغال عامة	0	65	53	57	30	38	238	266	287	247	339
	المجموع	1035	435	698	1072	1022	1073	1266	1330	1330	1292	1736

المصدر:
Banque centrale de Mauritanie, Bulletin Trimestriel de Statistique, Décembre 2003, P 21-22

المطلب الثاني: دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاعي الزراعة و الصيد البحري

لقد ظل القطاع الزراعي لفترات طويلة يعتمد على القدرات الفردية في التمويل و على آلات و وسائل بسيطة و تقليدية للإنتاج، و لذلك فهو قطاع تقليدي متخلف لم يحظى بالحصول على التمويل الكافي لتطوير وضعيته و عزفت عنه الاستثمارات الأجنبية التي لم تتجه إلا إلى القطاعات الحديثة التي تضمن مرد وديتها كما أن الحكومة بعد الاستقلال قد أهملت هذا القطاع إهمالا شديدا و لذلك كانت الانعكاسات حادة عند حدوث الجفاف.

و قد استفادت هذه القطاعات من تمويلات من طرف اتحاد مصارف التنمية و كذلك قروض المصارف التجارية.

1- تمويلات اتحاد مصارف التنمية:

ظل هذا القطاع يفتقر إلى أبسط التمويل لضمان المحافظة على ما كان متوفرا من النشاط، كما أنه لم توجد هيئة مكلفة بتمويل القطاعات إلا في سنة 1980 عند تأسيس الصندوق الوطني للتنمية، لكن المصارف الموجودة و خاصة البنك الموريتاني للتنمية كان يقدم بعض القروض في إطار شخصي يعتمد على المعرفة و الوزن الاجتماعي و لم يكن يتوخى في هذه القروض معايير التخصيص الدقيق و المحكم، بل كانت معدلات الفائدة المفروضة عليها و فترات السداد تشكل عوائق أمام طالبي هذه القروض.

كما أن الشركة الوطنية للتنمية الريفية كانت تساهم بتقديم قروض إلا أنها محدودة و بالفعل لعبت هذه المؤسسة دورا في تنظيم و تأطير المزارعين و الفلاحين.

و بعد أن تم دمج كل من الصندوق الوطني للتنمية الريفية و البنك الموريتاني للتنمية و التجارة سنة 1987 في مصرف واحد عرف باتحاد مصارف التنمية تحمل هذا المصرف على عاتقه تقديم المساعدة و الإرشاد إلى هذا القطاع و تجسد ذلك في الإجراءات التالية[1]:

أ- إنشاء إدارة على مستوى المصرف لتقديم القروض للزراعة و دراستها و متابعتها.

[1] Banque centrale de mauritanie: Rapport sur les réformes des systémes bancaires avril, 1987.

فمن أجل تحسين و ترقية تسويق و توزيع الأسماك في الداخل تم تمويل مشاريع البنية الأساسية و اقتناء شاحنات التثليج، و كانت القروض المقدمة في هذا الإطار هي قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل، بلغت في نهاية 1989 ما قيمته حوالي 333,4 مليون أوقية أي ما يمثل 14,5% من إجمالي قروض اتحاد بنوك التنمية.

أما قطاع الصيد الصناعي فقد استحوذ على نصيبه من القروض، التي خصصت لاقتناء تجهيزات الصيد كالمحركات و البواخر و غيرها، فقام المصرف بتمويل شراء ثماني بواخر تثليج وصلت تكلفتها حوالي 852 مليون، بالإضافة إلى تمويل مشاريع شخصية قدرت تكلفتها ب 223,2 مليون أوقية سنة 1989.

و بخصوص الصيد التقليدي فلقد أسهم اتحاد بنوك التنمية بتقديم قروض قدرت ب 110 مليون أوقية خصصت لتمويل 14 مشروع تهدف إلى تزويد السوق المحلية بالأسماك، كما أن هذا القطاع لعب دورا بارزا في توفير فرص عمل لطبقة كبيرة من العاطلين، و هو يحظى بأهمية كبيرة في السياسة الاقتصادية للحكومة.

و يتميز قطاع الصيد بأنه في إطار الخطة الاقتصادية الرابعة التي غطت 81-85 استحوذ على 6620 مليون أوقية، و وصلت مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى 8% في 1985 ثم 7% في 1988 و 6% في 1989.

و عموما فإن تمويل قطاعي الزراعة و الصيد المقدم من طرف اتحاد بنوك التنمية لم يلعب دورا مهما في تطوير و ترقية القطاعين، بل إن إنتاجية هذين القطاعين لم تتطور كثيرا كما أن هذه القروض التي غالبا ما تتحول إلى ديون معدومة أصبحت عائقا أمام تطور نشاط المصرف، و لذلك فإن البعض يعزي فشل هذا المصرف إلى التمويلات الباهظة المقدمة من طرفه لهذين القطاعين و التي وصل معدل التسديد فيها لهذا المصرف في كثير من الأحيان إلى 2% من إجمالي قروضه.

2- تمويلات المصارف التجارية لقطاعي الزراعة و الصيد:

لقد ساهمت المصارف التجارية في الزراعة و الصيد البحري مساهمات معتبرة حيث وصلت نسبتها من إجمالي القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية إلى 42,87% سنة 1994 و هو ما قدر ب 17,73 مليون أوقية.

و ظلت القروض الموجهة لهذين القطاعين تنمو و تزداد فانتقلت من 8431 مليون أوقية سنة 1989 إلى 17737 مليون أوقية في سنة 1994 لتشهد هبوطا سنة 1995 حيث وصلت 13143 مليون أوقية سنة 1997[1].

و تتوزع أغلبية هذه القروض على قروض قصيرة في أغلبها ثم قروض متوسطة و لقد استحوذ قطاع الصيد على أغلبية هذه القروض التي استفاد منها كلا من الصيد التقليدي و الصيد الصناعي، أما التمويلات الخاصة بالزراعة فهي تمويلات قليلة استحوذت عليها الزراعة و تربية المواشي و عموما فإن ضعف التمويل المصرفي و شروطه و تبعيته لأولويات السياسة العامة للحكومة جعل نصيب هذين القطاعين يتذبذب بين الهبوط و الارتفاع حيث وصل إلى 41,65 في المائة من إجمالي قروض المصارف التجارية في 1990ثم 42,87% سنة 1994 و أخيرا وصل إلى 31,72% سنة 1997 و يعود هذا التراجع في النسبة الممنوحة لهذين القطاعين إلى التراجع الحاصل في نمو حجم القروض الموجهة إلى الاقتصاد من طرف المصارف التجارية و لتوضيح مساهمة المصارف التجارية في تمويل القطاعين عن طريق القروض القصيرة و المتوسطة الأجل و مدى مساهمة كل منها في هذا التمويل نورد الجدول التالي الذي يبين وضعية القروض الممنوحة من طرف المصارف التجارية خلال الفترة المذكورة.

[1] جريدة الصيرفي، شهرية تصدر عن الرابطة المهنية للبنوك الموريتانية، أنواكشوط، العدد 10، أغسطس 1992، ص 05.

جدول رقم 26: وضعية القروض الموجهة لقطاعي الزراعة و الصيد البحري خلال الفترة 1990-1997 بملايين الأوقيات

البيان / الفترة		1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض قصيرة الأجل	فلاحة- تربية مواشي- صيد	13311	14026	15008	16429	13860	13127	12315
	زراعة	266	331	294	1234	168	100	59
	تربية مواشي	185	210	275	297	283	357	175
	الصيد البحري	12860	13485	14439	14898	13409	12670	12081
قروض متوسطة الأجل	فلاحة- تربية مواشي- صيد	1938	1976	1402	1308	835	896	828
	زراعة	362	335	328	573	1	1	1
	تربية مواشي	144	133	114	101	66	33	23
	الصيد البحري	1432	1508	960	634	768	862	794
مجموع القروض		15249	16002	16410	17737	14695	14023	13143

المصدر: البنك المركزي الموريتاني نشرة ربع سنوية مارس 1998.

أما إذا نظرنا إلى الفترة 2000-2003 فنلاحظ أن القروض القصيرة لم تشهد نموا يذكر حيث أنها وصلت إلى 13543 مليون في يونيو 2001 ثم 14511 مليون في يونيو 2002 و بعد ذلك انتقلت إلى 15775 مليون في مارس 2003.

و كذلك القروض المتوسطة ظل نموها شبه ثابت خلال هذه الفترة فقد انتقلت من 2709 مليون أوقية سنة 2000 لتصل إلى 2487 مليون في 2001 ليطرأ عليها تحسن بعد ذلك حيث وصلت 2953 مليون أوقية سنة 2002 و 3057 مليون أوقية في يونيو 2003 كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 27: وضعية القروض القصيرة و المتوسطة لقطاعي الزراعة و الصيد خلال الفترة (2000-2003) بملايين الأوقيات

القطاع		2000		2001			2002			2003		
		يونيو	دجمبر	يونيو	دجمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	دجمبر	مارس	يونو	سبتمبر
قروض قصيرة الأجل	زراعة و تربية مواشي	174	336	810	620	911	1048	1122	1320	1286	1230	1092
	الصيد البحري	10250	12259	12733	13228	11823	13463	13292	14788	14486	14364	14029
	المجموع	10424	12595	13543	13848	12734	14511	14414	16108	15775	15594	15121
قروض متوسطة الأجل	زراعة و تربية مواشي	0	197	199	181	0	0	75	71	63	97	53
	الصيد البحري	1225	2392	2510	2526	2487	2662	2781	2882	2916	2960	2599
	المجموع	1225	2589	2709	2707	2487	2662	2856	2953	2979	3057	2652

المصدر: Banque Centrale De Mauritanie, Direction des études économiques, Bulletin trimestriel de statistique décembre 2003, P 21-22

و من خلال الجدول يتضح أن نسبة قطاع الصيد من القروض المتوسطة و القصيرة ظلت مرتفعة فلم تهبط عن 90% خلال الفترة في حين كانت حصة الزراعة ضئيلة.

و على العموم فيجب على القائمين على السياسة الائتمانية و آلية توزيع القروض أن يبادروا بإصلاح هذه الوضعية السيئة التي تتوضح من خلال تركبة القروض و توزيعها فإلى متى سيبقى قطاع الزراعة و تربية المواشي يعيش التهميش و الإهمال رغم أنهما يوفران الكثير من فرص العمل و تعتمد عليها فئات اجتماعية مهمة و كبيرة.

المطلب الثالث: الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات

استحوذ قطاع الخدمات و خاصة قطاع التجارة على أغلبة القروض الموجهة للتنمية، و لمعرفة مدى مساهمة القطاع المصرفي في تمويل قطاع الخدمات سنتطرق لمساهمة اتحاد مصارف التنمية أولا ثم نتناول دور المصارف التجارية في هذا القطاع.

1- مساهمة اتحاد مصارف التنمية في تمويل قطاع الخدمات:

قدم اتحاد مصارف التنمية الكثير من القروض الموجهة للخدمات و التجارة و ذلك بسبب قلة عدد المؤسسات التمويلية و شدة الحاجة إلى التمويل في هذا المجال بالإضافة لضغوط رجال الأعمال و التجارة على هذه المؤسسة من أجل التسهيل في منح القروض[1]. قدم هذا المصرف قروضا لأكثر من 24 مشروع حتى 1990 كلها تابعة لقطاع الخدمات و ذلك بتكلفة قدرها 162,4 مليون أوقية تضمنت قروضا في مجال الصحة وجهت لتمويل 7 عيادات و 5 صيدليات، كما مول 7 ورشات لإصلاح السيارات بتكلفة قدرها 10,5 مليون أوقية و 5 مخابز خصصت لها 35,8 مليون أوقية، هذا فضلا عن المساهمة في تمويل فندقين بلغ نصيبه من رأس مالهما 41,5 مليون أوقية.

و لذلك فقد استحوذ هذا القطاع على ما يعادل 7% من إجمالي القروض الممنوحة من طرف اتحاد مصارف التنمية، و كان نصيب التجارة من هذه الحصة هو الأكثر و الأهم و يعود ذلك إلى أن موريتانيا تعتمد بشكل كبير على توفير حاجياتها من السلع المصنعة و التجهيزات و المواد الغذائية و كذلك السلع الكمالية على الاستيراد من الخارج.

---

[1] Mohamedn ould ahmed salem, l'économie mauritanienne : le bilan de planification. Imprimerie Atlas-Noukchott Avril 1994.

2- مساهمة المصارف التجارية في تمويل قطاع الخدمات:

يمكن تحديد مساهمة المصارف التجارية في تمويل قطاع الخدمات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 28: تطور توزيع القروض الموجهة لتمويل قطاع الخدمات في الفترة 1991-1997

بملايين الأوقيات

نوعية القروض	الفترة البيان	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
قروض قصيرة الأجل	تجارة	10915	11167	13116	12536	11898	12072	16436
	تنظيم عقاري	52	21	15	15	15	15	15
	نقل	221	214	389	221	219	177	221
	عبور	659	516	479	599	538	350	394
	خدمات أخرى و مواصلات	1524	1502	1741	2123	2020	2217	2467
	إجمالي الخدمات	13371	13420	15740	15494	14690	14831	19533
قروض متوسطة الأجل	تجارة	324	326	246	174	760	754	949
	تنظيم عقاري	76	39	34	31	31	31	31
	نقل	4	4	4	4	4	4	4
	عبور	–	–	–	–	–	183	117
	خدمات أخرى و مواصلات	185	235	290	266	694	712	708
	إجمالي الخدمات	589	604	574	475	1489	1684	1809
المجموع الكلي للقروض		13960	14024	16314	15969	16179	16515	21342

المصدر: نشرة ربع سنوية يصدرها البنك المركزي الموريتاني مارس 1998.

أما إذا تتبعنا تطور القروض القصيرة المقدمة من طرف البنوك التجارية فنلاحظ أنها نمت نموا كبيرا و متسارعا حيث انتقلت من 30750 مليون أوقية مقارنة على ما كانت عليه في سنة 1997 و هو 19533 مليون أوقية إلى 42796 مليون أوقية في نهاية سنة 2002 و لتشهد بعد ذلك زيادة أخرى حيث بلغت 48232 مليون أوقية سنة 2003.

أما فيما يتعلق بالقروض المتوسطة فلم تشهد زيادة تذكر بعد سنة 1997 و التي بلغت فيها 1809 مليون أوقية، إذ أن نموها ظل يتذبذب بين الزيادة و النقصان خلال الفترة 2000-2003 ليصل إلى 1904 مليون أوقية في يونيو 2003 و عموما يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 29: تطور كل من القروض القصيرة و المتوسطة الممنوحة من طرف البنوك التجارية لقطاع الخدمات بملايين الأوقيات

نوعية القروض	الفترة البيان	2000		2001			2002			2003		
		يونيو	دجمبر	يونيو	دجمبر	مارس	يونيو	سبتمبر	دجمبر	مارس	يونيو	سبتمبر
قروض قصيرة الأجل	تجارة	16996	23894	25754	26507	26899	29866	30395	33121	33533	33611	35938
	تنظيم عقاري	36	118	16	21	37	41	357	410	250	394	588
	نقل	346	345	1068	1396	940	971	708	745	866	938	1160
	عبور	560	633	485	348	497	579	536	627	730	774	845
	خدمات أخرى و مواصلات	2051	5760	5977	6062	6158	6610	7629	7893	8179	8225	9701
قروض متوسطة الأجل	إجمالي الخدمات	19985	30750	33300	34334	34531	38067	39625	42796	43558	43942	48232
	تجارة	192	229	667	614	585	619	625	660	737	871	1018
	تنظيم عقاري	294	269	264	435	454	497	6	6	54	96	145
	نقل	75	12	9	47	4	4	96	110	87	109	149
	عبور	58	12	73	87	269	291	65	71	81	95	114
	خدمات أخرى و مواصلات	397	305	608	296	232	275	578	614	605	733	663
	إجمالي الخدمات	1016	827	1621	1479	1544	1686	1370	1461	1564	1904	2089

المصدر : Banque Centrale De Mauritanie, Bulletin Trimestriel de statistique, Décembre 2003, P 21-22

المبحث الثالث:معوقات الجهاز المصرفي الموريتاني

شهد الجهاز المصرفي الموريتاني منذ إنشائه جملة من المشاكل و العراقيل راحت ضحيتها مصارف عديدة، فقد بلغ التلاعب بهذا الجهاز ذروته في ما يتعلق بالاقتراض و التمويل، و ذلك رغم محدودية الموارد التي كان من المفترض تسييرها بطريقة نزيهة و دقيقة، و تتعدد العقبات التي اعترضت هذا الجهاز، بدءا بالركود الاقتصادي و ما يترتب عنه من تدني مستويات الدخول، و من ثم تدني حجم المدخرات و الودائع، هذا مع عزوف المواطن الموريتاني فترة من الزمن عن التعامل مع الجهاز المصرفي خاصة في حالة الإيداع وقد كانت ابرز العقبات التي أدت بالجهاز المصرفي إلى الأزمة، مشكلة الديون المتعثرة و التي يرى أغلب المحللين الاقتصاديين و المصرفيين الموريتانيين بأنها هي جوهر كل ما يلحق بالجهاز المصرفي من مشاكل، و لذلك سنخصص المطلب الأول من هذا المبحث عنها بالإضافة لبعض المعوقات الأخرى و التي سنتطرق لها في المطلب الثاني و الثالث أما المطلب الرابع و الأخير فسنخصصه لاقتراح بعض الحلول و التوصيات من أجل التغلب على المشاكل المذكورة و العمل على تطور نشاط النظام المصرفي.

المطلب الأول: تعثر الديون المصرفية في موريتانيا

الديون المتعثرة أو المجمدة قضية لحقت بالجهاز المصرفي الموريتاني في ظروف اقتصادية صعبة، تظافرت فيها عدة عوامل مؤثرة كانت من القوة بدرجة حالت دون إمكانية تداركها في الوقت المناسب، و أخذت حجما أعاق بشكل واضح إمكانية استمرار أغلب الوحدات المصرفية، و قد شكلت السنوات من 1985 حتى 1992 سنوات عسيرة على الجهاز المصرفي الموريتاني، حيث تضاعفت أرقام الديون المتعثرة بشكل جعل الدولة الموريتانية تراجع بشكل جذري نظامها المصرفي و قوانينه الحالية و هيكله[1]، و سنورد جدول يبين حجم الديون المتعثرة لأكبر البنوك الموريتانية في تلك الفترة، و هي البنك الوطني الموريتاني، و اتحاد بنوك التنمية الذي لم يستطع الخروج من مأزق الديون

[1] Agence de recouvrement des créances bancaires en Mauritanie- rapport d'activité 1995.

المتعثرة و أعلن إفلاسه في آخر 1992، بالإضافة إلى البنك العربي الليبي الموريتاني و الذي تمت زيادة رأسماله كي يتمكن من مواصلة نشاطه، ثم البنك الموريتاني للتجارة الدولية، و نتيجة لتكتم هذه المصارف على المؤشرات التي من شأنها الكشف عن مدى تأثرها بالأزمة و ما قد يخلفه ذلك من آثار سيئة على سمعتها فإن الحصول على كل المؤشرات كان أقرب إلى المستحيل، مما جعلنا نلجأ إلى المؤشرات المجمعة للبنوك الموريتانية المتوفرة نسبيا لإبراز مدى أزمة الديون المتعثرة و هو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 30: الديون المتعثرة للبنوك الموريتانية و نسبتها إلى بعض المتغيرات الأساسية المصرفية خلال الفترة (1989-1992) مليون أوقية

السنوات	البنك الوطني الموريتاني	اتحاد بنوك التنمية	البنك العربي الليبي الموريتاني	البنك الموريتاني للتجارة الدولية	إجمالي الديون المتعثرة	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي الودائع المصرفية %	إجمالي الديون المتعثرة إلى إجمالي قروض البنوك %	إجمالي الديون المتعثرة إلى مجموع موارد البنوك التجارية %
1989	7074	5464	1652	1624	15814	107.1	59.2	31.1
1990	10635	4919	1915	939	18408	108.6	56.9	34.9
1991	9898	6468	1948	1413	19628	110	53.6	31.7
1992	9893	6529	2013	1376	19811	103.3	52.6	32.3

المصدر: Agence de recouvrement des créances bancaire. (ARCB) en Mauritanie, document sur les rétrospectives et sur les recouvrements par banques 1995, P 14.

التي تقوم بها المصارف و هي عادة إدارة الدراسات و الفرص، إدارة الاستغلال و العمليات مع الخارج، و الإدارة العامة التي تضم إدارة المحاسبة نجد في المصارف الموريتانية عددا من القطاعات الإدارية قد تصل إلى إحدى عشر قطاعا، مما يزيد من التكاليف و النفقات الإدارية، و بالتالي يؤثر على التوازن المالي و السيولة الخاصة في ظل عدم وجود إقبال كبير من لدن الجمهور مما يعني محدودية الودائع بمختلف أشكالها[1].

أما عن الهيئات الإدارية التي تحكم المصارف فهناك بالإضافة إلى مجلس الإدارة، توجد اللجنة الإدارية و كذلك لجنة القرض، و لا ضرر في وجود هذه الهيئات، لكن المأخذ الوحيد على وجودها، هو أنها كثيرا ما تكون مشكلة من أعضاء غير محترفين و ليسوا على دراية بالتقنيات المصرفية التي من خلالها يمكن أن يضمنوا سلامة ما قدم لهم من تقارير و أطروحات تحكم النشاط العام للمؤسسة، كما أنهم في الغالب لم يمارسوا العمل المصرفي، و لم يتلقوا أي تكوين يؤهلهم لتقييم هذه السياسات و الأعمال.

إن أعضاء مجلس الإدارة كثيرا ما تم تعيينهم على أساس أنهم موظفو إدارة سابقين، لم تؤخذ في الاعتبار معرفتهم بالشؤون المصرفية، و إنما هو تعيين رسمي، لا يمت إلى الواقع الميداني و التقييم الصحيح للنشاط بصلة. فلم يسبق في تاريخ المصارف الموريتانية رفض تقرير مالي سنوي أو ميزانية على أساس عدم مطابقتها للمعطيات و النظم.

إلا أن هذا الواقع بدأ في التحسن و خصوصا بعد خوصصة الكثير من هذه المصارف و تحويل ملكيتها للخواص فإنهم بدئوا يولون اهتماما للتكوين المتواصل للموظفين و كذلك ينظرون إلى المؤهل العلمي و الخبرة عند الاكتتاب و خصوصا في مجال المحاسبة و التسيير.

[1] جريدة البيان الأسبوعية، أنواكشوط، العدد 80، بتاريخ 6 يوليو 1993.

المطلب الثالث: المعوقات المرتبطة بالواقع الاجتماعي و الزبائن

غالبا ما ينظر إلى مفهوم البنك لدى شرائح واسعة من المجتمع الموريتاني بأنه المكان الذي توجد به النقود و الجهة التي تقدم القروض، كما أن هناك من يراه من المخلفات الاستعمارية و التي إن جاز التعامل معها، يجب أن يكون على أساس استلام القروض دون أن تكون هناك نية في تسديدها و يلعب ضعف انتشار المصارف على المستوى الوطني دورا رائدا في عدم تطور النظرة التقليدية السائدة لدى المجتمع عن المصارف، كما أن الفئات الكبيرة من الشعب التي لا تزال تعيش في القرى و الأرياف، لا تقوم بإيداع فوائضها لدى المصارف بل تفضل اكتنازها و الاحتفاظ بها إلى حين الحاجة إليها و يعود ذلك حسب بعض المحللين لمجموعة من العوامل منها:

- عدم ثقة الجمهور بالمصارف و خدماتها نتيجة لعدم كفاءة هذه الخدمات و الأزمات المتوالية التي عاشتها حتى في ظل الإصلاح و الخوصصة كما حدث في المصرف الموريتاني للتجارة الدولية.
- العوامل الدينية و بعض الفتاوى التي أصدرها بعض العلماء التي تقضي بتحريم التعامل مع المصارف التي تمتهن الربا و تتعاطاه.
- هذا بالإضافة إلى أن عدم توفر المصارف بصفة كافية و انتشارها في مختلف التجمعات السكنية قلل من عدد المتعاملين معها.

هذا فضلا عن أن العوامل التي تقدمها المصارف لتحفيز المدخرين على إيداع فوائضهم لا تزال غير كافية و عادة ما تكون ضئيلة المر دودية، قد يفضل البعض عليها الاستثمار في التجارة و الخدمات أو الاحتفاظ بنقودهم حتى يحتاج إليها كما أن البعض الآخر يلجأ إلى الاندماج في التعاونيات الاشتراكية أو الانتماء إلى هيئة أهلية تقوم بتجميع الفوائض في كل مرة تسلمها إلى أحد الأعضاء و بذلك يكون العضو مطمئنا على أمواله لأنها بين أيدي آمنة بالنسبة له.

و أمام هذا الواقع فإن بعض الزبائن الذين يتعاملون مع البنوك قد تسببوا في كثير من المرات في خلق بعض المعوقات و المشاكل لهذه المصارف، فعندما يكون العميل سيئ النية و ينوي عدم السداد فإنه يقوم بعمليات مستمرة، بدءا بتشكلة الملف كأن لا يقدم ضمانات ذات قيمة معتبرة و إن قدمها يرجع بعد فترة من أخذ القرض، ليسترجعها بطرق

ملتوية هي جزء آخر من التحايل، أو أن يرفض تسديد القرض و يتهرب مدعيا أنه مفلس على الرغم أنه قادر على السداد، بل لا يمانع من اللجوء إلى القضاء، هذا فضلا عن كون اللوائح المالية و دراسة المردودية و الفعالية التي تم تقديمها في الملف هي وثائق أصلا إما مزورة أو غير واقعية.

و عموما فإن العميل بعد أن يتسلم القرض لا يخضع لمراقبة جادة من طرف المصارف و الإدارات الفنية لضمان استخدام القروض في المشاريع التي منحت من أجلها، و لا يبالي العميل بالإرشادات و التوجيهات التي يقدمها المصرف من أجل ضمان استرداد القرض كما أن المشاريع كثيرا ما تتعثر في بداية مشوارها و بالتالي يعلن المقترض إفلاسه، و تتحول القروض إلى ديون مشكوك فيها أو ديون معدومة[1].

[1] أمان أحمد ولد أحمد، مرجع سابق، ص 163.

خاتمة الفصل الرابع

لاحظنا من خلال هذا الفصل أن النظام المصرفي قد ساهم مساهمة معتبرة في تنمية القطاعات الاقتصادية، إلا أن هذه المساهمة اختلفت من قطاع إلى قطاع، فهنالك بعض القطاعات التي حصلت على نسبة كبيرة من القروض، مثل قطاع الصيد و قطاع الخدمات كما أن أكثرية الديون المعدومة ناتجة عن تمويل مشروعات تنتمي للقطاعين المذكورين.

أما بالنسبة لكل من قطاعي الزراعة و الصناعة فتأتي مساهمة الائتمان المصرفي فيهما متأخرة رغم أهمية القطاعين المباشرة في خلق التنمية الاقتصادية و اعتماد فئات واسعة من المجتمع الموريتاني على قطاع الزراعة، حيث تقارب نسبة العاملين فيه 50% من اليد العاملة.

كما يلاحظ من جهة أخرى أن أغلب القروض الموجهة، قروض قصيرة أو متوسطة الأجل، و ذلك بسبب انعدام المصارف المتخصصة كما أن تقديم القروض طبعته الفوضوية و عدم توخي الحذر من مخاطر الائتمان، مما أثر تأثيرا كبيرا على هذا الجهاز و أدى إلى إفلاس بعض المؤسسات المصرفية، و تصفية البعض الآخر.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

سنحاول أن نظمن هذه الخاتمة أهم النقاط التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث كما سنضمنها كذلك مجموعة من الاقتراحات و التوصيات التي نراها ضرورية في تفعيل و تنشيط عمل الجهاز المصرفي الموريتاني .

حاولنا من خلال البحث أن نبين حالة الجهاز المصرفي الموريتاني ومدى مساهمته في التنمية الاقتصادية، فلقد مر هذا الجهاز بعدة مراحل:

أولاها: مرحلة الاستعمار الفرنسي وفي هذه المرحلة كانت فرنسا تتولى إدارة هدا الجهاز بصفة مباشرة ، وتلتها مرحلة استقلال موريتانيا وفي هذه **المرحلة** ابتداء من 1962 وحتى 1973 انضمت موريتانيا للإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا ، وهي أيضا مرحلة تميزت بالتبعية الغير مباشرة للإدارة الفرنسية . أما **المرحلة الثالثة** : فهي مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني وتميزت هذه الفترة بإنشاء بنك مركزي وعملة وطنية والانسحاب من الإتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا إلا أن هذه المرحلة يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى فترتين ، الفترة الأولى كانت تمثل تبعية الوحدات المصرفية للقطاع العام ، وقد اتسمت هذه الفترة بتسيير سيء للجهاز المصرفي ناتج عن انعدام الخبرات والكفاءات وضعف تجربة القطاع العام حديث النشأة ،مما نجم عنه تقديم قروض ميسرة اعتمدت في

منحها على المعرفة والوجاهة وليس على دراسات الجدوى أو حاجات التنمية الاقتصادية, مما خلق أزمة حادة لتلك المصارف وأصبح من الضروري أن تتم تصفيتها أو توكل إدارتها إلى القطاع الخاص الذي تدعمه برامج الإصلاح الاقتصادي، وكانت هذه بداية الفترة الثانية لوضعية الجهاز المصرفي ، الذي تمت خصخصة الوحدات المصرفية التي لم تتم تصفيتها مثل اتحاد بنوك التنمية الذي كان غارقا في الديون المجمدة ، مما حال دون خصخصته هذا بالإضافة إلى أنه كان البنك المتخصص وحده في البلاد ، وهو سبب ثاني يمنع خصخصته ، حيث يصعب على القطاع الخاص تمويل القطاعات الاقتصادية عن طريق توفير القروض طويلة الأجل وذلك لضعف إنتاجيتها وقلة الدعم من الدولة ،خاصة في توفير البنية التحتية اللازمة ،أو الحماية القانونية والضمانات الكافية ، هذا بالإضافة إلى تجربة البنك نفسه في هذا المجال والتي نتج عنها نفورا كبيرا من توجيه الائتمان المصرفي إلى ذلك النوع من الاستثمار, و بعد تصفية هذا المصرف سنة 1997 ازداد اختلال الجهاز المصرفي الموريتاني.

و أصبح يتكون من بنوك تجارية قليلة تتمركز في مدينتي أنواكشوط و أنواذيبو و في أحياء معينة منها, باستثناء فروع محدودة في بعض المدن الأخرى, مما أدى إلى تهميش قاعدة عريضة من المجتمع الموريتاني و هي التي تسكن القرى و الأرياف و المدن الصغيرة.

الإعلام من أجل زرع الوعي المصرفي لديهم, و تشارك في هذه الجهود الدولة و المؤسسات المصرفية, مؤسسات الإعلام الوطنية, بهدف إظهار المجهود الادخاري و آثاره الإيجابية التي يمكن أن يستفيد منها الفرد و المجتمع.

* خلق هيئات متخصصة في مختلف القطاعات الاقتصادية تتولى تمويل تلك القطاعات و أن تشترك فيها الدولة و القطاع الخاص.

* يجب على المصارف أن تخصص ميزانيات لتأطير و تكوين موظفيها, و العمل على إنشاء هيئة مصرفية بالتعاون مع البنك المركزي لتكوين أطر و موظفي المصارف و القطاع المالي حتى تضمن مستوى يلبي متطلبات العصر الحديث.

المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع بالعربية:

1- الكتب:

-1- د. محمد عزت غزلان، "اقتصاديات النقود و المصارف"، دار النهضة العربية 2002، بيروت، لبنان.

-2- د. بخراز يعدل فريدة، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي"، الطبعة الثانية، الجزائر.

-3- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 2004.

-4- ضياء مجيد، "اقتصاديات أسواق المال"، مؤسسة شباب الجامعة 2005 الإسكندرية.

-5- صلاح الدين حسن السيسي، "القطاع المصرفي و الاقتصاد الوطني"، عالم الكتب القاهرة 2003.

-6- د. عبد الغفار حنفي، "إدارة البنوك"، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، 1997.

-7- د. صبحي تادرس قريضة و د. مدحت محمد العقاد، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت 1983.

-8- د. مجدي محمود شهاب،"اقتصاديات النقود و المال"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية 2002.

-9- مجدي محمود شهاب، "مبادئ النقود و البنوك"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1999.

-10- زياد رمضان

-11- رشاد العصار و رياض الحلبي، "النقود و البنوك"، دار الصفا، الطبعة الأولى 2001.

-12- د. محسن أحمد الخضيري، "البنوك الإسلامية"، الطبعة الثانية 1995.

-13- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية"، الناشر، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية 2000.

-14- عمر محي الدين، "التخلف و التنمية"، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، بدون تاريخ.

-15- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية و تطبيقية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006.

-16- محمد بن أحمد سالم، "الاقتصاد الموريتاني: ثلاثون سنة من الجهود التنموية، النتائج و الآفاق"، طباعة دار القافلة للصحافة و النشر، نواكشوط، 1992.

2- البحوث و الرسائل:

-1- خطاري أحمد ولد بيه، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية: دراسة حالة موريتانيا خلال الفترة 1985-2001" ماجستير، جامعة تلمسان، 2001.

-2- ولد أب عال يحي، "الإصلاحات الاقتصادية و أثرها على النظام المصرفي الموريتاني"، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2005-2006.

-3- عبد الله أب ولد سيداتي، "تمويل التنمية في البلدان النامية، تجربة الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان 2003-2004.

-4- ولد سيدنا محمد الأمين، "دور الجهاز البنكي في تمويل التنمية"، رسالة ماجستير، معهد البحوث و الدراسات، القاهرة 1998.

-5- أمان أحمد ولد أحمد، "تطور النظام المصرفي الموريتاني خلال الفترة 1972-1997"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1998-1999.

3- التقارير و الجرائد و المجلات:

-1- النظام الأساسي للبنك المركزي لإفريقيا الغربية بتاريخ 12 مايو 1962.

-2- النظام الأساسي للبنك المركزي الموريتاني، الصادر بتاريخ 30 مايو 1973.

-3- مرسوم رقم 154/73، الصادر بتاريخ 27 يونيو 1973، الخاص بإجراءات استبدال الأوقية بالفرنك.

-4- جامعة الدول العربية (الأمانة العامة)، الموسوعة المصرفية.

-5- البنك المركزي الموريتاني النظام الأساسي للبنك، سنة 1973.

-6- البنك المركزي الموريتاني نشرة إحصائية ربع سنوية 1996.

-7- البنك الموريتاني للتجارة الدولية، التقرير السنوي 1995.

-8- تقارير سنوية للبنك الوطني الموريتاني BNM لسنوات 1995-1996.

-9- تقارير سنوية لبنك شنقيط لسنوات 93-94-95-96.

-10- تقرير البنك المركزي الموريتاني الصادر بتاريخ 2007/04/17.

-11- المركز الموريتاني لتحليل السياسات المالية، عناصر تحليل النمو الاقتصادي في موريتانيا، أغشت 2005.

-12- تقرير وزارة التنمية الريفية و البيئة 2002.

-13- المكتب الوطني للإحصاء 2002.

-14- مديرية الميزانية و الحسابات 2003.

-15- وزارة المعادن و الصناعة 2004.
-16- البنك المركزي الموريتاني: نشرة إحصائية ربع سنوية مارس 1998.
-17- إتحاد بنوك التنمية: تقرير عن حصيلة المشاريع الممولة من طرف البنك حتى 1989، الصادر سنة 1991.
-18- مجلة التنمية، عقبات في وجه التنمية، محمد الدويري 1980.
-19- جريدة الصيرفي، شهرية تصدر عن الرابطة المهنية للبنوك الموريتانية أنواكشط، العدد 10، أغسطس 1992.
-20- جريدة البيان الأسبوعية، العدد 80 بتاريخ 6 يوليو 1993.

-5- BMCI, Bulletin trimestriel 2007-2008-2009.

-6- Centre mauritanien d'Analyse de la politique financière, version finale, Juin 2005.

-7- Etudes sur les sources de croissance, Rapport sectoriel sur le secteur de la pêche.

-8- Rapport sur la révision des données économiques, 1992-2004, Juin 2006.

-9- Traité de l'union monétaire ouest Africaine, réglementaire de la monnaie et du crédit, 12 Mai 1962.

الفهرس

الفهرس

الصفحة

مقدمة عامة

قائمة المختصرات

قائمة الجداول

الفصل الأول: النظام المصرفي

مقدمة الفصل الأول..... 01

المبحث الأول: مفهوم النظام المصرفي 03

المطلب الأول: مكونات النظام المصرفي 03

أولا- وزارة المالية 04

ثانيا- البنك المركزي 04

ثالثا- المصارف التجارية 04

رابعا- مؤسسات الإقراض المتخصصة 07

خامسا- مؤسسات مالية غير مصرفية 07

المطلب الثاني: خصائص النظام المصرفي 08

المطلب الثالث: أدوات تقييم الأداء بالبنوك 12

المبحث الثاني: وظائف البنوك 16

المطلب الأول: وظائف البنوك التجارية 16

أولا- الوظائف الكلاسيكية للبنوك التجارية 17

ثانيا- الوظائف الحديثة للبنوك التجارية 18

ثالثا- خلق الودائع 21

المطلب الثاني: وظائف البنوك المتخصصة 28

المطلب الثالث: وظائف البنوك الإسلامية 29

المبحث الثالث: البنك المركزي 32

المطلب الأول: وظائف البنك المركزي 33
المطلب الثاني: قواعد و أسس الإصدار 37
المطلب الثالث: آلية البنك المركزي في تنفيذ السياسة النقدية 38
أولا- وسائل الرقابة الكمية أو العامة 39
ثانيا- وسائل الرقابة الكيفية للرقابة على الائتمان 43
خاتمة الفصل الأول 46

الفصل الثاني: التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

مقدمة الفصل الثاني 47
المبحث الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية و مقومات نجاحها 49
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 49
المطلب الثاني: الفرق بين التنمية و النمو الاقتصادي 54
المطلب الثالث: مقومات نجاح التنمية الاقتصادية 57
المبحث الثاني: نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية 58
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية المتوازنة 58
المطلب الثاني: إستراتيجية التنمية غير المتوازنة 60
المطلب الثالث: تقييم عام لنظرية النمو المتوازن و غير المتوازن 61
المبحث الثالث: تمويل التنمية الاقتصادية 63
المطلب الأول: التمويل الداخلي 63
المطلب الثاني:التمويل الخارجي 64
خاتمة الفصل الثاني 65

الفصل الثالث: نشأة و بنيان الجهاز المصرفي الموريتاني

مقدمة الفصل الثالث 67
المبحث الأول: نشأة الجهاز المصرفي الموريتاني 68
المطلب الأول: مرحلة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا 1939-1973..... 68
الفقرة الأولى: الإطار المؤسسي للاتحاد 69

الفقرة الثانية: الإطار الاقتصادي 72
الفقرة الثالثة: البنوك التي عرفتها موريتانيا في فترة الاتحاد النقدي لدول غرب إفريقيا 73
المطلب الثاني: مرحلة استقلال الجهاز المصرفي الموريتاني 78
المطلب الثالث: المخططات الاقتصادية من 1960-1985 83
I- الخطة الرباعية الأولى: 1963-1966 85
II- الخطة الاقتصادية الاجتماعية الثانية:1970-1973 86
III- الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الثالثة: 1976-1980 87
IV- الخطة الاقتصادية و الاجتماعية الرابعة: 1981-1985 88
المبحث الثاني: بنية الجهاز المصرفي الموريتاني 89
المطلب الأول: البنك المركزي الموريتاني 89
الفقرة الأولى: البنية الإدارية للبنك المركزي 90
الفقرة الثانية: وظائف البنك المركزي 93
المطلب الثاني: البنوك التجارية في موريتانيا 98
المطلب الثالث: البنوك المتخصصة في موريتانيا 107
المطلب الرابع: مؤسسات التمويل غير المصرفية في موريتانيا 111
المبحث الثالث: الإصلاح المصرفي من خلال مختلف البرامج التي عرفتها موريتانيا ... 117
المطلب الأول: الإصلاحات المصرفية في برنامج التقويم الاقتصادي 1985-1989. 119
المطلب الثاني: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الدعم و الدفع 1989-1995..... 125
المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الثالث 1996-2000. 129
المطلب الرابع: الإصلاحات المصرفية من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي الرابع 2000-2005. 131
خاتمة الفصل الثالث 133

الفصل الرابع: الائتمان المصرفي في موريتانيا و دوره في التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الرابع 134
المبحث الأول: دور الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات 135
المطلب الأول:الأوضاع الاقتصادية في موريتانيا 135
الفقرة الأولى: الموارد البشرية 136
الفقرة الثانية: القطاع الريفي 136
الفقرة الثالثة: الصيد 139
الفقرة الرابعة: المناجم و النفط 140
المطلب الثاني: مساهمة الهيئات العامة في الودائع لدى الجهاز المصرفي 142
المطلب الثالث: مساهمة الخواص و المؤسسات في الودائع لدى الجهاز المصرفي .. 145
المبحث الثاني: قروض الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية 147
المطلب الأول: الائتمان الممنوح لقطاع الصناعة..... 148
المطلب الثاني: دور الجهاز المصرفي في تمويل قطاع الزراعة و الصيد البحري . 156
المطلب الثالث: الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الخدمات 163
المبحث الثالث: معوقات الجهاز المصرفي الموريتاني 167
المطلب الأول: تعثر الديون المصرفية في موريتانيا 167
المطلب الثاني: المعوقات المرتبطة بتقديم و تنظيم الخدمة المصرفية 169
المطلب الثالث: المعوقات المرتبطة بالواقع الاجتماعي و الزبائن 171
خاتمة الفصل الرابع 173
الخاتمة العامة 174
المراجع 178
الفهرس 183